



کتاب

فصل الخطاب

في اصول لغة الأعراب

تأليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني

عفي عنه

مكتبة المجلدات وزيادات



بِسْمِ اللَّهِ الْفَتْاحِ

الحمد لله الذي علمه به عرق الاسماء والافعال وسده
البحر من السلامة والنجاة والاعلال حمداً راعياً الى
يوم تملئ السرائر وتظهر الصائر * اما بعد فهذا مختصر
جعلته كالماب في قواعد التصريف والاعراب تستعين
والطلبة الاصابع على الدخول الى مجلس الاكارم وقد
سبقتة فصل الخطاب في اصول لغة الأعراب، وقسمته
الى كتابين يتناولان على ابواب ووصول، تتضمن ما
يجتمل مثله من هذه الاصول، واسمى الله

سجانه الميسرة، والتبس من اهل

الطر المعذرة والله

حسي ونعم

الوكيل

كتاب التصريف

في اية الالم واحكامها راسل على مقدمة رة اول

المقدمة

في اار الصرف والمات روات واجرائها وفيها اية فصول

الفصل الاول

في حنة الالف وموصوفه

الصرف علم باصول تعرف بها احوال انية
الكلام التي لبست باعراب^(١) وموضوعه الفعل المستق^(٢)
والاسم المتمكن^(٣) وهو يمت فيها عن صورة البناء
رة ويلام الى هية اخرى لمعنى آخر^(٤) . فله التقدّم
على التولانه يمت من ذات اامردات وذاك عن
صفة المركبات كما سنعم

(١) نُقَدَّ احوال الكلم مكوها ليست ماعراب احرازاً عن
 انحو قام ابوك ورايت اناك فانه من احوال اسية الكم الواردة
 من قبيل الاعراب فلا تكون من هذا الباب. والاعراب من
 تعبير يحدث في الكلم له مامل يدخل عليها كقام ورايت في
 المثالين

(٢) الـ الـ المستوفى هو الـ، مثل الـ الى املة مع الـ ك ب
 ويضرب واصرب

(٣) الاسم المنكسر هو الذي يبي وجمع ويسمى الى في ذلك
 ما سة رة

(٤) قعمل صورة الكلمة الى مئة اخرى لمعنى اخر هو
 التصريف

الفصل الثاني

في احراء الكلم واحكامها

ذركب الكلم من الحروف الهجائية وهي اء ووات
 معتدة على مقاطع الحلق واللسان والشفين . غير
 ان منها ما يجري بغير الحركه وهو الواو والالف
 والياء ويقال له حرف العلة^(١) ومنها ما ليس كذلك

وهو الباقي ويقال له الصحيح. ومن الصحيح ما يجري
 محرى حرف العلة وهو الهمزة^(١). غير ان منها ما يثبت
 نغماً في ابتداء الكلام ويسقط في الدّرج ويقال له
 همزة الوصل^(٢) ومنها ما يثبت فيها جميعاً ويقال له
 همزة القطع^(٣)

واعلم ان حرف العلة اذا كان ساكناً فهو حرف
 لين. فان سكن بعد حركة تجانسه فهو حرف المد^(٤)
 وهمزة الوصل^(٥) تنحصر من تصاريف الافعال في امر
 ما سوى الرباعي وماضي ما فوقه ومصدره مزيده في
 الاوائل. ودون ذلك همزة القطع ذاهبة كل مذهب
 على الاطلاق

(١) يجري حرف العلة محرى الحركة لانه ياءها في اللفظ وفي
 الاستعمال كما ستري

(٢) تجري الهمزة محركة حرف العلة لانها مناسبة في قبول
 الاعلال كما ستعرف

(٣) همزة الوصل يلتزم بها في ابتداء الكلام فيقال اجلس

يا رجل ولا يلفظ بها في حشوه فيقال يا رجل آجاس كأنها لم تكن

(٤) همزة القطع يلفظ بها حيثما وقعت فيقال أكرم يا رجل ويا رجل أكرم ملفوظاً بها فيها جمعاً

(٥) يُعتبر في حرف اللين السكون فقط سواء كان بعد حركة تجاسة كعود وباب ونيل ام لا تجاسة كثوب وسيف. واما حرف المد فيغنى بالساكن بعد الحركة المجاسة له كما في عود واخويه

(٦) همزة الوصل في ما ليس من تصاريف الافعال لم ترد الا في ال التعريف وعشرة اسماء وهي اسم وأست وأئن وأنم وأثنان وأمرأة وأمرأة وآبة وأثنان وأيمن في القسم وتنقسم الحروف ايضاً الى شمسية وهي التي تدغم فيها لام التعريف وقمرية وهي التي تظهر معها اللام. اما الشمسية فهي ت ث د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ل ن فتقول الثراب والثلج والدار وهلم جراً بادغام اللام وتشديد الحرف الذي يليها. والبواقي قمرية فتقول الارض والباب والجبل وهلم جراً باظهار اللام

الفصل الثالث

في ما يلحق الحروف من الحركات والضوابط
الحرف إما متحركٌ أو ساكنٌ. والحركة إما ضمٌ أو
فتحٌ أو كسرٌ. والالف قد تكون ممدودةً وغيرها قد
يكون مشدداً. والهمزة تُقطع نارةً وتوصل أخرى كما
عرفت. ولكلٍّ من ذلك علامةٌ ترسم فوق الحرف ما
لم تكن كسرةً أو علامة قطعٍ معها لهمزةٌ كتبت بصورة
الآلف فترسم تحته. وقد اجتمع كل ذلك في قولك
أَخْطُ الْهَيْجَاءَ. فان الهمزة الاولى مقطوعةٌ والنحاة
مضمومةٌ والطاء مشددةٌ والهمزة بعدها موصولةٌ واللام
ساكنةٌ والهاء مكسورةٌ والجيم مفتوحةٌ والالف ممدودةٌ.
وعلاوة كل واحدٍ مرسومةٌ له في موضعها كما ترى



البنا الاول

في ابنية الافعال واحكامها وفيه تسعة فصول

الفصل الاول

في حقيقة النعل وانواعه

النعل ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن باحد
الازمنة الثلاثة . وهي الماضي والحال والمستقبل ^(١) .
والمتصرف منه إما ماضٍ كضربَ او مضارعٌ كضربُ
او امرٌ كاضربْ . وسيأتي بسط الكلام على كل
ذلك بالتفصيل

(١) تُقيد دلالة النعل بكونها على معنى مقترن باحد الازمنة
المذكورة احرازاً من نحو امس واليوم وغداً فان كل واحد منها
يدلُّ على احد هذه الازمنة ولكن لا يدلُّ على معنى مقترن بذلك
الزمان فتكون دلالة على الزمان فقط بخلاف نحو قام فانه يدلُّ
على معنى وهو القيام وهذا المعنى يدلُّ على زمان وهو الماضي

الفصل الثاني

في ابنية الفعل واحكامه

يُبنى الفعل على ثلاثة احرف الى اربعة . شيرائه
قد يزداد فيه فينتهي الى ستة . ثبات خلا من زيادة
فهو المبرّد . والافه هو المزد . وكله ان خلت اصوله
من حروف العلة والهمزة والتضعيف فهو السالم .
فان ثلثت من حروف العلة فقط فهو الصحيح . وان
لم تخل منها فهو الممثل . ولكل من ذلك اوزان
واحكام تستذكر

الفصل الثالث

في وزن الاشغال

لما كانت صيغ الفعل تجري على مقادير معلومة
جعل لها من لفظ الفعل ميزانٌ يُعتبر به . فقل ان
ضرب مثلاً على وزن فعل . ومن ثم عيّر عن الضاد
بالفاء وعن الراء بالعين وعن الباء باللام وقس

عليه . وأما ما فوق ذلك فان كان اصلاً كُرِّرَت
 اللام في ميزانه فقل ان دَحْرَجَ على وزن فَعَلَّلَ . وان
 كان رائداً فان كان من بنية المورون كُرِّرَ ما يتأمله
 فقل ان قَدَّمَ على وزن فَعَلَ واحمَرَّ على وزن افْعَلَّ .
 والادْكِرَ الغضه فقل ان اكْرَمَ على وزن افْعَلَّ
 وقاتل على وزن فاعَل وهلم جرأ . وعلى ذلك يُطْلَقُ
 اعتبار كل موزون^(١) . فقس عليه بالاسنقراء

(١) اي ان كل ما يوزن مخالفاً بغير وزن على هذا الاثر
 وذلك يشتمل الاسماء ايضاً فيكون صائب على وزن فاعِل
 ومضرب على وزن مفعول وهلم جرأ

الفصل الرابع

في اوزان الافعال المجردة

اذا كان الفعل المجرد ثلاثياً فاما ان يختلف
 حركة عينيه بين الماضي والمضارع فيكون ماضيه
 مفتوح العين ومضارعه مكسورها كضرب يضرب .

او مضمرها كصر ينصر. او يكون ماضيه مكسور العين ومضارعه مفتوحها كعلم يعلم. واما ان تنشق فيكون مفتوح العين فيها كمنع يمنع. او مضومها كفضل يفضل. او مكسورها كحسب يحسب^(١). واذا كان راعياً فليس فيه الا فتح اللام الاولى في الماضي وكسرها في المضارع كدحرج يدحرج وذلك مطرد فيه

واعلم ان جميع الاعمال السلاتية لا تخرج عن هذه الاوران الستة ولكن لا يجمعها كلها الا السالم والمتنوع العين فيها لا يبنى الا ما عيبه او لامه حرف من حروف الحلق. وهي الهمزة والحاء والخاء والعين والغين والهاء كسأل ومنع ونحوها. نيران ما كان كذلك لا يختص بهذا الوزن بل يبنى على غيره ايضا كشهد وفرح وغيرها

(١) نسي اللفظة الاول دعائم الابواب لكثرتها في لسان العرب.

والمضموم العين في الماضي والمفعول موضوع للصفت الغريزية
كالكرم والحسن ونحوهما ولا يكون الا لازماً. والمكسور العين
فيها يغلب اسمها لث في المقتل الفاء كورث رث وولي ولي ونحوهما

الفصل الخامس

في زيادات الارسال

اذا كانت الزيادة من بنية الفعل فلا بد ان
تكون من جنس العين كالذال في قَدَّمَ او من جنس
اللام كالراء في اَحْمَرَّ. واذا كانت خارجية فلا بد ان
تكون من حروف الزيادة وهي عشرة يجمعها قولك
سألتونيها. والفعل ان كان ثلاثياً فقد يزداد فيه
حرف فيكون على وزن أَفْعَلْ كَأَكْرَمَ. او فَعَّلَ
كَقَدَّمَ. او فاعل كقَاتَلَ. وقد يزداد فيه حرفان
فيكون على وزن نَفَعْلْ كَنَفَّدَمَ. او تفاعل كَبَاعَدَ.
او انْفَعَلَ كَانْطَلَقَ. او افْتَعَلَ كاجْتَمَعَ. او اِفْعَلَّ
كاجْهَرَ. وقد يزداد فيه ثلاثة احرف فيكون على وزن

اِسْتَفْعَلَ كَاِسْتَفْعَرَ. او اِفْعَوْعَلَ كَاِحْدَوْدَب^(١). وان
كان رباعياً فقد يزداد فيه حرف فيكون على وزن
تَفَعَّلَ كَتَدَحْرَجَ. او حرفان فيكون على وزن اِفْعَلَّ
كَاَقْشَعَرَّ^(٢). وهي اشهر المزيادات فيها

(١) يكون أَفْعَلَ غالباً للتعدية نحو أَجَلَسْتُ زَيْدًا. وقد يكون
للدخول في الشيء نحو أَصَحَّ الرَّكَّابُ أَي دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ.
ولقصد المكان نحو أَعْرَقَ أَي قَصَدَ الْعِرَاقَ. وللبالغة في المعنى
نحو أَتَمَلَنَتْ. ولصبرورة الشيء منسوباً إلى ما أُخِذَ مِنْهُ الْفِعْلُ نَحْوُ
أَعَدَّ الْبُعْبُعَ أَي صَارَ ذَا عِدَّةٍ. ولإصابة الشيء على صفة نحو أَحْمَدَتْ.
وللتحوُّل نحو أَفْقَرَتِ الْأَرْضُ. وفَعَّلَ للتعدية نحو فَرَحَنَتْ.
وللتكثير نحو قَطَعَتِ الْحِجْلُ. وقد يكون لانتخاذ الفعل من الاسم
نحو خَبِمَ النَّوْمُ. وفَاعَلَ للشاركة بين اثنين فصاعداً نحو ضَارَبَ
زَيْدٌ عَمْرًا. وقد يكون بمعنى المجرد نحو سَأَمَ زَيْدٌ. وفي أَفْعَلَ
نحو عَافَاكَ اللَّهُ أَي عَفَاكَ. وتَفَعَّلَ لِمَطَاوَعَةِ فَعَلٍ نَحْوُ قَدْ مِنْهُ
فَتَفَدَّرَ. وقد يكون للتكلف نحو تَجَبَّعَ الْجَبَانُ. وللإشادة نحو
تَوَسَّدَتِ الثَّرَابُ أَي اتَّخَذَتْهُ وَسَادَةً. وتَفَاعَلَ للشاركة نحو
تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو. ولمطَاوَعَةِ فَاعِلٍ نَحْوُ بَاعَدَتْهُ فَبَاعَدَ.
وللتظاهر بما ليس في الواقع نحو تَمَارَضَ زَيْدٌ أَي تَظَاهَرَ بِالْمَرَضِ.

وإِفْعَلْ لمطاوعة فَعَلْ نحو قطعته فانقطع . وإِفْعَلْ لمطاوعة
 ايضاً نحو جمعته فاجتمع . وقد يكون للاتخاذ نحو احْتَلَبَ .
 وللمبالغة نحو اِكْتَسَبَ . وإِفْعَلْ للمبالغة وهو يختص بالالوان
 والعيوب نحو اِحْمَرَّ وَاِعْوَرَ . وللدخول في الصفة نحو اِصْتَرَّ
 النبات ابيه دخل في الصفة . وإِسْتَفْعَلَ للطلب نحو
 اِسْتَفْعَرَ . ولاصابة الشيء على صفة نحو اِسْتَحْسَنَهُ وللتحول نحو
 اِسْتَحْجَرَ الطين . وإِفْعَوْعَلْ للمبالغة نحو اِحْدَوْدَبَ السبع .
 وتَفَعَّلْ لمطاوعة تَعَمَّلْ نحو دحرجته فتدحرج . وإِفْعَمَلْ
 للمبالغة نحو اِفْشَعَرَ . وهي اشهر المعاني واكثرها دورانا في الكلام
 وقد يوجد من المزيدات اوزان آخر . وهي اِفْعَوَلْ نحو
 اِجَاوَزَ . وإِفْعَالْ نحو اِحْمَارَ . وإِفْعَتَلْ نحو اِسْلَقْنِي . وإِفْعَتَلْ
 نحو اِحْرَنْجِمَ . وهي من نوادر الابنية

(٢) ويلحق بالارباعي ابنية من الثلاثي نحو جَلَبَبَ وَحَوَّصَلَ
 وَيَطَّرَ وَدَهَّرَ . وقلنس اصحابا جَلَبَبَ وَحَصَلَ وَهَلَمْ جَرًّا وكلاهما
 ساعية . ويشترط لهذا الاتحاق اتفاق المصدرين نحو جَلَبَبَ
 جَلْبِيَّةً وَجَلْبَابًا . وقد تلحق بمزده نحو تَجَلَّبَبَ وَتَقَلَّنَسَ . وهذا
 قياس في مطاوعة ما تعلى من ملحق المجرد . ولا يجري على المحدثات
 ادغام ولا اعلال لئلا يذوت الاسماء بخالفة اوزانها الملحق .

الفصل السادس

في غير السالم من الافعال

اذا كان غير السالم صحيحاً فان جانست عينه اللام ثلاثياً كمد او فاقه اللام الأولى وعينه اللام الأخرى رباعياً كزئل فهو المضاعف^(١). وان كان بعض اصوله همزة كأخذ وسأل وقرأ فهو المهموز. واذا كان معتلاً فان اعتلت فاقه كوعد ويسر فهو المثال. او عينه كقال وباع فهو الأجوف. او لامة كعزأ وخشي فهو الناقص. فان اعتل مع لامه غيرها كوفي وطوى فهو الليف. غير انه ان اجتمع فيه الحرفان قبل له المقرون والأ فهو المفروق

(١) عدوا مضاعف الرباعي من هذا الباب مع سلامته من التغيير لما فيه من اجتماع المثليين المنقضي للادغام. وانما لم يدغم لاعتراض الفاصل بينهما كما يقع في ممدود ونحوه من تصاريف الثلاثي ولا يخرج عن بابه

الفصل السابع

في صيغة الماضي

الماضي ما دلَّ على معنى وُجِدَ في زمانٍ قبل الزمان الذي انت فيه. وهو يُنْبِئُ على فتح آخره مطلقاً وكل ما تحرك قبله ما لم يكن همزة وصل فيكسر كما في انطلق ونحوه او عين ثلاثي فيختلف كما علمت في بابهِ^(١). غير ان حركة آخره وما اتصل به قد تكون لفظاً بحسب الوضع. وقد يحول دونها مانع من الاعلال او غيره فتكون تقديراً^(٢). وعلى ذلك يجزى كل حكم للبناء في كل فعل فيؤاس عليه بالاجال

(١) اي فتختلف حركته لانه يكون تارة مفتوحاً كما في ضَرَبَ وتارة مضموماً كما في فَضَلَ وتارة مكسوراً كما في حَسِبَ فلا يدخل تحت ضابط

(٢) تكون حركة الاخر تقديراً في نحو رمى. وحركة ما اتصل به في نحو مدَّ وقام. فان الساكن فيها من الاخر وما قبله ساكن

لفظاً لكه مفتوح قدراً لان الاصل رَمِيَ وَمَدَدَ وَقَوْمَ كما سيجي *

الفصل الثامن

في صيغة المضارع

المضارع ما زيد في اوله على صيغة الماضي احد
حروف المضارعة وهي اربعة يجتمعها قولك أَتَيْتُ .
فالهمزة للتكلم والنون للتكلمين والتاء لكل مخاطب
وللغائبة ومثناها والياء لمطلق الغائب المذكر
والغائبات . وكلها تفتح فيه ما لم يكن رباعياً فتضم *
كَيْدَ حَرَجَ وَبُكْرِمَ ونحوها (١) . فان كان ما يليها تاء
زائدة لم تتغير صورة الماضي في ما دون آخره بشي *
من الحروف والحركات كيتقدم ويتدحرج ولا تغيرت
بجذف الهمزة الزائدة من اوله وكسر ما قبل آخره .
ما لم يكن ثلاثياً فتسكن فاءه وتجري عينه في الحركة
على ما علمت . واما آخره فلا يلزم حالة واحدة كما
ستعلم . والمضارع يحتمل زمان الحال والاستقبال

ما لم تدلَّ قرينةٌ على احدها فينصرف اليه^(١)
واعلم ان كلاً من الماضي والمضارع يُبنى للفاعل
على الأصل كما رأيت ويقال له المعلوم . وقد بُنيَ
للمفعول كما ستري ويقال له المجهول^(٢) . وهو يصاغ من
الماضي بكسر ما قبل آخره وضمَّ كل متحرك قبله
كضرب ودُحرج وأُستخرج ومن المضارع بضمَّ
حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره كيضرب ويدحرج
وهلمَّ جرّاً

(١) المراد بالرباعي ما كان ما صيد على اربعة احرف كدحرج
وأكرم ولذلك يدخل فيه نحو بكرم لان هزة الماضي قد حذفت
منه لغرض كما سيأتي

(٢) المضارع في اللغة المتأخر قيل له ذلك لانه يشبه اسم الفاعل
في ترتيب الحروف الساكنة والمتحركة كما بين يضرب وضارب
ويشبه اسم الجنس في الاطلاق والتفيد كرجل فانه عام بدون
الالف واللام فاذا دخلته تخصص والمضارع شائع بين الحال
والاستقبال فاذا دخلته السين نحو سيضرب تعين للاستقبال
واذا دخلته لام الابتداء نحو ان زيداً ليضرب تعين للحال

(٢) الفاعل ما قام به الفعل كقام زيدٌ ويُسمى الفعل المبني له معلوماً لان فاعله معلوم. والمعمول ما وقع عليه الفعل كضرب عمرٌو ويُسمى الفعل المبني له مجهولاً لان فاعله مجهول

الفصل التاسع

في صيغة الامر

الامر صيغةٌ يُطلب بها انشاء الفعل عن الفاعل المخاطب^(١) فلا يكون الا مستقبلاً معلوماً. وهو يجري على لفظ المضارع محذوفاً منه حرف المضارعة. غير ان ما سكن اوله بعد ذلك ان كان رباعياً رُدَّت اليه همزة القطع المحذوفة مفتوحةً على عهدها نحو اكرم. والازيد في اوله همزة وصل مكسورة. ما لم يكن ثلاثياً مضموم العين فتضم نحو انصر. واخره يبنى على السكون او ما ينوب عنه^(٢) كما استعمل

واعلم ان الفعل قد يستقر حدوثه في نفس الفاعل كقام زيدٌ ويقال له اللازم. وقد يتجاوز الى

مفعول به كضرب زيد عمراً ويقال له المتعدي. وقد
يعرض لكلٍ منهما ما يخرجهُ عن وضعهِ فيتعدَّ
اللازم كأجلستُ زيداً ويلزم المتعدي كانكسر الزجاجُ.
وكلاهما يجري في كل صيغة معلومة. فان كان الفعل
مجهولاً اخصَّ بالمتعدي لاقتضائه المفعولية.

والفعل يشتقُّ^(١) من المصدر على الاصحَّ ويشترك منه اسم
الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة وسيأتي
استيفاء ذلك بالتفصيل

(١) يختصُّ فعل الامر بالفاعل المخاطب لانه لا يبنى للمفعول
ولا يؤمر به غير المخاطب. فاذا اريد شيء من ذلك زيد على
المضارع لام مكسورة نحو ليكرم زيد وليقم عمرو. وذلك يقال له
الامر بالصيغة وهذا الامر باللام

(٢) الذي ينوب عن السكون في آخر الامر هو حذف لام
الناقص نحو اغز اصله اغزو واخش اصله اخشى وارم اصله
ارمي. وحذف نون الاعراب في نحو اضربا واضربوا واضربي
واما المتعدي الذي يبنى منه المجهول فهو المتعدي بنفسه
كضرب والمتعدي بغيره كانطلق به وسلم عليه

(٢) اما الاشتقاق فهو ان تجد بين الكلمتين تناسباً في اللفظ والمعنى. وهو ثلاثة انواع. الاول ان تجد بينهما تناسباً في الحروف والترتيب والمعنى كالناسب بين ضَرَبَ وضَرِبَ وهذا النوع هو موضوع التصريف ويقال له الاشتقاق الصغير. الثاني ان تجد بينهما تناسباً في اللفظ والمعنى دون الترتيب كالناسب بين جَبَدَ وجَذَبَ ويقال له الاشتقاق الكبير. الثالث ان تجد بينهما تناسباً في المخرج والمعنى كالناسب بين نَعَى ونَهَى ويقال له الاشتقاق الاكبر

والاشتقاق كما يكون من الاحداث قد يكون من الذوات نحو نَجَّرَ من الحجر ونَجَّوْهُرَ من الجوهر. وذلك نادرٌ في الثلاثي المجرد جدولٌ يقتضى ما ذكره في هذا الباب من اوزان الافعال معلوماً ومجهولاً

اوزان المجرد

ضَرَبَ	نَصَرَ	عَلِمَ	مَنَعَ	فَضَلَ	حَسِبَ	دَخَرَ
يَضْرِبُ	يَنْصُرُ	يَعْلَمُ	يَمْنَعُ	يَفْضُلُ	يَحْسِبُ	يُدْخِرُ
ضَرَبَ	نَصَرَ	عَلِمَ	مَنَعَ	فَضَلَ	حَسِبَ	دَخَرَ
يَضْرِبُ	يَنْصُرُ	يَعْلَمُ	يَمْنَعُ	يَفْضُلُ	يَحْسِبُ	يُدْخِرُ
ضَرَبَ	نَصَرَ	عَلِمَ	مَنَعَ	فَضَلَ	حَسِبَ	دَخَرَ
يَضْرِبُ	يَنْصُرُ	يَعْلَمُ	يَمْنَعُ	يَفْضُلُ	يَحْسِبُ	يُدْخِرُ
ضَرَبَ	نَصَرَ	عَلِمَ	مَنَعَ	فَضَلَ	حَسِبَ	دَخَرَ
يَضْرِبُ	يَنْصُرُ	يَعْلَمُ	يَمْنَعُ	يَفْضُلُ	يَحْسِبُ	يُدْخِرُ

اوزان مزيدات الثلاثي

أَكْرَمَ	يُكْرِمُ	أَكْرِمَ	أَكْرِمَ	يُكْرِمُ
قَدَّمَ	يُقَدِّمُ	قَدَّمَ	قَدَّمَ	يُقَدِّمُ
فَاتَلَ	يُفَاتِلُ	فَاتَلَ	فَاتَلَ	يُفَاتِلُ
تَقَدَّمَ	يَتَقَدَّمُ	تَقَدَّمَ	تَقَدَّمَ	يَتَقَدَّمُ
تَبَاعَدَ	يَتَبَاعَدُ	تَبَاعَدَ	تَبَاعَدَ	يَتَبَاعَدُ
إِنْطَلَقَ	يَنْطَلِقُ	إِنْطَلَقَ	إِنْطَلَقَ	يَنْطَلِقُ
اجْتَمَعَ	يَجْتَمِعُ	اجْتَمَعَ	اجْتَمَعَ	يَجْتَمِعُ
إِخْمَرَ	يُخْمَرُ	إِخْمَرَ	إِخْمَرَ	يُخْمَرُ
اسْتَغْفَرَ	يَسْتَغْفِرُ	اسْتَغْفَرَ	اسْتَغْفَرَ	يَسْتَغْفِرُ
إِحْدَوْدَبَ	يَحْدَوْدِبُ	إِحْدَوْدَبَ	إِحْدَوْدَبَ	يَحْدَوْدِبُ
إِخْمَارَ	يُخْمَرُ	إِخْمَارَ	إِخْمَارَ	يُخْمَرُ
إِجْلَوذَ	يُجْلَوِذُ	إِجْلَوِذَ	إِجْلَوِذَ	يُجْلَوِذُ
إِسْلَفَى	يُسْلَفِي	إِسْلَفَى	إِسْلَفَى	يُسْلَفِي

اوران مزيدات الرباعي

تَدَحْرَجَ	يَتَدَحْرَجُ	تَدَحْرَجَ	تَدَحْرَجَ	يَتَدَحْرَجُ
اِفْتَشَعَرَّ	يَفْتَشَعِرُ	اِفْتَشَعَرَّ	اِفْتَشَعَرَّ	يَفْتَشَعِرُ
اِحْرَنْجَرَ	يُحْرَنْجِرُ	اِحْرَنْجَرَ	اِحْرَنْجَرَ	يُحْرَنْجِرُ

المخفات ومزداها

جَلِبَ	يُجَلِبُ	جَلِبَ	جَلِبَ	يُجَلِبُ	جَلِبَ
حَوَّصَلَ	يُحَوَّصِلُ	حَوَّصَلَ	حَوَّصَلَ	يُحَوَّصِلُ	يُحَوَّصِلُ
بَيَّطَرَ	يَبَيَّطِرُ	بَيَّطَرَ	بَيَّطَرَ	يَبَيَّطِرُ	يَبَيَّطِرُ
دَهَوَّرَ	يُدْهَوِّرُ	دَهَوَّرَ	دَهَوَّرَ	يُدْهَوِّرُ	يُدْهَوِّرُ
تَحَلَّبَ	يَتَحَلَّبُ	تَحَلَّبَ	تَحَلَّبَ	يَتَحَلَّبُ	يَتَحَلَّبُ
تَبَيَّطَرَ	يَتَبَيَّطِرُ	تَبَيَّطَرَ	تَبَيَّطَرَ	يَتَبَيَّطِرُ	يَتَبَيَّطِرُ
تَدَهَوَّرَ	يَتَدَهَوِّرُ	تَدَهَوَّرَ	تَدَهَوَّرَ	يَتَدَهَوِّرُ	يَتَدَهَوِّرُ



الباثنا

في ما يشارك الفعل في الاشتقاق وفيه خمسة فصول

الفصل الاول

في المصدر واحكامه

المصدر هو اسم المحدث الجاري على الفعل^(١) وهو
يبنى من الثلاثي على صورتي لا ضابط لها^(٢). بخلاف
ما فوقه فانه اذا اريد بناؤه منه فان كان اول ماضيه
تاء زائدة ضم ما قبل آخره كندخرج وتقدم والازيد
بعده الف وكسر كل متحرك قبله كدخارج وانطلق
ما لم تكن عينه مشددة كتقدم او مسبوقة بألف
كتاتل فالمستعمل في مصدر الاول منها تفعل او
تفعلة بفتح التاء الاولى وكسر العين منها كتدبر
وتقدمة. وفي مصدر الثاني فعال بكسر الفاء ومفاعلة

بضم الميم وفتح العين كقتال ومقاتلة. ويغلب في مجرد
الرباعي ان يقتصر على زيادة التاء في اخره كدحرجة.
وكل ذلك قياس في الجميع^(٣)

وقد بيني المصدر مطرداً لكل فعل. زيادة ميم
مفتوحة في الثلاثي مضمومة في غيره تجعل مكان
حرف المضارعة. فيفتح معها ما قبل الآخر^(٤) ما لم يكن عيناً
مكسورةً لمجرد من المثال الواوي فتبقى على كسرهما
فيه ثابت الفاء كالموعد. ويقال له المصدر الميمي

واعلم ان من المصدر ما يدل على كمية الفعل
ويقال له المرة. ومنه ما يدل على كيفيته ويقال له
النوع. وكل منهما بنى من الثلاثي على فيعلة يسكون
العين فيهما وفتح الفاء في المرة كصربة وضربة وكسرهما
في النوع كركبت ركبة الامير. ومن غير الثلاثي على
صيغة مصدره مثنوياً بالتاء. غير ان المرة قد تلتبس
بالمصدر كالرحمة والإجابة فيجب تقيدها بما يعينها

كِرْحَمَةٌ رَحْمَةٌ وَاحِدَةٌ . وَقَسَّ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ مَا جَرَى
مَجْرَاهُ

(١) المصدر موضوع لمجرد معنى الحدث دون الزمان والسنة
والذات . ولكنه قد يستعمل صفة نحو رجل عدلٌ واسماً لذات
نحوثة . وقيل له المصدر لصدور المستفات منه . وهو
يُشَى للقول كما يَشَى للفاعل والتمييز بينهما بالقراءن . وقولنا
المجاري على الأصل أي أنه يقع تأكيداً للعِلّ كصرته صرنا أو
بأناله كصرته صرب الظالم أو ضرنين

(٢) أي على وجه الاطراد بالاحمال لكن قد يتأني في بعض
المسوّرات ما يكون على وجه العلبة . فان مصدر الفعل الماعدي
يحيى عالماً على فعل كصرَب . وفعل اللامر على قول
كشهود . ما لم يبدل على امتناع أو نحو فيحيى على معال كضار
أو على حركة فعل فعلان كحفان أو على مرضٍ بعل فعلان
كسعال . أو على سير على قيل كرحيل . أو على صوت فعل
فعل أو قيل كصراخ وصهيل . ويحيى مصدر فعل على
وَعُولَة أو فعالة كشولة وصاحَة . وفعل اللامر على فعل
كفرح ويحيى المصدر في الصائغ ويحوها على فعالة ككتابة .
وفي العيوب والحقى على فعل كعرج ولح . وقد ادّعى بعضهم
القياس في كل ذلك

[illegible]

وكذاب. ومصدر تَعَلَّ قَدْ يَجِيءُ عَلَى وَزْنِ تَفَعَّلَ نَحْوِ تَحَالَ
(٤) وَشَذَّ الْمَرْجِعِ وَالْمَصِيرِ وَالْمَحِيضِ وَالْحَيِّ فَاثْمَا وَرَدَتْ بِكُسْرٍ

الفصل الثاني

في اسم الفاعل وما يتعلق به

اسم الفاعل^(١) هو ما اشتقَّ لما قام به الفعل على
معنى الحدوث. وهو يُبْنَى مِنَ الثَّلَاثِي عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ
كَضَارِبٍ وَجَالِسٍ. وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى وَزْنِ مُضَارَعَةٍ
بِابْدَالِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مِمَّا مَضْمُونَةٌ وَكُسْرٍ مَا قَبْلَ
الْآخِرِ مَطْلَقًا كَمُكْرِمٍ وَمُتَقَدِّمٍ وَمُسْتَخْرِجٍ وَهَلَمَّ جَرًّا^(٢)
فَإِنْ اِعْتَبِرَ فِي نِسْبَةِ الْحَدَثِ مَعْنَى الثَّبُوتِ^(٣) فَذَلِكَ
الْصِفَةُ الْمَشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ. وَهِيَ تُبْنَى مِنَ الثَّلَاثِي
سَمَاعًا عَلَى أَوْزَانِ شَتَّى كَفَاضِلٍ وَحَسَنٍ وَعَطْشَانٍ.
مَا لَمْ تَكُنْ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ وَالْحَلَى فَتُبْنَى قِيَاسًا عَلَى
أَفْعَلٍ كَأَسْمَرٍ وَأَحْوَلٍ وَأَدْعَجٍ. وَأَمَّا مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي
فَعَلَى صِيغَةٍ. اسْمُ الْفَاعِلِ مَطْرُدَةٌ كَمُعْتَدِلٍ وَمُسْتَقِيمٍ

وتشوها. فان أُريد الوصف بالزيادة على الشئ
ايضاً فذاك اسم التفضيل. وهو يلزم البناء على
أفعل فينويش بالانلائي كائشيل وأعم. شيرائه لا يني
ما يدل على إزني أو يني. رزوهما لا يسبر بالصفة
المشبهة. فاذا أُريد التفضيل ما لا يسمع بناؤه منه شيء
بما يرسل به اليه ما يسمع فيقال أكثر انبارقا وأشد
مرة ونحو ذلك^(١)

واعلم ان الصفة المشبهة لا تُبنى إلا من اللازم
بجلاف اسم الفاعل واسم التفضيل فانها يُنيان من
اللازم والمتعدي كما رأيت

(١) يتضمن اسم الفاعل وسائر أوصاف المشتقة من الفعل ثلاثة
معاني. وهي الذات والحدث والنسبة كاضارب. فانه يتضمن
الحدث وهو الضرب والذات وهي الشخص المنصف بالضرب
والنسبة وهي نسبة الضرب الى هذا الشخص. فيكون معنى الصفة
حدثاً منسوباً الى ذات على وجه من الوجوه المعبرة فيه

كالحدوث او الثبوت او وقوع الفعل عليه

(٢) ومن قبيل اسم الفاعل صيغ المبالغة . وهي فَعَّالٌ يَكْبَرُ .
وَفَعَّالَةٌ كَعَلَامَةٍ . وَفَعِّلَ كَصَلَّبَ . وَفَعَّلَ كَفَضَّلَ . وَفَعَّلَ
كَيَسَّبَنَ . وَكَلَّمَا تَدَلَّ عَلَى الْمُبَالِغَةِ فِي الصِّفَةِ . وَعَدُّوا أَيْضًا
مِنْ صِيغِ الْمُبَالِغَةِ فَعُولٌ كَجَهُولٌ . وَفَعِلَ كَرَحِمَ . وَفَعَّلَ
كَفَعَّلَ . وَفَاعِلَةٌ كِرَاوِدَةٍ . وَفَعُولَةٌ كَثُرُوتَةٌ . وَفَعُولٌ كَثُورٌ .
وَفَعْلَةٌ كَصَحْبَةٍ . وَفَاعُولٌ كَنَارُوقٍ . وَفَعِلَ كَحَذَرَ . إِلَى غَيْرِ
ذَلِكَ . وَقِيلَ أَنَّ كُلَّ مَا هُوَ مَعْدُولٌ عَنْ أَصْلِي هُوَ الْمُبَالِغَةُ
سَمَوْرَجِيمٌ وَرَحُومٌ وَرَحْمَنٌ الْمَعْدُولَةُ عَنْ رَاحِمٍ . وَإِنَّمَا النَّاتِي فِي
آخِرِ بَعْضِ الصَّغْ فَايَسَتْ لِلتَّانِيثِ بَلِ الْمُبَالِغَةُ

(٢) المراد بمعنى الحدوث تجدد الفعل لصاحب الصفة مقيداً
ببعض الأزمنة كالضارب . وإما معنى الثبوت فالمراد به نسبة
ذلك الوصف إلى صاحبه محكوماً له به غير مقيد بزمان نحو
هذا المكان ضيقٌ . فَإِنْ أُريدَ معنى الحدوث قيل هذا المكان
ضائقٌ بآهله . فَنَاقِلٌ . فَيَكُونُ تَقْيِيدُ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِعَنْى الثَّبُوتِ
هُوَ لَدَفْعِ الْحَدُوثِ فِي زَمَانٍ مِنَ الْأَزْمَنِ لَا لِانْتِصَافِهَا بِالِاسْتِمْرَارِ
فِي جَمِيعِ الْأَزْمَنِ فَإِنَّهُ لَا يُلْزَمُهَا ذَلِكَ

وَلَا تُبْنَى الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ مِنْ غَيْرِ بَأْيٍ عَلمٍ وَقَصْلٌ إِلَّا قَلِيلاً .
وَإِنَّمَا أَوْزَانُهَا فِيهِ بِالِاسْتِفْرَافِ فَعَّلَ كَصَعَّبَ . وَفَعَّلَ كَبَذَقَ . وَفَعَّلَ
كَصَلَّبَ . وَفَعَّلَ كَحَسَنَ . وَفَعَّلَ كَحَشِنَ . وَفَعَّلَ كَجَنَّبَ . وَفَاعِلٌ

كفاضل. وفَعَال كجَبَان. وفَعَال كتَجَاع. وقِيْعِل كسَيِّد وقِيْعِل
كسَلِيم. وقَعُول كَبَتُول. وأَفْعَل كالبَح. وقَعْلَان كغَضْبَان.
وقَعْلَان كعُزْيَان. ويكثر قَعْلَان في مَادِل على جوع أو عطش
وضدَّيها كجوعَان وشبعَان وما أشبهها

(٤) الاصل في اسم التفضيل ان يكون لتفضيل الفاعل. وقد
جاء لتفضيل المفعول شذوذاً كقولهم العودُ احمد. كما جاء من
غير الثلاثي في نحو قولهم هو اعطاهم للدينار وهذا الكتاب
اخصر من ذاك فان الاول من الاعطاء والثاني من
الاختصار. وكل ذلك مَادِرٌ. ولا يبنى اسم التفضيل من
الافعال الناقصة بل كان واخواتها. ولا من النير المنصرف
مثل نعم وشئ. ولا ما لا يقبل التفاضل مثل فني ومات
واعلم ان صيغتي فعل التعجب وهما أَفْعَلْ وَأَفْعِلْ تَبَيَان
ما يبنى منه اسم التفضيل لا غير. كما سيبي.

الفصل الثالث

في اسم المفعول

اسم المفعول ما اشتقَّ لما وقع عليه الفعل. وهو
يُبنى من الثلاثي على وزن مَفْعُول كهُضْرُوب ومن
غيره بناءً اسم فاعله مفتوح ما قبل الآخر كهُكْرَم

وَمُدْحَرَجٌ وَمُسْتَخَرَجٌ. وَكُلُّهُ لَا يُبْنَى إِلَّا مِنَ الْمُتَعَدِي
وَإِعْلَامُهُ أَنَّهُ يَشْتَرِكُ بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ
صِفَتَانِ أَحَدَاهُمَا فَعُولٌ وَالْأُخْرَى فَعِيلٌ. فَإِنْ كَلَّاهُ
مِنْهُمَا يَكُونُ تَارَةً بِمَعْنَى الْفَاعِلِ كَصَبُورٌ وَمَرِيضٌ وَتَارَةً
بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ كَرَسُولٌ وَجَرِيحٌ. وَكَلَّاهُمَا يُؤْخَذُ بِالسَّمْعِ
غَيْرِ أَنْ مَا كَانَ مِنْ فَعُولٍ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ وَمِنْ فَعِيلٍ
بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثَقُ مَعَ ذِكْرِ
الْمَوْصُوفِ فِيهِ أَلْ رَجُلٌ صَبُورٌ وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ وَكَذَلِكَ
غُلَامٌ جَرِيحٌ وَفَتَاةٌ جَرِيحَةٌ فَإِنْ لَمْ يُذَكَّرِ الْمَوْصُوفُ
فُرِقَ بَيْنَهُمَا كَسَائِرِ الصِّفَاتِ

الفصل الرابع

فِي اسْمِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ

اسْمُ الْمَكَانِ (١) وَالزَّمَانِ مَا اشْتَقَّ لَمَّا وَقَعَ فِيهِ الْفِعْلُ
وَهُوَ يُبْنَى مِنْ كُلِّ فِعْلٍ كَمَا يُبْنَى الْمَصْدَرُ الْمَبْعُوثُ. لَكِنْ
تَكْسَرُ فِيهِ الْعَيْنُ مِنَ الثَّلَاثِي الصَّحِيحِ الْفَاءِ وَاللَّامِ إِذَا

كان مكسورها في المضارع والمعتل الفاء مطلقا كالمجلس
والمبيت والمورد والموضع والميسر وقس عليه^(١)

(١) تتضمن اسم المكان وسائر الموصوفات المشتقة من الفعل
ثلاثة معانٍ وهي الذات والحدث والنسبة كاملة. فانه يتضمن
الذات التي يُقعد عليها والحدث وهو القعود والسببة وهي نسبة
القعود الى الذات وهي المعتبرة فيه. فيكون معنى هذا الموصوف
ذاتاً منسوبة اليها حدثٌ على الوجه المعتد فيها ككونها مكاناً او
زماناً او آلة. واما النسبة المذكورة فتفيدية تجمل المجموع
بمنزلة شيء واحد. وتلحق هذا الباب تاة النايث ساعاً كمنزلة
للمكان ومبسرة الزمان. فان أريد معنى كثرة الشيء في المكان
بني منه مفعلة كما أسد لمكان كثير الاسود

(٢) وجاء مَطْلَعٌ وَغَرِبَ وَمَشْرِقٌ وَمَسْجِدٌ وَمَسَاكٌ وَمَجْزَمٌ
وَمَسْكِنٌ وَمَسِيتَ وَمَسْفُطٌ وَمَنْزِقٌ وَمَرْفِقٌ بكسر العين مع
بنائهما ما هو مضمومها. لكنها عند البعض اسماء غير منظور فيها
الى معنى الفعل فتجري مجرى الاسماء الجمادة

الفصل الخامس

في اسم الآلة

اسم الآلة ما اشتق لما يعالج به الفاعل المفعول

لوصول الاثر اليه. وله ثلثة اوزان الاول مِفْعَل
كَبَضَعَ والثاني مِفْعَال كِمِشْرَاط والثالث مِفْعَلَة
كَمِجْمَة بكسر الميم وفتح العين في الجميع. غير انها
سماعية فيه. وهو لا يبنى الا من الثلاثي المتعدي (١)

واعلم ان الماضي مشتق من المصدر والمضارع
مشتق من الماضي وبقية التصاريف مشتقة من
المضارع. غير ان اسم المفعول مشتق من مجهول
والباقي من معلوم. وكل ذلك يبرر لفظاً على
احكام الصيغ المفروضة له ما لم يتغير بادغام او
اعلال كما ستري فيحكم بحريه عليها تقديراً

(١) اما مِفْعَل ومِفْعَلَة كَمِسْعَط ومُحَل ومُدَق ومُدْهَن ومُكْهَلَة
ومُحْرَصَة فقبل انها اسماء وُضِعَتْ لهذه الآلات بدون اعتبار
معنى الفعل فيها. وقبل هي اسماء آله شَدَّتْ عن القياس
وبوجد ايضاً من تصاريف الافعال صيغ مختلفة لذوات
نُسِب اليها الحدث اما على معنى المفعولية كَنَزَكَ او على معنى
الفعله كَنَصَاصَة او المِحْصَة. كَنِطْعَة. او مِلْ الشيء كَضْفَة.
وغير ذلك. واكثرها غالب في الاستعمال

الباء الثالث

في الادغام والاعلال وفيه اربعة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الادغام واحكامه

الادغام ادراج اول المتلین المتصلين ساكنًا في الثاني متحركًا. غير ان الاول قد يكون سكونه في الاصل كالمَدِّ فان اصله بدالين ساكنة فمتحركة. وقد يكون في الحال اما بحذف الحركة كمدَّ او سقلها كهمدَّ فان اصلها بدالين متحركتين فحُذِفَتْ حركة الدال الاولى في الاول ونُقِلَتْ الى ما قبلها في الثاني. واذا سكن ثاني المتلين فان كان سكونه لازماً امتنع الادغام كمدَدْتُ. ولاَّ جاز الادغام وعدمه كمدَّ نصيفة الامر وامدَّد^(١)

واعلم ان المتلین اللذین يقع بينهما الادغام قد
تكون المجانسة بينهما بالوضع كما رايت وقد تكون
بإبدال أحد الحرفين حتى يجاس الآخر كالنجد^(١)
وإدعى^(٢) فان الواو قد أبدلت تاء في الاول والتاء دالا
في الثاني كما لا يخفى

(١) اذا سكن اول المتلین فان كانت المجانسة بينهما بالوضع
وجب الادغام في كلتيهما كما يجب في كلمة نحو سكتا وقل له. والأ
حار الادغام وعدمه نحو من ليل ومن ليل الأ في لام التعريف
مع الحروف التسمية نحو الرجل وفي نحو سماء وعماء وقعت فائز
واحد

واذا تحرك المتلین وجب الادغام ما لم يكن مانع كقوات
الاحاق في نحو حانت وحواف الالتاس في اوران سوف تعزها
نحو سرور وكون المتلین أولین في نحو تتابع او كونه اي كلتيهما نحو
أمسكنا وعرب حكر. واما ورود نحو اتأكل من ورن
تفاعل مادغام التاء الرائدة في فاء الفعل وزياده هيرة الوصل
دفعاً للانداء بالسكن وإطير مسله من ورن تفعل ومصارعة
بطير من الواو في السماع

واذا سكن ثاني المتلین فقد يحدف نحو طلت اصله طلت

وقد بَقِلَبَ يَهْ نَحْوَ أَمَلَيْتَ أَصْلُهُ أَمَلَّتْ وَكَلَّهَا سَاعِيٌّ

(٢) في اتَّخَذَ إِشَارَةً إِلَى مَا يَفْعَلُ مِنَ الْإِدْغَامِ فِي وَزْنٍ أَفْعَلَ مِنَ الْمَثَالِ نَحْوُ اتَّخَذَ مِنَ الْوَحْدَةِ وَأَتَسَّرَ مِنَ الْبَسْرِ فَانَّهُ وَاجِبٌ فِيهِمَا. وَإِنَّمَا ذَكَرَ مَثَالَيْنِ إِشَارَةً إِلَى قَلْبِ الثَّانِي حَتَّى يَجَانِسَ الْأَوَّلَ كَمَا فِي ادَّعَى وَقَلْبِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَجَانِسَ الثَّانِي كَمَا فِي اتَّخَذَ. وَإِنَّمَا اتَّخَذَ وَاتَّزَرَ فَيَقِيلُ أَنَّ الْهَمْزَةَ الْأَصْلِيَّةَ قُلَيْتَ يَهْ لِسُكُونِهَا بَعْدَ هَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ ثُمَّ عَوِّمِلَتْ مُعَامَلَةً إِلَى يَهْ فِي اتَّسَرَ. وَقِيلَ أَيْضًا أَنَّ اتَّخَذَ مُزِيدٌ تَخَذَ بِمَعْنَى اخْذَ وَإِنْ اتَّزَرَ وَمَا أُجْرِيَ بِجَرِّهِ خَطَأً

(٣) فِي ادَّعَى إِشَارَةً إِلَى مَوَاضِعَ يَقَعُ فِيهَا الْإِدْغَامُ مِنْ صِبْغَةٍ أَفْعَلَ إِذَا جَانَسَ النَّاءُ مَا قَبْلَهَا. وَذَلِكَ أَمَّا وَجُوبًا وَهُوَ مَتَى كَانَتْ فَتَاءُ أَفْعَلَ تَاءُ نَحْوُ اتَّجَرَّ وَتَاءُ نَحْوُ اتَّارَاوَدَا نَحْوُ ادَّعَى أَوْ طَاءُ نَحْوُ اطَّرَدَ. وَأَمَّا جَوَازًا وَهُوَ مَتَى كَانَتْ فَاقْوُ ذَالًا نَحْوُ ادَّكَرَاوَزَايَا نَحْوُ اَزَانَ أَوْ صَادًا نَحْوُ اصْبَرَاوَصَادًا نَحْوُ اضْجَعَّ أَوْ ظَاءُ نَحْوُ اظْلَمَ فَانَّهُ يَسُوزُ فِيهَا الْإِدْغَامُ كَمَا رَأَيْتَ وَيَجُوزُ الْبَيَانُ مَعَ قَلْبِ النَّاءِ ذَالًا بَعْدَ الذَّالِ وَالزَّايِ وَطَاءُ بَعْدَ الصَّادِ وَالضَّادِ وَالظَّاءُ فَيُقَالُ ادَّكَرَاوَزَانَ وَاصْطَبَرَ وَاضْطَجَعَ وَاطْظَلَمَ وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَدْغَمَ الذَّالُ فِي الذَّالِ وَالطَّاءُ فِي الطَّاءِ فَيُقَالُ ادَّكَرَاوِظْلَمَ وَهِيَ أَشْهُرُ الْمَوَاضِعِ. وَأَمَّا إِدْغَامُ تَاءُ أَفْعَلَ فِي مَا بَعْدَهَا عِنْدَ وَقُوعِ الْمَجَانَسَةِ فَقَدْ وَرَدَ نَادِرًا فِي الْمَضَارِعِ نَحْوُ يَقْتَلُ أَصْلُهُ يَقْتِيلُ

وَيَخْتَصِمُ اَصْلُهُ بِخَتَمٍ

ومن ادغام المتفاريين ادغام نون ان فعل في فاتوا اذا كانت
مياء نحو اِنحَى اَصْلُهُ اِنحَى فَاتَهُ جَائِزٌ

جدول يتضمن اوزان المضاعف التي يقع فيها التغيير

مَدَّ	مَدَّ	مَدَّ	مَدَّ	مَدَّ
أَمَدٌ	أَمَدٌ	أَمَدٌ	أَمَدٌ	أَمَدٌ
مَادٌ	مَادٌ	مَادٌ	مَادٌ	مَادٌ
تَمَادٌ	تَمَادٌ	تَمَادٌ	تَمَادٌ	تَمَادٌ
إِنَّمَدٌ	إِنَّمَدٌ	إِنَّمَدٌ	إِنَّمَدٌ	إِنَّمَدٌ
أَمْتَدٌ	أَمْتَدٌ	أَمْتَدٌ	أَمْتَدٌ	أَمْتَدٌ
إِسْتَمَدٌ	إِسْتَمَدٌ	إِسْتَمَدٌ	إِسْتَمَدٌ	إِسْتَمَدٌ

جدول يتضمن قياس ما يشتق من هذه الاوزان

المصدر	الاسم	اسم المفعول
إِنْدَاد	مُندٍ	مُندٍ
مِدَاد أو مُدَادَة	مُدَّ	مُدَّ
نَهَاد	مَتَّهَاد	مَتَّهَاد
إِنْبَاد	مُندٍ	مُندٍ
إِمْنَاد	مُندٍ	مُندٍ
إِسْتِمَاد	مُسْتَمِد	مُسْتَمِد

وأما فَعَلَ وَتَفَعَّلَ وَإِفْعَلَ فليس فيها تغيير

الفصل الثاني

في حذفه الاعلال ومواقفه

الاعلال قلب الحرف أو تسكينه أو حذفه. وهو

يقع في الهمزة كما يقع في حروف العلة غير أن الهمزة

تقتصر منه على القلب في المشهور وحروف العلة

نتناول الجميع كما سيبي

الفصل الثالث

في اعلال الهمزة

اذا سكنت الهمزة في الحشو فان كان ما قبلها
 همزة قلبت حرفاً يجانس حركة تلك الهمزة كما من
 وأومين وإيمان. فان اصل كلٍ منهما همزتين متحركتين
 فساكنة وان كان ما قبلها غير الهمزة كلووم ورأس ويبرجاز
 قلبها حرفاً يجانس حركته وجاز اثباتها. واذا تحركت
 في الطرف فان كان ما قبلها واواً او ياءً ساكنتين
 كوضو ومحيء جاز قلبها وادغام ما قبلها فيها وجاز
 اثباتها ايضاً. ويندر قلبها دون ذلك

اذا كانت اولى الهمزتين المقلوبة ثابتهما حرف مدية همزة
 وصل فالثانية تعود همزة في الدّرج لسقوط همزة الوصل حينئذٍ.
 نحو فأذن فانه كان قبل دخول الناء اِذَن وكذا نحو يقول
 آمَن والذي أومِن فانه يقال فيها امد حذف الواو والياء
 لالتقاء الساكنين بقولوا ذَن والذبتين ثم يجوز حينئذٍ قلب
 الهمزة ايضاً حرف مدٍ لسكونها بعد حرفٍ متحرك كما هو القياس

والهمزة المتحركة في الحشوبعد واو او ياء ساكتين تُقلب مثلها
وتُدغم الواو والياء فيها حيثما كانتا زائدتين لغير معنى اللاحق .
نحو أَفَيْسُ اصله أَفَيْسُ تصغير أَفَوْسُ جمع فَأَس . ولكن
إذا كان الساكن قبل الهمزة المتحركة حرفاً صحيحاً او واوا او ياء
اصليتين او مزيدتين لمعنى اللاحق فقد تُنقل حركة الهمزة الى
ما قبلها وتُقلب الهمزة حرف لين ثم تُدَف . نحو مَلَكُ اصله
مَلَاكٌ وحوَبةٌ اصله حَوَابَةٌ وجِلَّةٌ اصله جِلَالَةٌ

واما الهمزة المتحركة بعد حرف منحرك فان كانت حركتها
فَتْحَةٌ وحركة ما قبلها ضمة او كسرة فقد تُقلب واوا مع الضمة نحو
مُوجَلٌ اصله مُوجَلٌ وياء مع الكسرة نحو مِيرَاصِلُهُ مِيرٌ . وإذا
كانت الهمزة المتحركة قبلها همزة متحركة او ساكنة فلا بد من قلبها
ما لم تكن في موضع العين نحو ترأس . فان كانت حركتها ضمة او
كسرة تُقلب حرفاً مجاس حركتها كيفما كانت حركة ما قبلها نحو
أَوْبٌ وَاِيَّةٌ اصلها أَأْبٌ وَأُيَّةٌ نُقِلَت الضمة والكسرة فيها الى
ما قبلها ثم أُدغمت الياء والميم . ما لم تكن الهمزة المضبومة طرفاً
فتقلب ياء مطلقاً نحو قرأني او مسبوقة بهمزة المتكلم فيجوز فيها
القلب والاثبات نحو أُمٌّ وَأَوْمٌ مضارع أُم . وإذا كانت الهمزة
الثانية مفتوحة تُقلب واوا نحو أَوْدَمُ جمع أَدَمُ اصله أَدَمُ
ونحو أَوْدَمُ تصغير أَدَمُ اصله أَدِيمُ . ما لم تكن الاولى مكسورة
فتقلب ياء نحو أَيْمٌ اصله أَيْمٌ . هذا اذا كانت الهمزتان في كلمة

واما اذا كانتا في كلمتين نحو آأنت فحينئذ يجوز اثباتهما كما رايت
ويجوز حذف ثانيتهما نحو فقد جاء شرّاطها اي جاء أشراطها.
وقد نُقِمَ بينهما مفتوحين الف نحو آأنت

واما أخذ وأكل وأمر فتُحذف منها الهزة الاصلية في
صيغة الامر لكثرة الاستعمال وجوفاً من الاولين وجوازاً من
الاخير ثم تسقط هزة الوصل للاستغناء عنها بحركة ما بعد الهزة
المحذوفة فيقال خذ وكلّ ومرّ ومنهم من يحذف الهزة من ايست
امر آتى ثم يستغني عن الوصل ويقول ت وفي الوقف كما في
اللفيف المفروق. واما حذف الهزة من برى وأرى ماضياً اصلها
برأى وأزأى فهو واجب

وفي سأل يسأل يسأل يجوز قلب الهزة الفاء واجراؤهن
مجرى الاجوف فيقال سأل يسأل سأل

جدول يتضمن اوزان الافعال المهموزة

المهموز الماء

أَمَلْ	يَأْمَلْ	أَمِلْ	يَأْمِلْ	أَمَلْ
أَمَلْ	يَأْمَلْ	أَمِلْ	يَأْمِلْ	أَمَلْ
أَمَلْ	يَأْمَلْ	أَمِلْ	يَأْمِلْ	أَمَلْ
أَمَلْ	يَأْمَلْ	أَمِلْ	يَأْمِلْ	أَمَلْ

إِسْتَأَلَ يُسْتَأَلُ إِسْتَعَلَ أَسْتَعَلَ يُسْتَأَلُ
إِسْتَسْأَلَ يَسْتَسْأَلُ إِسْتَسْعَلَ أَسْتَسْعَلَ يُسْتَسْأَلُ

المهوز اللام

رَأَى	يَرَى	أَرَى	يُرَى	هَرَأَ
هَأَى	يَهَى	أَهَى	يُهَى	جَرَأَ
جَرَأَ	يَجَرَأُ	أَجَرَأَ	يُجَرَأُ	دَلَى
دَلَى	يَدَلَى	أَدَلَى	يُدَلَى	رَأَى
رَأَى	يُرَى	أُرَى	يُرَى	بَارَأَ
بَارَأَ	يُبَارِئُ	أُبَارِئُ	يُبَارِئُ	أَرَأَى
أَرَأَى	يُأَرِئُ	أُأَرِئُ	يُأَرِئُ	تَبَرَأَ
تَبَرَأَ	يَتَبَرَأُ	أَتَبَرَأَ	يُتَبَرَأُ	نَمَرَأَ
نَمَرَأَ	يَنْمَرِئُ	أَنْمَرِئُ	يَنْمَرِئُ	إِنْبَرَأَ
إِنْبَرَأَ	يُنْبَرِئُ	أُنْبَرِئُ	يُنْبَرِئُ	إِنْتَرَأَ
إِنْتَرَأَ	يُنْتَرِئُ	أُنْتَرِئُ	يُنْتَرِئُ	إِسْتَبَرَأَ
إِسْتَبَرَأَ	يُسْتَبَرِئُ	أُسْتَبَرِئُ	يُسْتَبَرِئُ	

المهموز العين

مَسْؤُول	مَسَائِل	
مُسَال	مُسْتَل	تَسْتِيل
مُسَال	مُسَائِل	سِيَال او مُسَاَلَة
مَسَال	مُسْتَل	إِسَال
مُسَال	مُسْتَل	تَسَال
مُسَال	مُسَائِل	نَسَاوِل
مُسَال	مُسْتَل	إِنْسَال
مُسْتَال	مُسْتَل	إِسْتَال
مُسْتَال	مُسْتَل	إِسْتَال

المهموز اللام

مَبْرُؤ	مَبْرِئ	
مَبْرَأ	مَبْرِئ	تَبْرِئَة
مُبَارَأ	مُبَارِئ	يَرَاء او مُبَارَاة
مَبْرَأ	مَبْرِئ	إِبْرَاء
مَبْرَأ	مَبْرِئ	تَبْرُؤ
مُبَارَأ	مُبَارِئ	تَبَارُؤ

مَبْرَأٌ	مَبْرِيٌّ	إِبْرَاءٌ
مَبْرَأٌ	مَبْرِيٌّ	إِبْرَاءٌ
مُسْتَبْرَأٌ	مُسْتَبْرِيٌّ	إِسْتِبْرَاءٌ

الرماعي المهور

مُلَآلٌ	مُلَآلِيٌّ	لِإِلَاءٍ أَوْ لَآلَاءَةٍ
مُلَآلٌ	مُلَآلِيٌّ	تَلَالُؤٌ
مُطَبَّانٌ	مُطَبِّينٌ	طَبَّانٌ أَوْ طَبَّانَةٌ
مُطَبَّانٌ	مُطَبِّينٌ	إِطْبِيسَانٌ

الفصل الرابع

في اعلال حروف العلة

إذا سكن حرف العلة فان كان واوًا بعد كسرة
 أو ياء بعد ضمة أو الفاء بعد أحدها قلب حرفًا يجانس
 حركة ما قبله كيمعاد وموسر ومفاتيح وشوهد أصلهن
 بالواو والياء في الأولين والالف في الأخيرين وإن

كان بعد حركة تجانسه فان سكن ما بعده حُذِفَ كَقُمْ
 وَخَفَ وَبَعِ اصْلُهُنَّ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ. وإذا
 تحركت الواو والياء فان كان ما قبلها مفتوحاً قُلِبَتَا
 الْفَا كَقَامَ وَرَمَى. ما لم تكن الواو لاماً فوق الثالثة^(١) فانها
 تُقَلَّبُ يَاءً بعده^(٢) كيفا كانت^(٣) كِرْضِيَانِ وَارْضِيْتُ.
 فان كُسِرَ ما قبلها قُلِبَتِ يَاءً حيثما وقعت^(٤) كِرْضِي
 وَيَرْضِي اصْلُهُنَّ بِالْيَاءِ فِي رَمَى وَالْوَاوِ فِي الْبَوَاقِي. وان
 كان ما قبلها ساكناً نُقِلَتِ حركتهما اليه كَقُومَ وَيَسِيعُ
 اصْلُهُمَا بَضَمُ الْوَاوِ وَكُسْرُ الْبَاءِ. فان كانت الحركة لا
 تجانسهما قُلِبَتَا حَرْفًا يَجَانِسُهُمَا كَخَفَ وَبَهَابَ اصْلُهُمَا
 بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ مُفْتَوَحَيْنِ. وإذا اجتمعت الواو والياء
 فان سكنت الاولى منها قُلِبَتِ الواو حيثما كانت ياءً^(٥)
 وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ^(٦) كَطَيٍّ وَسَدٍّ اصْلُهُمَا بَوَاوٍ
 قَبْلَ آخِرِهَا

وعلى هذا مدارُ الاعلال في الاصل بطريق العموم

وعليه القياس . وأما ما خرج عن ذلك أو زاد عليه
لغرض أو مانع ^(٧) بطريق الخصوص ^(٨) فسياتي الكلام
على ما يذكر منه في مواطنه

(١) اي لام فعل كما سئلنا او لام اسم ثم طى وضم طى ونحوها

(٢) اي بعد المفتوح كما نرى

(٣) اي متحركة كما في برضمان او ساكنة كما في ارضيت

(٤) اي كانت فوق الثالة كما في يرتضي او لم تكن فوقها كما

في رضي

(٥) اي كانت قبل الياء كما في طي او بعدها كما في سد

(٦) اعني الياءين الخاصتين في الحال وان كان اصل احدها

واو كما نرى

(٧) اما ما خرج عنه لغرض فهو سلامة الواو والياء في مثل

الجوكان والهيمنة في الحركة بين اللط والمعنى . واما

ما خرج مانع فهو سلامتهما ايضا في مثل طوى واحي الابل بنوالى

اعلان في كلمة . واما ما زاد عليه لغرض فهو الحق القاء بتل

اجابة واستقامة التعويض عن حرف العلة المحذوف . واما ما زاد

لمانع فهو ابدال الهمزة من الواو وعكسه في مثل اوصل وادام

جمع واصل وادم لتلا نجمع الامثال الثبيلة فان اصلهما واصل

وَأَدَمَ

(٨) لان كل ذلك لا يُطَرَّد في كل منال فلا تبدل الهزة من الواو في نحو قوول وكذلك السواقي

واعلم ان قلب الواو والياء ألفا اذا كانتا متحركتين بعد فتحة قد شرطوا له سبع شرائط . الاولى ان تكونا في فعل او في اسم على وزن فعل . الثانية ان تكون حركتهما غير عارضة . الثالثة ان لا تكون فتحة ما قبلهما في حكم السكون . الرابعة ان لا يكون في معنى الكلمة اضطراب . الخامسة ان لا يجتمع اعلالان في الكلمة . السادسة ان لا يلزم ضم حرف العلة في المضارع . السابعة ان لا يترك للدلالة على الاصل . فخرج بالاول مثل صَوَّرَ وحَيَّدَى لخروجها عن وزن الفعل بعلامة التانيث . وبالتاني مثل دَعَوْا القوم واختَبَى الله لعروض الحركة الدافعة للفتحة الساكنين . وبالثالث مثل عَوَّرَ واجتَوَّرَ لان حركة العين والياء في حكم سكون عين اِعَوَّرَ والفتحة تجاور . وبالرابع مثل طَوَّانَ وَهَّجَان . وبالحاس . نل واو طَوَّى . وبالسادس مثل الياء الاولى في حَيَّى . وبالسابع مثل قَوَّدَ وصَيَّدَ

واما حرف العلة المكسور ما قبله فاذا فتح في اسم ليس مشتقا ولا على وزن فل فلا اعلال فيه نحو دَوَّلَ . واذا ضم نُقِلَ حركته الى ما قبله ثم يحدف بنور ضوا . اصله رَضِيُوا . واذا كُسِرَ يحدف مع حركته نحو تَرَمِيمِنَ . اصله تَرَمِيمِنَ . والمضموم

ما قبله اذا فتح لا يُعَلُّ نحو لَن يَغْزُو وَغَيْبَةٌ وَنَوْمَةٌ واذا ضم
يسكن نحو يَغْزُو واذا كُسِرَ نُقَلِبَ الياءَ وَاَيُّ نَحْوِ نَوْعٍ اصلُهُ بُعِجَ
او نُقَلِبَ ضمة ما قبل حرف العلة كمرَّة ثم نُقَلِبَ الواو يا نحو
قِيلَ. اصلُهُ قُويلَ. وهذه اللعة اصح من الاولى وهذه الصيغة
لغة مالتة وهي ان نحو بكسرة فاء الفعل نحو انضمة فتُيَلِّ الياءَ
الساکة بعدها نحو الواو قبلًا وهذه اللعة يقال لها الاتمام
ومثل قيلَ اِنْتِيدَ واخْتِيرَ في اللغات الثلاث

واذا سكن ما قبل حرف العلة لا يُعَلُّ في مثل اَعْيُنْ
وَأَدُورْ خوف الالتباس بمل اَعْيُنْ وَأَدُورْ من الافعال. ولا
مثل جَدُولْ وِعِيرْ حفظًا للالتحاق. ولا مل قَوْمٌ لئلا يلزم
الاعلال في الاعلال. ولا مثل سَرَوْ وَرَمَيْ اَمَّا يلزم السكون
في آخر المعرب من غير ضرورة. ولا مل تقوم وتيمان ونحوال
ومحاط اَمَّا يندفع ساكنان فتدبر الاعلال. ولا صيغة التعجب
وما يحزني حمراء نحو ما ابرأ واحبابة واسود وابيض ايماء الموت
الورن. ولا مثل اَسِيلْ واستخوذ للدلالة الى الاصل

واي ارفع حرف العلة فتمركبا بعد فتح مدودة ما لم حيث
يقع حذف الالف ثل منه الهمزة نحو قائل وبائع وصبراء
وكساء. وربما وقع هذا الابدال تحميفا في مل أدور جمع دار
لثقل الغنة على الواو. ومن ذلك ما عرفت في نحو اواصل من
استنقال الملبين

وما يُحذف للتخفيف ايضاً واو منه اربع المتال الواو في
المكسور العين نحو يَعِدُ لوقوعها بين الياء والكسرة واما يَضَعُ
وَيَسَعُ وَيَطَأُ وَيَقَعُ وَيَدَعُ وَيَدِرُ المانوحة العين وكذلك الضعة
والسعة ونحوها فهي واردة مورد الشذوذ. ثم تُحْمَلُ عليه نسبة
التصاريف كنعيل المحاطب والمتكلم نحو تَعِدُ وتَعِدُ والامر والمصدر
كعِدْ وعِدَّة. غير ان المصدر يُعَوِّضُ فيه عنها ما بنا في آخره
كما رايت وقيل ان اصله على وزن فِعَاء فلا تعويض فيه. وما
يُعَوِّضُ فيه بالتاء ايضاً مصدر أَعْمَلُ واستَعْمَلَ الاحوفين نحو
اقامة واستقامة. فان اصلها اِئْوَام واستِئْوَام. فقلبت الواو فيها
الفاء بعد نقل حركتها الى ما قبلها ثم حذفت احدى الالفين
لالتقاء الساكنين بينها وعُوِّضَ عنها بالتاء

وما يحذف لالتقاء الساكنين ايضاً آخر اسم الماعل من
الماقص محذوفاً ومزبداً لالتقاء الساكنين يسة وبين التوين بعد
حذف حركته في حالة الرفع والبحر نحو غازيرام بخلاف حالة
النصب فلا حذف فيها. واما اسم المفعول فيحذف اخره من
مزيد الماقص مع التوين في كل حال نحو مُعْطَى ومُشْتَرَى.
ومثله سائر الاسماء المفصورة نحو عَصَاً وَقِيَّ اصلها عَصَوٌ وَقِيٌّ.
وعلى هذا الحكم تحذف عين الاجوف مع ضمير التكلم
والخطاب ماضياً ومع ضمير الاناث ماضياً ومضارعاً وامراً
وذلك لالتقاء الساكنين بين عينه ولامه في هذه الصور. غير ان

ماضي الثلاثي منه ان كان من وزن نَصَرَ تُضَمُّ فَأَوْهُ نَحْوُ قُلْتُ
للدلالة على الواو المذذوفة وان كان من وزن ضرب نُكْسَرُ
نَحْوِ بَعْتُ للدلالة على الياء فان كان من وزن عَلِمَ قُلْتُ حركة
عينه المذذوفة الى فائه فكُسِرَتْ مَعَالِمًا نَحْوِ خِزْتُ وَهَيْتُ

واما حذف اخر الامر من الماقص نحو اشترى واشتت وادم
فلانه جار مجرى المضارع المجزوم في سكوه . ولما كان الالف
المذوق يجرى مجرى المثال والماقص جميعا حُرِفَ حرف العملة
من اول امره واخرو في على حرف واحد نحو ق امر وقى . فاذا
وقف عليه لحقته هاء السكت نحو قِهْ

وقد نبها على كل هذه الاحكام المطردة في مواضعها
لكنا استحسننا ان نذكرها هنا لاستنارة الواقف على هذه الجداول
مع ان ما ذكرناه لا يخلو من ريادة في العائدة

جدول نضمن اوزان المعتل التي يقع فيها التغير

المثال

وَعَدَ	يَعِدُ	عَدَ	يَعِدُ	وَعَدَ
وَرِثَ	يَرِثُ	رِثَ	يَرِثُ	وَرِثَ
وَجَلَّ	يُوجِلُّ	وَجَلَّ	يُوجِلُّ	وَجَلَّ

يُسَرُّ	يُسِرُّ	يُسِرُّ	يُسِرُّ
يُنْ	يُنْ	يُنْ	يُنْ
أُسِرُّ	أُسِرُّ	أُسِرُّ	أُسِرُّ
يُسِرُّ	يُسِرُّ	يُسِرُّ	يُسِرُّ
يُسِرُّ	يُسِرُّ	يُسِرُّ	يُسِرُّ
يُسِرُّ	يُسِرُّ	يُسِرُّ	يُسِرُّ

الاجوف

يُصَانُ	يُصَانُ	يُصَانُ	يُصَانُ
يُصَانُ	يُصَانُ	يُصَانُ	يُصَانُ
يُصَانُ	يُصَانُ	يُصَانُ	يُصَانُ
يُصَانُ	يُصَانُ	يُصَانُ	يُصَانُ
يُصَانُ	يُصَانُ	يُصَانُ	يُصَانُ
يُصَانُ	يُصَانُ	يُصَانُ	يُصَانُ

النافص

يُغَرَّى	يُغَرَّى	يُغَرَّى	يُغَرَّى
يُغَرَّى	يُغَرَّى	يُغَرَّى	يُغَرَّى
يُغَرَّى	يُغَرَّى	يُغَرَّى	يُغَرَّى
يُغَرَّى	يُغَرَّى	يُغَرَّى	يُغَرَّى

خَشِي	يَحْشِي	إِخْشَى	
غَزَى	يُغَزِي	غَزَى	يُغَزِي
غَارَى	يُغَارِي	غَارَى	يُغَارِي
أَغَزَى	يُغَزِي	أَغَزَى	يُغَزِي
تَغَزَى	يَتَغَزَى	تَغَزَى	يَتَغَزَى
تَغَارَى	يَتَغَارَى	تَغَارَى	يَتَغَارَى
إِنَغَزَى	يُنَغَزِي	إِنَغَزَى	يُنَغَزِي
إِغْتَزَى	يُغْتَزِي	إِغْتَزَى	يُغْتَزِي
إِسْتَغَزَى	يَسْتَغَزِي	إِسْتَغَزَى	يَسْتَغَزِي

اللفيف المفروق

وَقَى	يَقِي	قِي	وَقِي
وَلَّى	يَلِي	لِي	وَلِي
وَجَّى	يُوجِي	إِجَى	وَجِي
وَقَى	يُوقِي	وَقَى	وَقَى
وَاقَى	يُواقِي	وَاقَى	وُوقَى
أَوْقَى	يُوقِي	أَوْقَى	أُوقَى
تَوَقَّى	يَتَوَقَّى	تَوَقَّى	تُوقَى

تَوَاقِي	يَتَوَاقِي	تَوَاقٍ	تَوُوقِي	يَتَوَاقِي
إِنُوقِي	بِنُوقِي	إِنُوقٍ	أَنُوقِي	بِنُوقِي
إِنَّقِي	يَنَّقِي	إِنَّقِي	أَنَّقِي	يَنَّقِي
إِسْتَوَقِي	بِسْتَوَقِي	إِسْتَوَقٍ	أَسْتَوَقِي	بِسْتَوَقِي

المثال الواوي

وَاوِي	يَاوِي	وَاوِي
وَإِدْ	وَإِدْ	وَإِدْ
مُوْعِدْ	مُوْعِدْ	مُوْعِدْ
مُوْعِدْ	مُوْعِدْ	مُوْعِدْ
مُوْعِدْ	مُوْعِدْ	مُوْعِدْ
مُسْتَوِعِدْ	مُسْتَوِعِدْ	مُسْتَوِعِدْ

المثال الياءوي

يَاوِي	يَاوِي	يَاوِي
يَاوِي	يَاوِي	يَاوِي
يَاوِي	يَاوِي	يَاوِي
يَاوِي	يَاوِي	يَاوِي
يَاوِي	يَاوِي	يَاوِي
يَاوِي	يَاوِي	يَاوِي

الاجوف

صَائِنْ	مَصُونْ
---------	---------

بَاعَ	بَاعَ	إِصَاةَ
مُصَان	مُصِين	إِنصِيَان
مُصَان	مُصَان	إِصْطِبَان
مُصْطَان	مُصْطَان	إِسْتِصَاةَ
مُسْتَصَان	مُسْتَصِين	

الماقص

مَغْزَوْ	غَارِ	
مَرْجِي	رَامَ	
مَغْزَى	مَغْزَى	تَغْزِيَةَ
مُعَارَى	مُغَارِ	غِزَاءَ أَوْ مُغَارَاةَ
مَعْزَى	مُغْزَى	إِغْزَاءَ
مَتَغْزَى	مَتَغْزَى	نَغْزَى
مَتَغَارَى	مَتَغَارِ	نَغَارِ
مَنَغْزَى	مَنَغْزَى	إِنغِزَاءَ
مَغْتَرَى	مَغْتَرَى	إِغْتِزَاءَ
مُسْتَغْزَى	مُسْتَغْزَى	إِسْتِغْزَاءَ

اللفيف المفروق

مَوْقِيَّ	وَاقِي	
مَوْقِيَّ	مُوقِيَّ	تَوْقِيَّة
مُؤَاقِي	مُؤَاقِي	وِقَاءٌ أَوْ مُوَاقَاةٌ
مُوقِيَّ	مُوقِيَّ	إِيقَاةٌ
مُتَوَقِّقٌ	مُتَوَقِّقٌ	تَوَقُّقٌ
مُتَوَاقِي	مُتَوَاقِي	تَوَاقِي
مُنَوَّقِي	مُنَوَّقِي	إِنْوِيقَاةٌ
مُنَوَّقِي	مُنَوَّقِي	إِنْقَاةٌ
مُسْتَوْقِي	مُسْتَوْقِي	إِسْتِيقَاةٌ

وأما فَعَلَ وفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَانْفَعَلَ من المثال فلا
اعلال فيها . وكذلك فَعَلَ وفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَانْفَعَلَ من
الاجوف وأما ما يُعَلُّ من الاجوف والناقص فوق الثلاثي فلا
فرق فيه بين الواوي والياءي . وكذلك المصدر واسما الفاعل
والمفعول في وزني أَفْعَلَ وَافْتَعَلَ . والمصدر في وزن إِسْتَفْعَلَ من
المثال . وأما اللفيف فالمفروق منه يجري مجرى الناقص بدون
اعلال العين والمفروق يجري مجرى المثال والناقص معاً
كما رأيت

الباب الرابع

في تصريف الافعال مع الضمائر واعلاها وتاكيد ما وفيه
 ستة فصول

الفصل الاول

في الضمائر المتصلة بالفعل

لا بد للفعل من اسناده الى اسمٍ لعدم افادته
 بدونه . غير ان من الاسم ما يكون ظاهراً منفصلاً
 عنه كزيد فلا يتأثر باسناده اليه وهو لا يقع تحت
 المحصر . ومنه ما يكون ضميراً متصلاً به وهو التاء
 مضمومة للتكلم مذكراً وموثناً ومفتوحة للمخاطب
 ومكسورة للمخاطبة في الماضي . فاذا أُريد المثنى
 والمجموع من ذلك استُعِمَّتْ لهما في التكلم والتاء
 مضمومة في الخطاب ملحقه بالميم مع الالف للمثنى

وبدونها لجمع الذكور. وبالنون مشددة لجمع الاناث.
والالف لمثنى الغائب والغائبة في الماضي والمضارع
والمخاطب والمخاطبة في المضارع والامر. والواو في
جمع الغائب في الماضي والمضارع وجمع المخاطب في
المضارع والامر وكذا النون للغائبات والمخاطبات
والياء للمخاطبة في المضارع والامر

وكل ذلك يتحد بالفعل^(١) فيسكن آخره مع الصيغة
منه ويجانس المعتل في الحركة لفظاً او تقديرًا^(٢). وأما
ضمير التكلم في المضارع وخطاب الواحد في المضارع
والامر وغيبة الواحد والواحدة في الماضي والمضارع
فيستر في الفعل اذ لا صورة له في اللفظ. غير ان
الحاضر منه يلزم فعله الإسناد اليه فيلزم الاستتار فيه
والغائب يُسند الفعل تارة اليه وتارة الى الظاهر
فيستر فيه مرة دون اخرى^(٣). وكله لا يغير شيئاً من
حكمه^(٤)

(١) أي يصير معه كلة واحدة. ولذلك يسكن آخره مع الصحيح
 منه وهو التاء. والنون مفردة للنفوس ولحققة بالالف للتكليم.
 ويحاس حركة المعتل وهو الواو والالف والياء. أي أنه يضم
 آخره قبل الواو كصبروا ويُنقح قبل الالف كيه ربان وكسمر
 قبل الياء كتضربين. فلا بُراخي معه حتى الفعل لأن آخره قد
 صار بمنزلة حشو الكلمة

(٢) أي إن هذه المجاسة تكون نارة لفظاً كما رأت. وارة
 نقدراً كما في نحو عزوا وثمين من المعتل الدام فإن أصلها
 غزوا ونحشيين فحذفت ضمة الواو وكسرة الياء انتقالاتها
 فالتفت ساكناً فحذفت الواو والياء وفي ما قبلها على حركتيه.
 وهم يعتبرون المحذوف لعله كالتات فكانت المجاسة مقدرة

(٣) المراد بالما غر ضمير المآلم والمحاطب فإن الفعل المسند
 إليه لا يمكن تحول اسماءه إلى ما آخر فلا يفك الضمير
 عن الاستنارة فيه. أي أن ما حوز قد قام فانه يمكن أن يقال
 زيد قام غلامه فيتحول اسم الفعل عن ضمير زيد المستتر فيه
 إلى غلامه وحينئذ يجلو الفعل من الضمير. ولذلك يقولون إن
 الأول مستتر وجواً والثاني جواراً

(٤) أي إن الضمير المآلم لا يغير شيئاً من حكم الفعل
 وإنما التغير يخص بالضمائر البارزة لاتصالها به لفظاً. وأما نحو
 هند أنت فإن الله إنما حذفت لالتقاء الساكنين بينها وبين تاء

الثانيث كما حذفت في قولك أنت ههنا حيث لا ضمير فلا دخل
في ذلك للضمير المستتر فيه

الفصل الثاني

في تصرف السالم والصحيح والمثال مع الضمائر

إذا اتصل السالم بالضمائر اقتصر على اختلاف
آخره معها في الحركة والسكون^(١) كما علمت. فيقال في
تصرف الماضي الثلاثي ضَرَبَ ضَرَبَا ضَرَبُوا ضَرَبْتُ
ضَرَبْتَا ضَرَبْتَنِ ضَرَبْتُ ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتُ ضَرَبْتُمَا
ضَرَبْتُنِ ضَرَبْتُمْ ضَرَبْنَا وفي تصرف المضارع يُضْرَبُ
يُضْرَبَانِ يُضْرَبُونَ تَضْرَبُ تَضْرَبَانِ يَضْرَبْنَ تَضْرَبُ
تَضْرَبَانِ تَضْرَبُونَ تَضْرَبِينَ تَضْرَبَانِ تَضْرَبْنَ أَضْرَبُ
أَضْرَبُ. وفي تصرف الامر اِضْرِبْ اِضْرِبَا اِضْرِبُوا
اِضْرِبِي اِضْرِبِي اِضْرِبْنَ

وعلى ذلك تصرف الصحيح والمثال غير ان
مضاعف الثلاثي^(٢) إذا اتصل بالضمير الصحيح تعذر

سكون ما قبل آخره ايضاً فامتنع ادغامه^(١) كمددت
ومدّتم ويمدّذن. وقس على ذلك ما جرى مجراه
مجرداً ومزیداً^(٢)

واعلم ان المثال الواويّ المجرد اذا كان مكسور
العين في المضارع تُحذف فآؤه مضارعاً وامراً كيعد
يعيدان يعدون. وكذا عِدْ وعِدَا وهلمّ جرّاً والنون
اللاحقة الاواخر تُكسر مع المثني وتُفتح مع غيره كيفما
وقعت على الاطلاق^(٣). وذلك مطرد لها في تصريف
الافعال والاسماء

(١) اي انه لا يزيد على ذلك. فيجانب حركة الصمير المعتل
ويسكن مع الصحيح. وذلك مع جميع تصاريفه ماضياً ومضارعاً وامراً
(٢) المراد بمضاعف الثلاثي المجرد منه وهو المفهوم عند الاطلاق
(٣) اي ان الادغام انما يكون بين حرفين اولهما ساكن والثاني
متحرك. فاذا سكن الثاني وجب تحريك الاول لئلا يلتقي
ساكنان فامتنع الادغام لانتقاض شرطه

(٤) واحترزنا بقولنا ما جرى مجراه مجرداً ومزیداً عن نحو
مدد ومُدّد فانها لا يجران مجراه لعدم اتصال الحرف المدغم فيه

بالضمير فلا ينفك ادغامها بخلاف امتد واستمد ونحوها
 (٥) هذا يشمل النون الواقعة مع الافعال كما رايت وهي نون
 المثني كضربان والجمع المذكور كضربون والمؤنث كضربتن
 ويضربن والمفردة المخاطبة كضربين. والواقعة مع الاسماء بعد
 الالف في المثني كقام الرجلان وبعد الواو في الجمع كقام المومنون
 وبعد الياء فيها كرايت الرجلين والمومنين. وهي في كل ذلك
 مكسورة مع المثني ومفتوحة مع غيره بالاحمال

واعلم ان مضارع تفعل وتفاعل اذا كان حرف المضارعة
 فيه تاء جاز ان تحذف احدى التائين للتخفيف قياسا فيقال اتم
 تقدمون وهي تباعد اي تتقدمون وتباعد. وشذ حذف اللام من
 مسست وظللت فيقال فيها مست وظلت بنقل حركة العين
 الى الاء. وتبدل ياء في املت شذوذا فيقال املت. وشذ في
 المثال حذف الواو من يضع ويسع وينع ويدع ويذر ويطأ مع
 فتح العين كما ترى

جدول ينصص نصرف السالم والصحيح والمثال ماصبا ومصارعا وامرا

ماضي السالم

المفرد	المثني	الجمع
الغيبه * ضَرَبَ ضَرَبَتْ	ضَرَبَا ضَرَبَتَا	ضَرَبُوا ضَرَبْنَ
الخطاب * ضَرَبْتَ ضَرَبْتِ	ضَرَبْتُمَا	ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتُنَّ
النكلم *	ضَرَبْتُ	ضَرَبْنَا

مضارع

الغيبة * يَضْرِبُ يَضْرِبَانِ يَضْرِبُونَ يَضْرِبَنَّ
الخطاب * تَضْرِبُ تَضْرِبِينَ تَضْرِبُونَ تَضْرِبِنَّ
التكلم * أَضْرِبُ أَضْرِبُ تَضْرِبُ

امرؤ

إِضْرِبْ إِضْرِبِي إِضْرِبَا إِضْرِبُوا إِضْرِبِينَ

ماضي المضاعف

الغيبة * مَدَّ مَدَّتْ مَدَّا مَدَّنَا مَدَّوْا مَدَّدْنَ
الخطاب * مَدَدْتَ مَدَدْتِ مَدَدْتُمَا مَدَدْتُمْ مَدَدْتُنَّ مَدَدْتُنَّ
التكلم * مَدَدْتُ مَدَدْتُ مَدَدْنَا

مضارع

الغيبة * يَهْدُ يَهْدُ يَهْدَانِ يَهْدُونَ يَهْدُونَ يَهْدُونَ
الخطاب * تَهْدُ تَهْدِينَ تَهْدُونَ تَهْدِينَ تَهْدُونَ تَهْدُونَ
التكلم * أهدُ أهدُ أهدُ

امرؤ

مُدَّوْا مُدَّدْ مُدِّي مُدَّا مُدَّوْا مُدَّدْنَ

ماضي المثال

مثل ما حي السالم

مضارعة

الغيبة * يَعِدُ يَعِدُ يَعِدُ
 الخطاب * يَعِدُ يَعِدُ يَعِدُ
 النكلم * يَعِدُ يَعِدُ يَعِدُ

امرؤ

عَدَّ عَدَّى عَدَا عَدَا عَدَا

الفصل الثالث

في تصريف الاجوف

اذا اتصل الاجوف الثلاثي بالضمائر فان تحركت
 لامه ثبتت عينه والّا حذفت. فيقال في تصريف
 الماضي قامَ قاما قاموا قامتَ قامتا قمتَ قمتا
 قمتَ قمتا قمتا قمتا قمتَ قمتا. وفي تصريف المضارع
 يقومُ يقومان يقومون تقومُ تقومان تقومين تقومين
 تقومان تقومون تقومين تقومين تقومان تقومون

الباب الرابع

وفي نصريف الامر قُومًا قُومُوا قُومِي قُومًا قُومْنِ
 واما المزيد فان أُعِلَّتْ عَيْنُهُ كاقَامَ واستقام جرى
 كالثلاثي وان صحَّتْ كقاوم وقوم جرى كالصحيح^(١)
 واعلم ان ماضي الثلاثي المحذوف العين^(٢) اذا كان
 من مضمومها في المضارع^(٣) كقام ضُمَّتْ فاءُهُ كَقِمْتُ
 والا كُسِرَتْ مطلقاً^(٤) كَحِفْتُ وَبِعْتُ بخلاف المزيد
 فان فاءُهُ لا تحول عن حكمها كَقِمْتُ ونحوه

- (١) المراد بالصحيح بفيض المعنل اي انه يجري في نصريفه كالصحيح
 في سلامته من الاعلال الذي يلحق بابه عد اتصال الصائري
 (٢) المراد بالمحذوف العين ما تحذف عينه عد اتصاله
 بالضمير الصحيح لالتقاء الساكنين بينها وبين لامه كَقِمْتُ ونحوه
 (٣) اي اذا كان مضموم العين باعتبار اصله لان يقوم مثلاً
 اصله يقوم فنقلت صبه الواو الى ما قبلها كما علت في باب الاعلال
 (٤) اي سواء كان واوياً ام يائياً مفتوح العين امر مكسوراً
 ولذلك مثلاً له بَحِفْتُ وَبِعْتُ

ماضي المضموم العين في المضارع

المفرد	الثنى	الجمع
الغيبة * قَامَرَ قَامَتَ	قَامَا قَامَا	قَامُوا قَامُوا
الخطاب * قُمْتَ قُمْتَ	قُمْتَا قُمْتَا	قُمْتُمْ قُمْتُمْ
التكلم * قُمْتُ قُمْتُ		قُمْنَا قُمْنَا

مضارعة

الغيبة * يَقُومُ نَقُومُ يَقُومَانِ نَقُومَانِ يَقُومُونَ يَقُومُونَ
 الخطاب * نَقُومُ نَقُومِينَ نَقُومَانِ نَقُومُونَ نَقُومُونَ
 التكلم * أَقُومُ أَقُومُ

امروز

قُمْ قُومِي قُومَا قُومُوا قُومِينَ

ماضي المفتوح العين في المضارع

الغيبة * خَافَ خَاوَتْ خَاَمَا خَاوَمَا خَاوُوا خَاوُوا
 الخطاب * خِفَتَ خِفَتْ خِفْنَا خِفْتُمْ خِفْتُمْ
 التكلم * خِفْتُ خِفْنَا

مضارعة

الغيبه * مَخَافُ مَخَافُ مَخَافَانِ مَخَافُونَ مَخَافَتَانِ مَخَافَتَانِ

الباب الرابع

الخطاب * تَخَافُ تَخَافِينَ تَخَافَانِ تَخَافُونَ تَخَافَنَّ
التكلم * أَخَافُ

امرؤه

خَفَ خَافِي خَافَا خَافُوا خَفَنَّ

ماضي المكسور العين في المضارع

الغيبة * بَاعَ بَاعَتْ بَاعَا بَاعَا بَاعُوا بَاعُنَّ
الخطاب * بَعَتْ بَعَتِ بَعْتَا بَعْتَا بَعْتُوا بَعْتُنَّ
التكلم * بَعْتُ

مضارع

الغيبة * يَبِيعُ يَبِيعُ يَبِيعَانِ يَبِيعَانِ يَبِيعُونَ يَبِيعُنَّ
الخطاب * يَبِيعُ يَبِيعِينَ يَبِيعَانِ يَبِيعُونَ يَبِيعُنَّ
التكلم * أَبِيعُ

امرؤه

يَبِيعُ يَبِيعِي يَبِيعَا يَبِيعُوا يَبِيعُنَّ

الفصل الرابع

في تعريف الناقص

إذا اتصل الناقص بواو الجماعة أو ياء المخاطبة
حُذِفَتْ لامه مطلقاً^(١). فإن كانت عينه مفتوحة بقيت
على حكمها^(٢). ولا ألزمت المجانسة لها في الحركة. وإذا
اتصل بضمير الغائبة ومثناها فإن كان ماضياً مفتوح
العين حُذِفَتْ أيضاً. وثبت دون ذلك مع الجميع^(٣)
مالم يكن امراً مفرداً مذكراً فإنه بُنِيَ على حذفها نيابةً
عن السكون في الصحيح. غير أن المقلوبة منها ألفاً
إن كانت ثالثة رُدَّتْ مع الضمير البارز إلى أصلها^(٤).
والأقلية مع ياء على الإطلاق

فيقال في تصريف الماضي غَزَا غَزَوْا غَزَوْا غَزَتْ
غَزَتَا غَزَوْنَ غَزَوْتَ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُمْ غَزَوْتِ غَزَوْتِ
غَزَوْتُنَّ غَزَوْتُمْ غَزَوْنَا. وفي تصريف المضارع يَغْزُو
يَغْزُونَ يَغْزُونِ يَغْزُونَ يَغْزُونَ يَغْزُونَ

تَغْزُونَ تَغْزِينَ تَغْزُونَ تَغْزُونَ تَغْزُونَ تَغْزُونَ
تصريف الامر اغز اغزوا اغزوا اغزوا اغزوا اغزوا
وكذا رمى رميا رموا ورضيت رضىنا رضىنا وهلم
جرا على ما علمت من حكمه. وقس عليه مجرّدا ومزيّدا
واعلم ان الليف مجري اخره مطلقا على الناقص
والاول المنروق منه على المثال^(١) فيقاس في تصريفه عليهما

(١) اي ماضيا ومضارعا وامرا نحو غزوا وبغزوا واغزوا وكذا
انغزوا واغزوا (٢) اي ان كانت بين الفعل المتصل
بالواو والياء مفتوحة بقيت على فتحها كما في نحو غزوا ونغشبن
وان لم تكن مفتوحة جازت الضمير في الحركة فيقال رضوا
وتغزبن بضم الصاد وكسر الزاي لجاسة الواو والياء
(٣) اي ان الفعل الناقص اذا لم يتصل بالواو كغزوا او بالياء
كغزبن او بضمير الغائبة ومشاهها كغزت وغزنا نبت لامة
فلا تحذف الا في امر المفرد المذكور نحو اغز كما ترى في تصريفه
(٤) اي ان لام الناقص التي نبت مع الضمير البارز
اذا كانت الفاء ثالثة ترد الى اصلها. وذلك خاص بالماضي مع

النَّاءُ ونا والفتى ونون الاناث فيقال غزوت ورميتنا وكذا
غَزَوَا ورمين برد الف غزا الى الواو المقلوبة عنها والفتى رمى الى
الياء فان لم تكن ثالثة قُلَيْتَ ياء على الاطلاق ابيه سواء
كانت مقلوبة عن الواو ام عن الياء فيقال اغزيت واجريت
واستدعيت وهلم جرا وكذلك برضيان وبخنيان ونحوهما
(هـ) ابي ان لام الليف باسره من المفرون والمفروق تجري مع
الضمير على احكام الناقص في الحذف والاثبات وغيرها. وفاء
المفروق منه تجري على احكام المثال في حذفها واثباتها كما علمت

جدول يتضمن تصريف الناقص والليف

ماضي الناقص الواوي المفتوح العين

المفرد	المثنى	الجمع
غَزَا غَزَتْ	غَزَا غَزَتَا	غَزَوْا غَزَوْنَ
غَزَوْتَ غَزَوْتِ	غَزَوْتُمَا	غَزَوْتُمْ غَزَوْتُنَّ
غَزَوْتُ		غَزَوْنَا

المضارع المضموم العين

غَزَوْا غَزَوْا	غَزَوْا غَزَوْا	غَزَوْا غَزَوْا
غَزَوْا غَزَوْا	غَزَوْا غَزَوْا	غَزَوْا غَزَوْا
غَزَوْا		غَزَوْا

أَغْرُ أَغْرِي أَغْرَا أَغْرَا أَغْرُونَ
امرؤ

ماضي الواوي المضموم العين
الغيبة * سَرَوَ سَرَوْتَ سَرَوَا سَرُونَا سَرُونِ
الخطاب * سَرَوْتَ سَرَوْتِ سَرُونَا سَرُونِ سَرُونِ
التكلم * سَرَوْتُ سَرُونَا

ماضي الياء المفتوح العين
الغيبة * رَمَى رَمَيْتَ رَمَيْتَا رَمَوْا رَمَيْنِ
الخطاب * رَمَيْتَ رَمَيْتِ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ رَمَيْنِ
التكلم * رَمَيْتُ رَمَيْنَا

المضارع المكسور العين
الغيبة * يَرْمِي يَرْمِي يَرْمِيَانِ يَرْمُونِ يَرْمِينِ
الخطاب * يَرْمِي يَرْمِي يَرْمِيَانِ يَرْمُونِ يَرْمِينِ
التكلم * أَرْمِي أَرْمِي

أَرْمِرْ أَرْمِي أَرْمِيَا أَرْمُوا أَرْمِينِ
امرؤ

ماضي الباء المكسور العين
الغيبة * خَشِيَ خَشِيتَ خَشِيتَا خَشُوا خَشِينِ

الخطاب * خَشِيتُ خَشِيتُ خَشِيتُ خَشِيتُ
النكح * خَشِيتُ خَشِيتُ خَشِيتُ خَشِيتُ

المضارع المفتوح العين

الغيبة * بَخَشَى بَخْشَى بَخْشِيَانِ بَخْشِيَانِ بَخْشُونِ بَخْشِينَ
الخطاب * تَخَشَى تَخْشَى تَخْشِيَانِ تَخْشِيَانِ تَخْشُونِ تَخْشِينَ
النكلم * أَخْشَى أَخْشَى

امره

إِخْشَ إِخْشَى إِخْشَا إِخْشَوْا إِخْشَيْنِ

ماضي الليف المفقود

الغيبة * وَفَى وَفَيْتَ وَقَبَا وَقَبَا وَقَبَا وَقَبَا
الخطاب * وَقَبْتِ وَقَبْتِ وَقَبْتِ وَقَبْتِ وَقَبْتِ وَقَبْتِ
النكاح * وَقَبْتِ وَقَبْتِ وَقَبْتِ وَقَبْتِ وَقَبْتِ وَقَبْتِ

مضارعة

الغيبة * بَقِيَ بَقِيَ بَقِيَ بَقِيَ بَقِيَ
 الخطاب * بَقِيَ بَقِيَ بَقِيَ بَقِيَ بَقِيَ
 التكلم * بَقِيَ بَقِيَ بَقِيَ بَقِيَ بَقِيَ

امره

قِيَّ فِي قِيَّ قُوا قَيْنَ

الفصل الخامس

في نصريف المجهول

إذا صرّف المجهول جرى على نصريف المعلوم^(١)
غير أن مضارع المعتل الفاء ثبت فيه فاءً مطلقاً
كيؤعد ويؤفى. وماضي الأجوف ثلاثياً وخماسياً تنقل
كسرة عينه إلى ما قبلها مسلوب الحركة فتقلب الواو
بعده ياءً وتكسر همزة الوصل التي تقع قبله كقيل
وإنقيد وإعنيده. غير أن الثلاثي إذا حذفت عينه مع
الضماير تجري فاءً على حكمها مع المعلوم ما لم يقع التباس
فتجري على عكسه^(٢). وجميع الأفعال في بقية أعلاها
تجري على قياس الأعلال المذكور في بابه^(٣)

(١) أي أن الصحيح اللام منه يسكن آخره مع الضمير الصحيح
ويجاس حركة المعتل كما في المعلوم. والمعتل اللام يجري منه
نحو ربي على نصريف خشي ونحو برى على نصريف بختى
وقس عليه. وأما المعتل الفاء فلا خلاف في ماضيه وإنما الخلاف
في مضارعه فإن فاءه ثبت بخلاف المعلوم لنقد كسرة العين

المعاضدة لخدمتها في معلوم. وأما الممثل العين فلا خلاف في
مضارعه وإنما الخلاف في ماضيه من الثلاثي والخماسي فإن كسرة
عينه تنقل إلى الحرف الذي قبلها وهو فاء فُعِلَ وأُنْعِلَ وتاء
أُنْعِلَ وذلك بعد سلب حركته فتسكن عينه بعدها وجنيد
نقلب الواو منها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وتُكسر همزة الوصل
في الخماسي اتباعاً لكسر ما قبل عينه كما ضمت اتباعاً في
الصحيح العين

(٢) اي ان فاءه تُضَمُّ اذا كان من باب نصرَ والا فتُكسر كما في المعلوم. والا اذا وقع التباس بين المعلوم والجهول فيضم ما كان يُكسر معلوماً ويُكسر ما كان يُضَمُّ فيقال صِنْتُ بكسر الصاد وُئِيتُ بضمَّ الباء تنبيهاً على الجهولية بخالفته للمعلوم

(٢) اي ان الافعال مجملها معلومة ومجهولة تجري على فية طرق الاعلال التي لم تُذكر في نصربها على قياس الاعلال العام المذكور في باب اعلال حروف العلة فيرجع حكمها اليه واعلم ان الامر لا ياتي من المجهول لان الامر انما هو طلب انشاء الفعل عن الفاعل ولا فاعل في الافعال المجهولة

جدولٌ بتضمن تصريف المجهول

ماضي السالم

المفرد

المشي

الغية * ضَرَبَ ضَرَبْتُ ضَرْبًا ضَرَبْنَا ضَرْبًا ضَرَبْنَا

الخطاب * ضَرَبْتَ ضَرَبْتَ ضَرَبْنَا ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتُمْ
التكلم * ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ ضَرَبْنَا

مضارع

الغيبة * يَضْرِبُ يَضْرِبُ يَضْرِبَانِ يَضْرِبُونَ يَضْرِبُونَ
الخطاب * تَضْرِبُ تَضْرِبُ تَضْرِبَانِ تَضْرِبُونَ تَضْرِبُونَ
التكلم * أَضْرِبُ أَضْرِبُ أَضْرِبَانِ أَضْرِبُونَ أَضْرِبُونَ

ماضي المضارع

الغيبة * مَضَى مَضَى مَضَا مَضَا مَضَوْا مَضَوْا
الخطاب * مَضَيْتَ مَضَيْتَ مَضَيْتَا مَضَيْتُمَا مَضَيْتُمْ مَضَيْتُمْ
التكلم * مَضَيْتُ مَضَيْتُ مَضَيْتَا مَضَيْتُمَا مَضَيْتُمْ مَضَيْتُمْ

مضارع

الغيبة * يَمْدُ يَمْدُ يَمْدَانِ يَمْدُونَ يَمْدُونَ
الخطاب * تَمْدُ تَمْدُ تَمْدَانِ تَمْدُونَ تَمْدُونَ
التكلم * أَمْدُ أَمْدُ أَمْدَانِ أَمْدُونَ أَمْدُونَ

ماضي المموز الفاء

مثل السالم

مضارع

الغيبة * يُؤْخَذُ يُؤْخَذُ يُؤْخَذَانِ يُؤْخَذُونَ يُؤْخَذُونَ
الخطاب * تُؤْخَذُ تُؤْخَذُ تُؤْخَذَانِ تُؤْخَذُونَ تُؤْخَذُونَ
التكلم * أُؤْخَذُ أُؤْخَذُ أُؤْخَذَانِ أُؤْخَذُونَ أُؤْخَذُونَ

ماضي المموز العين

الغيبة * سُلَّ سُلَّتْ سُلًّا سُلْنَا سُلُّوا سُلْنِ
 الخطاب * سُلَّتْ سُلَّتْ سُلَّتَا سُلْتُمْ سُلْتُنَّ
 التكلم * سُلْتُ سُلْنَا

مضارع

مثل السالم

ماضي المموز اللام

الغيبة * بُرَّ بُرَّتْ بُرًّا بُرْنَا بُرُّوا بُرْنِ
 الخطاب * بُرَّتْ بُرَّتْ بُرَّتَا بُرْتُمْ بُرْتُنَّ
 التكلم * بُرْتُ بُرْنَا

مضارع

مثل السالم

ماضي المثال الواوي

مثل السالم

مضارع

الغيبة * بُعِدَ بُعِدَ بُعِدَانِ بُعِدُونِ بُعِدْنِ
 الخطاب * بُعِدَ بُعِدَيْنِ بُعِدَانِ بُعِدُونِ بُعِدْنِ
 التكلم * أُوْعِدُ أُوْعِدْ

ماضي المثال الباء

مثل السالم

مضارعه

الغيبة * يُوسِّرُ تُوسِّرُ يُوسِّرَانِ يُوسِّرُونَ يُوسِّرَنَّ
الخطاب * تُوسِّرُ تُوسِّرِينَ تُوسِّرَانِ تُوسِّرُونَ تُوسِّرَنَّ
التكلم * أوسَّرَ أوسَّرَ

ماضي الاجوف المضموم العين في المضارع

الغيبة * صِينَ صِينَتْ صِيَا صِيَتَا صِينُوا صِينُوا صِينُ
الخطاب * صِينَتْ صِينَتِ صِيْتَا صِيْتَا صِينْتُمْ صِينْتُمْ
التكلم * صِينْتُ صِينْتُ

مضارعه

الغيبة * يُصَانُ يُصَانُ يُصَانَانِ يُصَانُونَ يُصَنُّ
الخطاب * يُصَانُ يُصَانِينَ يُصَانَانِ يُصَانُونَ يُصَنُّ
التكلم * أُصَانُ أُصَانُ

ماضي الاجوف المكسور العين في المضارع

الغيبة * يِعَّ يِعَّتْ يِعَّا يِعَّا يِعَّوْا يِعَّوْا يِعَّنْ
الخطاب * يِعَّتْ يِعَّتِ يِعَّتَا يِعَّتَا يِعَّتُمْ يِعَّتُمْ
التكلم * يِعَّتُ يِعَّتُ

مضارعه مثل مضارع المضموم العين

ماضي الناقص الواوي

الغيبة * غُرِي غُرِيَتْ غُرِيَا غُرِيْنَا غُرُوا غُرَيْنَ
 الخطاب * غُرِيَتْ غُرِيَتْ غُرِيْنَا غُرِيْنَا غُرِيْنَا غُرِيْنَا
 التكلم * غُرِيَتْ غُرِيَتْ غُرِيَا

مضارعة

الغيبة * يُغْرِي يُغْرِي بُغْرِيَانِ بُغْرِيَانِ يُغْرُونَ يُغْرُونَ
 الخطاب * تُغْرِي تُغْرِي تُغْرِيَانِ تُغْرِيَانِ تُغْرُونَ تُغْرُونَ
 التكلم * أُغْرِي أُغْرِي تُغْرِي

ماضي الناقص اليائي

مثل الواوي

مضارعة

الغيبة * يُرْمِي يُرْمِي بُرْمِيَانِ بُرْمِيَانِ بُرْمُونَ بُرْمُونَ
 الخطاب * تُرْمِي تُرْمِي تُرْمِيَانِ تُرْمِيَانِ تُرْمُونَ تُرْمُونَ
 التكلم * أُرْمِي أُرْمِي تُرْمِي

الفصل السادس

في احكام الفعل مع نون التوكيد

يلحق آخر الفعل المستقبل نونٌ مشددةٌ مفتوحةٌ
 او خفيفةٌ ساكنةٌ للتاكيد. وهي تختص بالامر والمضارع
 الواقع في سياق قسمٍ او طلبٍ كالاستفهام والنهي

ونحوها^(١). والفعل اما ان يكون اخره متصلاً بالنون
 فيبنى معها على الفتح كاضربن ولا تضربن. فان كان
 قد حذف منه شيء بسبب السكون^(٢) ردّ اليه كقومن
 وارمين. واما ان يكون منفصلاً عنها وهو اما ان
 يفصل بنون الاناث فيفصل بين النونين بالفاء او
 غيرها^(٣) فيحذف الفاصل ما لم يكن الفاء ونستمر^(٤) لام
 الفعل على حركتها. غير ان النون لا تقع بعد الالف
 مطلقاً الا مشددة. وهي تكسر هناك^(٥) تشبيهاً لها بنون
 التثنية. فيقال لا تضربن^(٦) للاناث. واضربن^(٧) بضم
 اللام للذكور وبكسرها للانثى. وعلى هذا يجري
 التوكيد في جميع الافعال. غير ان الناقص اذا كان
 مفتوح العين ثبت ايضاً معه واو الجمع مضمومة
 كاخشون^(٨). وباء المخاطبة مكسورة كارضين^(٩). ولا
 خلاف في غير ذلك

(١) اما في القسم فالغالب ان يكون متبناً مؤكداً باللام ايضاً

غير منفصل عن نحو والله لا فعلن. والنون لازمة له في هذه الصورة. واذا لم يكن كذلك فان كان منفيًا قلنا كيدُهُ وان كان منفصلاً عن اللام امتنع. واما في الطلب فانه جنسٌ يشمل التمني ايضاً نحو ليملك تفعلن. والترجي نحو لعلك تفعلن. والعرض والتخصيص نحو ألا تفعلن وهلا تفعلن. وقل توكيد المنفي نحو مثلك لا يجعلن (٢) هذا يشمل نحو قم فان الواو حذفت فيه لسكون الميم بعدها. ونحو ارم فان ياءه حذفت ايضاً لاليابها عن السكون كما علمت. فاذا اتصلت بهما نون التوكيد رُدَّت الواو لتحرك ما بعدها والياء لبناء الفعل على الفتح

(٢) اي بغير النون نريد واو الجمع والفاء الاثنين وياء المخاطبة. فان الواو والياء تُحذفان لالتقاء الساكنين بين احدهما ونون التوكيد سواء كانت خفيفة ام مشددة باعتبار النون المدغمة فيها. فيقال اضربن يا رجال بضم الباء ولا تضربن ياهند بكسرها. لان الاصل اضربون واضربين فلما حذفت الواو والياء بقيت الياء على ضمها في الاول وكسرها في الثاني. والى ذلك اشرنا بقولنا وتستمر لام الفعل على حركتها. واما الف المثنى فلا تُحذف لان ما قبلها مفتوح فاذا حذفت التيس فعل الاثنين بفعل الواحد لفتح النون بدونها ولذلك يقال اضربان باثبات الالف (٤) اي تُكسر بعد الالف مطلقاً سواء كانت للفصل بين

نون الاناث ونون التوكيد امر كانت ضمير المثنى

جول يتضمن تصرف الفعل مع نون التوكيد المنذرة

مضارع السالم

المفرد	المتنى	الجمع
يَضْرِبَنَّ يَضْرِبَنَّ يَضْرِبَنَّ	يَضْرِبَانِ يَضْرِبَانِ يَضْرِبَانِ	يَضْرِبُونَ يَضْرِبُونَ يَضْرِبُونَ
* الغيبة		
يَضْرِبَنَّ يَضْرِبَنَّ يَضْرِبَنَّ	يَضْرِبَانِ يَضْرِبَانِ يَضْرِبَانِ	يَضْرِبُونَ يَضْرِبُونَ يَضْرِبُونَ
* الخطاب		
يَضْرِبَنَّ يَضْرِبَنَّ يَضْرِبَنَّ	يَضْرِبَانِ يَضْرِبَانِ يَضْرِبَانِ	يَضْرِبُونَ يَضْرِبُونَ يَضْرِبُونَ
* التكلم		

امره

يَضْرِبَنَّ يَضْرِبَنَّ يَضْرِبَنَّ

مضارع الاجوف

يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ	يَقُومَانِ يَقُومَانِ يَقُومَانِ	يَقُومُونَ يَقُومُونَ يَقُومُونَ
* الغيبة		
يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ	يَقُومَانِ يَقُومَانِ يَقُومَانِ	يَقُومُونَ يَقُومُونَ يَقُومُونَ
* الخطاب		
يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ	يَقُومَانِ يَقُومَانِ يَقُومَانِ	يَقُومُونَ يَقُومُونَ يَقُومُونَ
* التكلم		

امره

يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ

مضارع الناقص المضموم العين

يَغْزُونَ يَغْزُونَ يَغْزُونَ	يَغْزَوَانِ يَغْزَوَانِ يَغْزَوَانِ	يَغْزَوُونَ يَغْزَوُونَ يَغْزَوُونَ
* الغيبة		
يَغْزُونَ يَغْزُونَ يَغْزُونَ	يَغْزَوَانِ يَغْزَوَانِ يَغْزَوَانِ	يَغْزَوُونَ يَغْزَوُونَ يَغْزَوُونَ
* الخطاب		
يَغْزُونَ يَغْزُونَ يَغْزُونَ	يَغْزَوَانِ يَغْزَوَانِ يَغْزَوَانِ	يَغْزَوُونَ يَغْزَوُونَ يَغْزَوُونَ
* التكلم		

امرؤه
أَغْرُونَ أَغْرِينَ أَغْرُونَ أَغْرُونَ أَغْرُونَ

مضارع الماقص المفتوح العين

الغيبة * يَحْشَيْنَ يَحْشَيْنَ يَحْشَيْنَ يَحْشَيْنَ يَحْشَوْنَ يَحْشَيْنَ
الخطاب * تَحْشَيْنَ تَحْشَيْنَ تَحْشَيْنَ تَحْشَيْنَ تَحْشَوْنَ تَحْشَيْنَ
الذكلم * أَحْشَيْنَ أَحْشَيْنَ أَحْشَيْنَ أَحْشَيْنَ أَحْشَوْنَ أَحْشَيْنَ

امرؤه
إِخْشَيْنَ إِخْشَيْنَ إِخْشَيْنَ إِخْشَيْنَ إِخْشَوْنَ إِخْشَيْنَ

مضارع الماقص المكسور العين

الغيبة * بَرَمَيْنَ بَرَمَيْنَ بَرَمَيْنَ بَرَمَيْنَ بَرَمْنَ بَرَمَيْنَ
الخطاب * تَرَمَيْنَ تَرَمَيْنَ تَرَمَيْنَ تَرَمَيْنَ تَرَمْنَ تَرَمَيْنَ
الذكلم * أَرَمَيْنَ أَرَمَيْنَ أَرَمَيْنَ أَرَمَيْنَ أَرَمْنَ أَرَمَيْنَ

امرؤه
إِزْمَيْنَ إِزْمَيْنَ إِزْمَيْنَ إِزْمَيْنَ إِزْمْنَ إِزْمَيْنَ

تصريف الفعل مع النون الخفيفة

مضارع السالم

الغيبة * يَضْرِبْنَ يَضْرِبْنَ يَضْرِبْنَ يَضْرِبْنَ يَضْرِبْنَ يَضْرِبْنَ

المخاطاب * تَضَرِّبَنَّ تَضَرِّبَنَّ
النكلم * أَضْرِبَنَّ أَضْرِبَنَّ

امرؤ

إِضْرِبَنَّ إِضْرِبَنَّ
إِصْرِبَنَّ

مضارع الاجوف

الغيبة * يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ
المخاطاب * يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ
النكلم * أَقُومَنَّ أَقُومَنَّ

امرؤ

قُومَنَّ قُومَنَّ
قُومَنَّ

مضارع الناقص المنصوب العين

الغيبة * يَغْزُورَنَّ يَغْزُورَنَّ
المخاطاب * يَغْزُورَنَّ يَغْزُورَنَّ
النكلم * أَغْزُورَنَّ أَغْزُورَنَّ

امرؤ

أَغْزُورَنَّ أَغْزُورَنَّ
أَغْزُورَنَّ

مضارع الناقص المفتوح العين

الغيبة * يَخْشِينَّ يَخْشِينَّ
يَخْشُونَنَّ

الخطاب * تَخْشَيْنَ تَخْشَيْنَ تَخْشَوْنَ

النكلم أَخْشَيْنَ أَخْشَيْنَ تَخْشَيْنَ

امرؤ

إِخْشَيْنَ إِخْشَيْنَ إِخْشَوْنَ

مضارع الناقص المكور الدين

الغيبة * تَرْمِينَ تَرْمِينَ تَرْمُونَ

الخطاب * تَرْمِينَ تَرْمِينَ تَرْمُونَ

النكلم أَرْمِينَ أَرْمِينَ تَرْمِينَ

امرؤ

إِرْمِينَ إِرْمِينَ إِرْمُونَ



البنا الحسن

في تصرف الاسماء المشاركة للفعل وانعلاها. وفيه

ثلاثة فصول

الفصل الاول

في احكام هذه الاسماء في التصرف

تتصرف الاسماء المشاركة للفعل^(١) في التثنية والجمع

وغيرها كما يتصرف سائر الاسماء. غير ان المصدر

لا يثنى ولا يجمع ما لم يدل على عدد او نوع كضربة

ضربتين وقلت في المسئلة اقوالاً. وافعل التفضيل

يلزم الافراد والتذكير ما لم يوصف الى معرفة او يعرف

بال فيجوز تصرفه في الاول كهند فضلى النساء ويجب

في الثاني كرايت الرجلين الافضلين وقس عليه^(٢).

واما اعلاها فسياتي الكلام عليه

(١) هذا يتبل ما كان مشتقاً من الفعل وما كان الفعل مشتقاً منه. فيعم المصدر واسم الفاعل والمفعول وغيرها من المشتقات. وقولنا قلت في المسئلة اقوالاً اي اقوالاً متنوعة باعتبار تفاوتها في الاحكام لا باعتبار تكررها في المحدث (٢) اي ان افعل التفضيل اذا كان مجرداً من الاضافة وال يكون مفرداً مذكراً مع الجميع نحو زيد افضل من عمرو وهذا افضل من زيب والرجلان افضل من الغلامين والمحترتان افضل من الامتين والعلماء افضل من الجهلاء والمومات افضل من الكافرات فلا يؤث ولا يثنى ولا يجمع. فان اضيف الى معرفة جاز تصرفه على فله وضعف. يلا على المرف مال فيقال ما انصلا النوم وهم افضلهم وهم جراً واما قيدنا الاضافة بكونها الى معرفة لان المضاف الى معرفة يلزم الافراد والتذكير كالمجرد نحو است افضل رجل وما افضل رجلين وهي افضل امرأة وهم جراً. واما المرف مال فلا بد فيه من التصرف نحو الرجل الافضل والمرأة الفضلى وكذا الاضلان والضايان والافضلون والضايات وتس بال كل ما ذكر

الفصل الثاني

في اعلال المصدر

اذا كان المصدر مكسور الفاء من المثال المحذوفة
 فآؤه في المضارع او كان من الاجوف المعتلة عينه
 رباعياً وسداسياً تلتقى حركة فاء المثال على عينه
 وتقلب عين الاجوف الفاء فتحذف الواو واحدى
 الألفين ويعوض عنها بالتاء في آخره كالعدة والإقامة
 والاستقامة^(١). وان كان من الناقص فان وقعت لامة
 طرفاً^(٢) بعد الف قلبت همزة كالرجاء والاستقصاء.
 وان وقعت بعد ضمة قلبت الضمة كسرة والواو ياء
 كالترجي والتراخي^(٣). ويجري في غير ذلك على طرق
 الاعلال المعلومة

واعلم ان ما ذكر من حكم الناقص مطرد في
 جميع الاسماء المتصرفه^(٤) فقس عليه بالاستقراء

(١) اي ان المصدر المكسور الفاء من المثال الواوي المكسور

العين في المضارع تنقل حركة فأتوه الى عينه فتسكن اللام. ومن
ثم تحذف لامشاع الابتداء بالساكن ويعوض عنها باللام في
اخره فيقال في مصدر وعدة اصلها وعد فاعلت الاعلال
المذكور

مصدر الاجوف المذكور تُقلب عينه الالف لتحركها وانفتاح ما
قبلها فتلحقني مع الف المصدر. ومن ثم تحذف احدا ما دفعا
لالتقاء الساكنين ويعوض عنها باللام في اخره فيقال في
مصدر اقام واستقام اقامة واستقامة اصلها اقام واستقام
فجرى عليها الاعلال المذكور. وقيدنا الاجوف بالمعتل العين
اي الذي نُعل عينه احترازاً عما نصح عينه كفاوم ونحوه فان
مصدره لا يجري عليه الاعلال

(٢) وقيدنا لام الناقص بوقوعها طرقات احترازاً عن نحو غارة
ودراية فان لامها لا تُقلب لوقوعها حسواً

(٣) اي ان لام الناقص في الفعل والتفاعل لا بد من قلب
الضمة التي قبلها كسرة وان كانت واواً فليبت ياء لسكونها
وايكسار ما قبلها وان كانت ياءً بقيت على حالها. وذلك لان
ليس في الاسماء المعربة بالحركة ما اخره وار قبلها ضمة فلو بقيت
الضمة قبلها ثبتت الواو ولزم قلب الياء واو ايضاً لسكونها
وانضمام ما قبلها وذلك ممنوع كما مر. وقيل بل قلب الواو ياء
سابق في الواو ياء ثم نُقلب الضمة كسرة لتسلم الياء المتقلبة عن

الواو. ولذلك نُقَلَبَ ايضاً في الياءِ. ولعلّ الاول اولى لانه
 اكثر مطابقة لحكم الاعلال
 (٤) اي ان قلب اللام همزة والضمّة كسرة والواو ياء مطرّد
 في غير المصادر ايضاً ككسآء وردآء وأذلي جمع دلو على منال
 أفعل. وهو التباس في هذه النظائر

الفصل الثالث

في اعلال بقية التصاريف

اذا كان اسم الفاعل ثلاثياً من الاجوف قَلِبَتْ
 عينه همزة كقائل وبائع^(١). والأجرى على اعلال ما
 يجاريه من الافعال^(٢). وكذلك يجري افعل التفضيل
 ما لم يكن من الاجوف فلا يُعَلُّ كاطول واطيب^(٣).
 وبينهما الصفة المشبهة^(٤) فانها تجري على حكم ما يجاريها
 منها. واذا كان اسم المفعول ثلاثياً تُحذف واؤه من
 الاجوف ساكن العين مطلقاً مضموم الفاء في الواوي
 كمْصُون ومكسورها في الياءِ كَمَيْع^(٥). وتقلب ياء في
 الناقص غير مضموم العين فتُدغم في لامه مكسوراً ما

قبلها كمرضيٍّ ومرميٍّ^(١). وان كان من غير الثلاثي جرى
على اعلال فعله مطلقاً. واما بقية المشتقات فتجري
على حكم الاعلال كالمضيق والمرمي والميزان ما لم تكن
الآلة من الاجوف فلا تُعلّ كيقود ومروحة ونحوها.
وسائر الابواب في جميع الابنية يجري على حكمه
المفروض له في الاعلال وغيره مطلقاً^(٢)

واعلم ان ما يُعلّ من جميع هذه الاسماء يترتب
اعلاله على اعلال فعله. فلا يُعلّ ما لم يقع الاعلال في
فعله كالجوار والمبايع والمجاور والمتضائق. وقس عليه

(١) ذكرنا هنا الحاصل من الاعلال. واما طريق التحصيل
فيه فان اصلها فاول وابع بالواو والياء بعد الالف وهم لا
يعتدّون بالالف لكونها حاجزاً غير حصين فكانها لا حاجز.
ومن ثم قلّبت العين فيها الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى
ساكنان. وحيث وجب تحريك هذه الالف دون اسقاط احدى
الالفين لئلا يلتبس بالماضي. واذا تحركت الالف صارت همزة
لانها اقرب الحروف اليها

(٢) اي اذا لم يكن ثلاثياً من الاجوف بان يكون من مزيد

الاجوف او من الناقص مطلقا جرى على اعلال الفعل الذي يطبق على حكمه. فيجري مختار مثلا على اعلال بخار ومستقيم على اعلال يستقيم والمرضي على اعلال يرتضي. واما نحو الداعي فيجري على اعلال رضي مثلا ولذلك قلما يجري على اعلال ما يجاريه ولم نقل على اعلال فناء لعدم المطابقة بينهما

(٢) اي ان افعل التفضيل اذا كان من الناقص او اللتيف يجري كذلك. ففعل أنقى ما عا ل ينفى وأرقى باعلال أوحى وهلم جرا واما الاجوف فلا يعمل لئلا تموت الصيغة المسعرة بالتفضيل (٣) اي انها تتناول حكم اسم التاميل واداء التفضيل. ففعل الشجي كالمريض والأحوى كالأموى. ولا يعمل الأسود والاحمر كما لا يعمل الأطول والأطيب

(٥) ذكرنا ما حاصل الاعلال ايضا. واما طريق التخصيل فان الاصل في مَصُون ومَبِيع مَصُونُون ومَبِيعُون. ففُكِلَتْ حة الامين فيها الى الماء وحُرِمَتْ واو. فعول لا لتقاء الساكنين ثم كسِرَتْ فاء الياهي لتسلم باؤه كما كسِرَتْ في بِيض ونَحْوِه. وشُدَّ مفْعُول ومدووف ومفْرود ومخِيوط ومدبون بتصحيح العين

(٦) اي ان الواو اسم المفعول تملب ياء في الناقص الذي ليس مضموم العين في المضارع فتدغم في لا على قانون الاعلال عند اجتماع الواو والياء كما في سِيد ونَحْوِه. وقد مرَّ الكلام عليه في باب الاعلال. ثم تكثر عجمة زيادة على ما عرفت هناك لتسلم

الياء. ولهذا اعدنا الكلام على اعلاله هنا، فيقال مَرَضِيٌّ وَمَرَمِيٌّ
في مَرَضُوتِي وَمَرَمُوتِي. واما المضموم العين فليس فيه غير الادغام
كَمَدَعُو. واما المزيد فيجري على اعلال فعله وهو المضارع المجهول
من جميع الابواب وهو المراد بقولنا مطائنا فيجري مُقام على اعلال
يُقام ومُعطي على اعلال يُعطى وهلم جرا

(٧) اي ان رتبة ابواب الافعال من المضاعف والمهمور والمتال
واللفيف في جميع ابيه الاسماء من اسم الفاعل والمفعول والمكان
والزمان والآلة تجري على الحكم المفروض لها في
الادغام والاعلال الذي يقع على الهمزة

وحروف الينة كما عرفت

ذلك في

مواطء



الباب السادس

في الاسم واحكامه وفيه اربعة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الاسم وبيان ما يتصرف منه

الاسم ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن
 باحد الازمنة^(١). والمتصرف منه اما مشتق كما علمت.
 او اسم جنس كرجل. او عام كزيد. وسيأتي استيفاء
 ذلك

(١) اي بمسب وضعه. فلا يسكن بنحو ضارب لانه قد تضمن
 الزمان باشتقاقه من الفعل فلا يتنقض به التعريف لتطاول
 الزمان عليه بعارض كما لا ينسكل الفعل بنحو ليس لانها قد انسلخت
 عن الزمان بعارض الجمود فلم يتنقض بها تعريف الفعل

الفصل الثاني

في حكم ابنية الاسماء

اقل ما يوضع عليه الاسم المتمكن^(١) ثلاثة احرف
واكثره خمسة. وما جاء على غير ذلك فمحذوف منه
او مزيد فيه كما سترى. والمحذوف منه اقل ما يبقى على
حرفين كدم. والمزيد فيه اكثر ما ينتهي الى سبعة
كحند قوتى. غير ان المحذوف قد يستمر على حذفه كما
رأيت. وقد يعوض عنه بهزة وصل في الاول كابن.
او بتاء في الآخر كشفة. وكل ذلك في هذه الاسماء^(٢)
مقصور على السماع

(١) قولنا الاسم المتمكن احتراز عن الاسماء الغير المتصرفه.
فانما نوضع على حرف واحد كتاء الضمير او على حرفين كبن
الموصولة. واعلم ان الحرف المحذوف يكون في الغالب واو كما
في اب واخ وحم وهن وغد ودم وابن واسم. وقد يكون ياء
كما في بد وثبة وعزة وهما بمعنى جماعة وقلة وهي اسم لعبة. وقد
يكون هاء كما في فم وأست فان اصلها قوة وستة. واما شفة
وسنة وعضة بمعنى فرقة فقبل المحذوف منهن الواو وقيل الهاء.

وكذلك الخلاف في دم بين الواو والياء
 (٢) اشرنا بقولنا هذه الاسماء الى ما لا يتشارك الفعل . فان
 الرادة والحذف والتعويض في الاسماء المشاركة للعامل قياس
 فيها كما علمت في ما مضى

الفصل الثالث

في اوران الاسماء المحررة

اذا كان الاسم المجرد ثلاثياً فاما ان يكون مفتوح
 الاول والثاني كفَرَس . او مضمومهما كعُنُق . او مكسورهما
 كإِبِل . او مضموم الثاني او مكسوره مع فتح الاول كرجُل
 وكَبِد . او مفتوحة مع ضم الاول او كسره كصُرْد
 وعِنَب . او ساكنه مع الجميع كقَلْب وقُفْل وحِمْل .
 وان كان رباعياً فاما ان يكون مفتوح الاول والثالث
 كجَهَنَّمَ . او مضمومهما كعُصْفُور . او مكسورهما كقِرْمِز . او
 مفتوح الثاني مع كسر الاول كدِمَاس . او الثالث
 كدِرْهَم . وان كان خماسياً فاما ان يكون مفتوح الاول

والثاني والرابع كسَفَرَجَل. او مضموم الاول مفتوح
 الثاني مكسور الرابع كَقْدُعَيْل. او مكسور الاول
 مفتوح الثالث كَرَجَجَفَر. وغير ذلك نادر^(١)

(١) الاشارة بقولنا غير ذلك الى جميع هذا الباب كدُئِل في
 الثلاثي بصم مكسرا مَآ لَدُوَيْتُو وَعَلِط في الرماحي نضم ففتح فكسر
 للقطيع من الهم وتَحَرَّش في الحماسي فتح الاول والثالث
 وكسر الرابع للمعوز الكبيرة. وكل ذلك من نوادر الاسماء

الفصل الرابع

في تذكير الاسماء وتانيتها

الاصل في الاسم التذكير فهو يستغني عن العلامة.
 فان كان مؤنثا لزمت له علامة التانيث. وهي اما التاء
 كفاطمة. واما الالف مقصورة كسَلَى. او ممدودة
 كخَنَسَاء. غير ان التاء قد تكون ظاهرة كما رأيت
 فيبْنَى آخره قبلها على الفتح^(١). وقد تكون مقدرة كهند
 فيستمر على حكمه^(٢). ويقال للمؤنث مع العلامة

الظاهرة لفظي* ومع المقدرة معنوي*
واعلم ان المونث ان كان بازائيه مذكر* كالمرأة مع
الرجل فهو حقيقي* والافحجازي* كالخيمة والدار

(١) اي ان ما قبلها منه يلزم اللفظ لان الاعراب يشتمل اليها
كما يشتمل الى بآء النسبة في الاءاء المنسوبة. غير ان اللفظ قد
يكون لفظاً كما في فاطمة وقد يكون تقديرًا كما في فتاة لان اصلها
فَتَيَّة ففُتِيَتْ الياء الاء لتحركها وانفتاح ما قبلها

(٢) اي ان الاء اذا لم تكن ملوطة فلا بد ان تكون مقدرة
لضرورة العلامة كما في هند فان الاء مقدرة فيها ولذلك تظهر
في تصغيرها فيقال هَيْدَة لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها.
واذ كانت هذه الاء غير ظاهرة في اللفظ لم يبن عليها حكم
لفظي فيستمر اخر الاسم على حكمه الذي ينضيه

في الاعراب والياء. فيُعَرَّب نحو هند

مصرفاً او غير منصوب ويبنى

على الكسر نحو حدام ولا

عبرة بالاء

المقدرة

البنا السابع

في النية والجمع واحكامها وفيه ثلاثة فصول

الفصل الاول

في حقيقة النية واحكامها

النية ضم مفرد الى مثله^(١) لفظاً^(٢) بزيادة في اخره كالرجلين وهي تجزى في جميع الاسماء على سَنَنِ واحِدٍ^(٣). غير ان المقصور اذا كانت الفة ثالثة مقلوبة عن الواو رُدَّت الى اصلها فيقال في العصا عَصَوَانٍ والْأَقْلَبُ ياء على الاطلاق^(٤). والمدود اذا كانت همزة للسائت قَلِبَتْ واو في الاشهر^(٥) فيقال في الصحراء صحراوان. وقل ما سوى ذلك^(٦)

(١) احتزما بقولنا ضم مفرد الى مثله عن نحو اثنين مالا مفرد له

(٢) وبقولنا لفظاً عن نحو القمرين للشمس والقمر فان ضم

المفرد فيها ليس الى مثله لفظاً لانها شمس وقمر بخلاف الرجاءين
فانها رجل ورجل

(٢) اي ان جميع الاسماء باوزانها وابواعها من الجامد والمشتق
والمذكر والمؤنث تجري في الثنية على طريقة واحدة الا ما استثنينا
بقولنا غير ان المنصور الى 'خرو وهو ظاهر'

(٤) اي ان لم تكن كذلك فليت ياء سواء كانت مقلوبة عن
الواو كهي ام عن الياء كرمي ام غير مقلوبة كحجلى

(٥) قولنا في الاشهر لانهم اجازوا اثباتها ايضاً وقلبها ياء
فيقال صحراء ان وصحرايان

(٦) اي قل التعبير الذي يقع فيها غير ما ذكر كحذف الالف
الخامسة من المنصور في قولهم خوزلان مثني خوزلي والتي فوقها
من المدود كقولهم فاصعان مثني فاصعة وكذلك رد الهزة
المبدلة من اصلي الى اصلها كقولهم كساوان وردايان وقلبها واوا
مطلقاً فيقال رداوان اوية فيقال كسايان وكل ذلك قابل
وبعضه شاذ

الفصل الثاني

في حقيقة الجمع واحكامه

الجمع ضم مفرد الى اكثر من مثله لفظاً بزيادة

في آخره او تغيير في بناءه^(١). فيسلم نارة فيه بناء المفرد
كالزبدین والهندات ويقال له السالم. ويتكسر اخرى
كالزبود والهنود ويقال له المكسر. والجمع قد يدل
على قلة فيتناول من ثلثة الى عشرة. وهو السالم كله^(٢).
وما بُني من المكسر على فعلة بكسر فسكون كفتية. او
أفعلة كأنصية. او أفعُل كأضلع. او أفعال كأظفار. بفتح
الهمزة في الثلثة وكسر العين في الاول وضمة في الثاني.
ويقال له جمع القلة. وقد يدل على كثرة فيتناول ما
فوق ذلك الى ما لا نهاية له وهو ما بقي من امثلة
الجموع المكسرة. ويقال له جمع الكثرة. غير ان السالم
لمذكرٍ يختص بمن يعقل^(٣) وغيره يشترك بين الجميع
واعلم ان الاخيرين من جموع القلة قد يجمعان
ايضاً كأضالع وأظافير فيرتقيان الى الكثرة ويقال لها
مُنتهى الجموع. وأقل ما يُطلق جمع الجمع على تسعة.
لانه أقل ما يُطلق على ثلثة من جموع المفرد التي أقل

ما يُطلق الواحد منها على ثلاثة آحاد. وكل جمع إذا
لم يكن له الأبناء واحد شاع بين القلة والكثرة
بالضرورة

(١) احترزنا بضم المفرد الى أكثر من مثله عن اسم الجمع
كالقوم مالا مفرد له. وثيل قولنا أكثر من مثله الاثني فصاعداً
فيكون المجموع ثلثة فما فوق. واحترزنا بقولنا لنظاً عن نحو
عشرين فان مفردا ليس عشراً. وقولنا بزيادة في اخرو اشارة
الى جمع السلامة. واشترنا بالتغيير في بنائه الى جمع التكسير وهو
يشمل ما كان التغيير فيه ظاهراً كرجال او مقدراً كمالك فانه
يستوي فيه لفظ الجمع والمفرد الا انهم يقدرون ضمة الناء في
الجمع غير الضمة التي كانت في المفرد كما نذكر كسرة اللام في علم
مجهولاً غير الكسرة التي كانت في المعلوم

(٢) اي المذكر والمؤنث. وقيل هو مشترك بين القلة والكثرة
(٣) يشترط في جمع المذكر السالم ان يكون مفرد المذكر عا ل
خالياً من تاء التانيث. فان كان جامداً فشرطه ان يكون علماً
خالياً من التركيب. وان كان صفة فشرطه ان لا يكون من باب
أفعل فعلاء كاحمر ولا فعلان فعلى كسكران ولا يستوي فيه
المذكر والمؤنث كصبر ورجح. ولذلك عدوا العالمين والاهلين

والأرضين والعشرين واخوانها الى التسعين ملحقة بهذا المجموع
لانه لانها لا تنطبق على شرطه

واما جمع المونث السالم فيصليح له كل ما فيه تاء التانيث
لمونث كظبية او لمذكر كطلحة اسم رجل وعلم المونث لفظاً كفاطمة
او معنى كزينب وصفة المذكر الذي لا يعقل كصاهل . فيجمع
كل ذلك هذا المجموع قياساً كظبيات وطلحات وهلم جرا
واعلم ان اسم المجموع ما دل على كذا معنى دون النظر ولم
يُفرق واحدة بالهاء كنوم ورهط . فان كان يُفرق بها كشجر وشجرة
فهو شبه المجموع . والهاء فيه للوحدة لا للتانيث

الفصل الثالث

في احكام المجموع

اذا كان المجموع سالماً جرى مع علامة الجمع مجرى
مثله من الفعل مع مثلها من الضمائر المعتلة في المجانسة
وغيرها^(١) . غير ان المونث منه ان كان بالهاء حذفت .
او بالالف جرت مجراها في التثنية^(٢) . وكل ذلك لا
يخل بسلامته^(٣) لانه خارجي لا تعلق له بالدلالة على
المجموع . واذا كان مكسراً فقد يزداد في حروفه كرجال .

وقد يُحذف منها كُرْسُل. وقد يُقتصر على تبديل
حركته كَأَسَد. غير أنه ان كان ثلاثياً جرى أكثره على
السمع^(١). ولا فعلى القياس كدراهم في الرباعي وسفارج
في الخماسي جارياً عليه بحذف اللام خلافاً للسلام فإنه
يُقاس بأسره.

واعلم ان الثلاثي اذا جمع سالماً لمؤنث فان كان
موصوفاً سالم العين^(٢) أتبع الساكن منها فاءً وجوباً
في الفتح كفضلات. وجوازاً في غيره كظلمات وهيدات.
واذا كُسِر على مثال الرباعي فان كان ثالثة حرف مدٍّ
زائداً قلب هيمزة كصخائف وعجائز^(٣). والأجرى على
حكمه كقوائم بالهمز ومعاش بدونه^(٤). وما خرج عن
ذلك فنادر أو محفوظ^(٥).

(١) المراد بعلامة الجمع الواو والنون أو الياء والنون في المذكر
والالف والثاء في المؤنث. أي ان الصحيح الآخر منه يجانس الواو
والياء والالف في الحركة والمعتل الآخر يُحذف آخره مع الواو
والياء وثبت مع الالف مصححاً أو مقلوباً. فيقال جاء الغازون

والمُصْطَفَّونَ والراييات والمُصْطَفَّيات كما يقال برتضون وبجشون
وبرميان وتحشيان. ورايت الغازين والمُصْطَفَّين كثر نصيب
وتحشين وقس عليه :

(٢) اي ان المفرد الموث ان كان موثاً بالذات وجب حذفها
منه. فيقال في جمع مسلمات. وان كان موثاً بالالف جرت
الالف معه كما تجرب مع الشنية. فنقلب المنصورة ياء وهزة
الممدودة واواً غالياً وتثبت قليلاً فيقال جُبَيَّات كما يقال خُبَيَّان
وحمراوات وحمرآات كما يقال حمراوان وحمرآان وقد مرَّ
استيفاء ذلك في الشنية

(٣) اي ان هذا الغير الذي رد عليه من الحذف والقلب
لا بُدَّ تكسيراً للباء لانه امرٌ خارجي قد حدث بمصاحبة السمع
غير مُنتَقِرٍ اليه في الالة على الجمعية

(٤) المراد ان من الثلاثي ما يُجْمَعُ قياساً كُنْتُ على اعتناق
واسم على شذوذه على قوائم. غير ان اكثره يُجْمَعُ سماعاً فلا
يصح ضبطه الا على طريق الغلبة بخلاف الرباعي فانه يقاس
جميعه كدراهم وقانذ ونحرها. واما الخماسي فاذا ارد جمعه يُحذف
منه الحرف الخامس ويُجْمَعُ على مثال الرباعي فيقال في
سفرجل سفارج

(٥) احترزنا بالموصوف عن الصفة كضخمة. وسالم العين عن
معناها كجوزة. فان العين فيها تبقى على حكمها. ودخل في قبده

معثل الفاء واللام كوجنة وظبية فاءة يحري مجرى السالم في الاتباع
 فيقال وَجَنَاتٌ وَظَبْيَاتٌ. وما غير المفتوح الفاء فيجوز فيه الاتباع
 كظلمات بضمين وهينات بك رتين ويموز فيه نسكين العين
 على حكمها وفتحها للتخفيف ما لم يكن معتلّ انلام كذروة ورؤية
 فيمتعين السكون او الفتح في عينه ويمتنع الاتباع. ولا فرق في
 ذلك بين ان تكون الفاء ظاهرة او مقدرة ولذلك مثلاً: نَدَاتٌ
 (٦) المراد بنال الراعي ما كان بعد الف جمع بحرنان كما في
 دراهم ونحوه. فيدخل تحته فعائل ومفائل وفوادل وما يحري
 مجراها. وخرج بقولنا حرف مد ما كان مشركاً بجدول وعشيرة.
 وينقد الزيادة ما كان اصلياً كثوبة وسعيصة

(٧) اي ان ما كان تد فلاب هزة في المنفرد كقائمة: يبقى على هزة
 كقائم وما ليس كذلك يستر على حكمه كبايول وهابيس
 ونحوهما. ودخل تحت قولنا جرى على حكمه ما كان بالالف
 كمفازة فان حكمها ان ترد الى اصلها فيقال مناوّر كما في نحو باب
 وانواب على ما سيجي

(٨) يريد بالدارشرو نيائف جمع نَيْفٍ واوال جمع اُول
 ونظائرها ما وقعت فيه الف الجمع بين حرفي لين فان الثاني
 منها يُقلب همزة. وبالحفوظ نحو مصائب ومساءر ما سُبج همزة
 شدوداً مع اصاله حرف المد فيه

الْبَابُ الثَّانِي

في التصغير وفيه ثلثة فصول

الفصل الاول

في حقيقة التصغير واحكامه

التصغير أن يزداد بعد ثاني الاسم ياءً ساكنةً
للدلالة على التقليل. وحكمه ان يَضمَّ فيه أوَّلُ الاسم
ويُفتح ثانيه مطلقاً. وأما ما بعد الياءِ فإن كان طَرَفًا أو
متصلاً بعلامة التانيث أو الفِ الحِج أو الألف
والنون الزائدين في عِلْمٍ أو صفةٍ لم يتغير عن حكمه
كعَبِيدٍ ومُهَيَّرَةٍ وسَلَمَى وسَوْدَاءَ وَأَصْحَابٍ وسُلَيْمَانَ
وسُكَيْرَانَ^(١). والأَكْسِرُ بالاجمال^(٢)

(١) أي ان الحرف الواقع بعد ياء التصغير ان كان احد هذه
المذكورات يبقى على حكمه قبلها. فيبقى في نحو عبيد نحت مراقع

الاعراب وفي ما يليه على فتحه كما كان قبل التصغير. ودخل تحت علامة التانيث الناء والالف المقصورة والمدودة. وخرج بنيد العلم والصفة نحو سرحان اما للذئب فانه لا يبقى على حكمه كما ستعلم

(٢) اي ان الحرف الواقع بعد ياء التصغير اذا لم يكن كذلك كسر مطلقا كدريهم وأثيرق ومُسَيِّد وكثير وزُعَيْرَان. فان كان الفا او واو قلب ياء كسريين وعَصِيفِير واما ما قبل الياء من حروف العلة فان كان الناء زائدة او مبدلة من همزة او مجهولة الاصل قلب واو كضَوِيرِب وأَوْبِخِر وعَوِج تصغير ضارب وآخر وعاج. والا استمر على حكمه ما لم يكن مقلوبا كما سيأتي

واعلم ان التصغير خاص بالاسماء المنصرفه غير انهم صغروا على طريق الشذوذ أَفْعَلُ التَّعَجُّبِ فقالوا ما أَحْسَنَ زَيْبًا وصغروا ايضا بعض اسماء الاشارات والموصولات فقالوا ذَيْبًا وَتَيْبًا وَذَيْبًا وَتَيْبًا وَاللَّذْيَا وَاللَّتْيَا وَاللَّذْيَانِ وَاللَّتْيَانِ وَاللَّذْيُونَ وَاللَّتْيُونَ ولكنهم تركوا اوائها مفتوحة بخلاف الاسماء المنصرفه تنبيهها على ان تصغيرها بخلاف الاصل

ومن التصغير ما يقال له تصغير الترخيم. وهو ان يُصَغَّرَ الاسم بعد تجريدِهِ من الزوائد فيقال في تصغير اخضر خَضِيرٌ وفي تصغير عصفور عَصِيفِيرٌ وقس عليه

الفصل الثاني

في احكام الاسماء المصغرة

اذا صَغِرَ الثلاثيُّ المَجْرَدُ اِتيَ على فُعِيلٍ مُطَرِّدًا
 كَرُجِيلٍ. واما غيرةُ فاذا اُرِيدَ تصغيرُهُ قُدِّرَ مَرَّ جَمْعُهُ
 على صيغةٍ مُنتَهَى الجَمْعِ وَجُعِلَتْ ياءُ التَّصْغِيرِ مَكَانَ
 الـفِ الجَمْعِ ^(١). فَيَاثِي على فُعَيْلٍ كَطَوِيلٍ وَدَرِيْهِمْ. او
 على فُعَيْلٍ كَمُنَيْتِجٍ وَعُصَيْفِيرٍ. واذا اُرِيدَ تصغيرُ
 الجَمْعِ فَاِنْ كَانَ لُفَّةً ^(٢) صَغِرَ على بَنَاءِهِ كالمفرد. فيُقَالُ في
 أَضْلَعُ أَضْيَلُج. وان كَانَ لكَثْرَةٍ رُدَّ الى مفردِهِ فَصَغِرَ
 مَجْمُوعًا جَمَعَ السَّلامَةُ لِلنَّافَاةِ بَيْنَ الكَثْرَةِ وَالتَّصْغِيرِ ^(٣).
 غَيْرَانِهِ اِنْ كَانَ لِمَذْكَرٍ عَافِلٍ جُمِعَ جَمْعُ الذَّكَورِ فيُقَالُ
 في شَعْرَاءَ شُوَيْعِرُونَ. وَالْأَفْجَمُجَ الْاُنَاثُ مَطْلَقًا
 كَنُوبَقَاتٍ وَجُمَيْلَاتٍ في نِيَاقٍ وَجَمَالٍ
 وَاعْلَمْ اِنْ المَوْثَ المَعْنَوِيَّ اِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا لِحَقَّةِ
 التَّاءِ في تَصْغِيرِهِ كَشَمْسَةٍ وَالْأَسْتِغْنَى عَنْهَا كَعُيْرِبٍ ^(٤).
 وَقَسْ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ مَا جَرَى مَحْرَاهُ

(١) اي ان ما كان ليس بتلاتي مجرد وهو ينهل التلاتي
 المزيد وما فوقه مجرداً ومزينا يُقَدَّر جمعة على صيغة منتهى الجموع
 بحسب لفظه. فان كان على اربعة احرف كضارب ودرهم قُدِّر
 جمعة على غوارب ودرهم. وان كان على خمسة فان كان مجرداً
 كسفرجل قُدِّر جمعة على سفارج كما علمت. وان كان قدريد
 فيو حتى انتهى الى خمسة كمنفاح وعصاور قُدِّر جمعة على منافع
 وعصافير. ثم يُجْعَل بآء التصغير مكان الـ الجمع فيقال
 ضَوْرِب ودرهم وهلم جراً. وانما قلنا قُدِّر جمعة لان منه ما
 لا يجمع هذا الجمع تحقيقاً كضارب لانه خاص بالموت

(٢) قولنا ان كان لفظه يريد به الاربعة المكسرة كما مروى في
 السلامة فيقال أُعْبِدَة وَأَصْلَحَ وَغُلِبَتْ وَأَصْحَابٌ وَمُسْتَلُونَ
 وَمُسْتَلَاتٌ في تصغير أُعْبِدَة وَأَصْلَحَ وَغُلِبَتْ وَأَصْحَابٌ وَمُسْلِينَ
 ومسلات كما يقال في تصغير نظائرها من المفردات

(٣) اي ان التصغير يقتضي اللفظ لان المراد مُرْجِل رجل
 صغير فلا يناسب معنى الكثرة. ولذلك يُعَدَّل به الى جمع
 السلامة لما استبوت في معنى الفلّة ولو على سبيل اشتراك فيه كما مر
 (٤) اي ان التلاتي تُرَدُّ اليه التلة لان التصغير يرد الاتية
 الى اصولها. فان كان فوق التلاتي لم تُرَدَّ لان الحرف الرابع يقوم
 عندهم مقام التاء وهذا هو المراد بقولنا استغنى عنها. وشذَّ
 حُرَيْب وقويس وعُرَيْب ودرّيع وتُعَيْل وذُوَيْد لما بين التلة

والعشرة من اذات الال فانها ثلاثية صغروها ولم يردوا اليها
 اللآء. واعلم ان هذه الاء يجب تركها بخلاف الفياسءءءءء
 اللبس فلا يقال خميسة في تصغير خمس مراداً بها المعداد
 المويث ايلاً باللبس بتصغير خمسة المعداد المذكور

الفصل الثالث

في تصغير المقلوب والمخدوف

اذا صُغِرَ ما تَغْيَرُ بِالْقَلْبِ رُدَّ الْمَقْلُوبُ إِلَى أَصْلِهِ.
 فَيُقَالُ فِي بَابٍ وَنَابٍ بَوَيْبٌ وَنَيْبٌ. وَإِذَا صُغِرَ مَا
 تَغْيَرُ بِالْمَحْذُوفِ رُدَّ الْمَحْذُوفُ. وَإِذَا كَانَ قَدْ عَوَّضَ
 عَنْهُ حَذْفُ الْعَرَضِ مَا لَمْ يَكُنْ تَاءً ثَانِيَةً. فَيُقَالُ فِي
 دَمٍ دُمِيٍّ وَفِي ابْنٍ بَنِيٍّ وَفِي عِدَةٍ وَعَمِيدَةٍ^(١)

واعلم ان جمع التكسير يجري هذا المجرى في رَدِّ
 الْمَقْلُوبِ وَالْمَحْذُوفِ كَابْوَابٍ وَإِنْيَابٍ وَدِمَاءٍ وَإِنْيَاءٍ.
 وَقَسَّ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ

(١) لان اصل باب وناب بَوَيْبٌ وَنَيْبٌ قُلَيْبٌ الْوَادِ وَالْبَاءُ

إيقا لتحركها واغتناح ما قبلها. فلما لزمت عيها الحركة فضاه لحق
 مثال التصغير والالف لا يمكن تحريكها ردت الى اصلها
 الذي يمكن تحريكه. وكذا يقال في تصغير قية ومؤسر
 وميزان قومية ومؤيسر ومؤيزن برّد كل مقلوب
 الى اصله اذوال سبب القلب. وشذ
 عبيد تصغير عيد وهو وادي
 كما شذ تصغير ليلة على
 أوبلة وهي
 مائية



الباب التاسع

في النسبة وفيه فصلان

الفصل الاول

في حقيقة السبب واحكامها

النسبة الحاق آخر الاسم بآء مُشَدِّدَةٍ للدلالة على
انتساب الى المجرد منها^(١). وحكمها ان يُجَرَّدَ المنسوب
اليه من تاء التانيث^(٢) وعلامة التثنية والجمع^(٣). ويُكْسَرُ
ما اتصل منه بالياء مطلقاً. فيقال في النسبة الى مكة
والحَرَمَيْنِ والمُسْلِمِينَ مَكِّيٌّ وحَرَمِيٌّ ومُسْلِمِيٌّ. غير ان
له معها في غير ذلك احكاماً شتى سيأتي الكلام عليها
بالتفصيل

(١) اي من بآء النسبة يريد به المنسوب اليه قبل الحاق
الياء به كالمند مثلاً. فان الحاق هذه الياء بآخرها بدل على

انتساب شيء إليها حيث يقال فيه الهدى
 (r) هذه قاعدة كناية في جميع هذا الباب. ولا فرق في الجمع
 بين أن يكون سالماً أو مكسراً فان كلاً منها مُرَدُّ إلى مفرد
 فينسب إليه. ما لم يكن دالماً آكلاً أو جارياً مجرى العلم كالأصابع
 فينسب إليه على لفظه كفاطمة الأتمارية وهشام الأنصاري

الفصل الثاني

في احكام المسوب

إذا كان ما اتصل بياء النسبة همزةً فان كانت
 للثاني قلبت واواً كخضراوي. وإن كانت بدلاً من
 حرف علة جاز قلبها واثباتها كساوي وكسائي. وإن
 كان الفاء أو ياء إلى الرابع^(١) كالفتى والشجي والمعنى
 والقاضي قلب واواً مطلقاً في الأشهر ما لم تكن الياء
 بعد ساكن صحيح كظبي فلا تلب. وإن كان فرق
 ذلك كالحباري والمستقصي حذف. غير أن ما قبل
 المتصل بالياء أن كان ياءاً ثالثة^(٢) في معتل لام كعلي أو
 سالم عين من مؤنث التأء كخليفة حذف. وعلى كل

حال^(١) ان وقع ما هناك مكسوراً بعد حرف واحد
او قبل حرف قد قلب واوا فتح. فيقال كبدي
وقاضوي وعلوي وحنفي وقس عليه. وغير ما ذكر
لا يزيد التغير على كسر آخره الا نادراً^(٢) او على خلاف

(١) احتزنا بالرابع عما كان خامساً فاكتر لان له حكماً اخر
سمي. وقلنا في الاشهر لان الرابع من ذلك يأتي فيه بحذف
ايضاً. ويدخل تحت الالف الم المائث وهي تجري على ذلك.
وقد نزل الف قبل الواو المتغيرة عنها في النسبة الى
حلي حلاوي. واذا كان ما قبلها متحركاً كرددى وجب حذفها
فيقال بردي. وقلنا بعد ساكن صحيح احتراز من نحو حي فان
ياء المدغم فيها ثلب واوا وان كانت المدغمة مقلوبة عن الواو
كحي ردت الى اصلها فيقال حيوي وطوي. واختلفوا في
الواو بعد حرف صحيح في المؤن كقريه. فثلب لا تغير فيها
وقيل ثلب واوا وفتح ما قبلها وهو الاشهر. واما نحو عروق فمنهم
من ينسب اليه بلا تغيير ومنهم من يفتح ما قبل الواو حملاً على
الباء

(٢) احتزنا بالثالثة عن الثانية في نحو حي وقد مر حكمها.
وعن الرابعة في نحو مربي فان منهم من يحذفها مع الباء المدغمة

فيها ويجعل ياء النسبة مكانها فلا يزال اللفظ على صورته قبل النسبة. ومنهم من يقلبها وأما كرموي تفرقة بين المنسوب وغيره. وعن الخامسة في نحو المستحي فانها لا تحذف. وقيدنا ما هي فيه بمثل اللام احترازاً عن نحو زيد وثيم واحتريزنا سالم الدين عن نحو طويلة. والموت عن نحو سويق. وقيدنا التايث بالياء احترازاً عن فهو سلمي وسويداء فان كل ذلك لا يدخل تحت هذا الحكم. ولا فرق في هذه الياء من ان يكون قبلها كسرة كما مثلاً او فتحة كقصي وجهية ما يقال في النسبة اليها قصوي وشمهي

(٢) اي في الصور المذكورة وغيرها ما لم يذكر. وقولنا ان وقع ما هناك اي ان وقع قبل الحرف المصل اليه النسبة وقولنا بعد حرف واحد احتراز عما وقع بعد حرفين كتغلي وهاتي او تته كن عجلي فان الاول يجوز فيه اوجهان ويحتمل الكسر والثاني والدلت يتعين الكسر فيها. وتد اخرج كل ذلك في تمثيلها بالنسبة الى الكيد والقاضي وعلي وحينة. ولم نمثل للشي لانه قد دخل باعتبار عدم تحت الكيد وباعتبار لاو تحت القاضي وايها شئت بقتضي الفتح فيقال في النسبة اليه شوي. وكذلك علي فانه بعد حذف الياء المدعمة منه بصير كالشي

(٤) المراد بالادر نحو كية بتشديد الميم نسبة الى كم العددية.

والمخلاف نحو عَدُوِّي نسبة الى عَدُوٍّ فان فيه اخلافا بين ترك
الواو المشددة على حكمها وحذف احدى الواوين وفتح الدال
وقد مر لكل ذلك نظائر في ما ذكرناه. وشذَّ نصريٌّ ودُهريٌّ
وهاجريٌّ وطائيٌّ وصنعائيٌّ وزوحائيٌّ وبهرائيٌّ وفُرَيتيٌّ وهُدَيْيٌّ
وتَقَيْيٌّ وبُجْرَانِيٌّ وَبَدَوِيٌّ ويَمَانِيٌّ نسبة الى البصرة والدمهر وهجر
وطيٍّ وصنعاء وزوحاء وبهراء وفُرَيْس وهُدَيْل وتَيْف
والبُجْرَيْنِ والبادية واليمن

واعلم انه ما يجري مجرى النسبة فيُستغنى به عنها ان يُسَيَّ
الاسم على مثال فاعل او فعَّال كنامرولان وعطار
وخمار لباع النمر واللبن والطر والخنجر.

وهو كثير في

الاستعمال



الْبَابُ الْعَاشِرُ

فِي أَحْكَامِ آخِرِ اللَّكْمِ وَأَجْزَائِهَا وَفِيهِ خَمْسَةُ فصول

الفصل الأول

فِي الْمَقْصُورِ وَالْمَدُودِ

إِذَا خْتِمَ اسْمٌ مُمْكِنٌ بِالْفِ لَا زِمَةً كَالْتِمَافِهِ
 الْمَقْصُورِ^(١) . وَهُوَ يُقَاسُ مِنْ كُلِّ نَاقِصٍ يَطْرُدُ الْفَتْحَ قَبْلَ
 آخِرِهِ كَالْمَرْمَى وَالْمُصْطَفَى . وَكُلُّ أُنْثَى لِأَفْعَلٍ تَفْصِيلُ
 كَصُغْرَى وَطُولَى^(٢) . وَإِذَا خْتِمَ بِهَمْزَةٍ بَعْدَ الْفِ زَائِدَةٌ
 كَالسَّمَاءِ فَهُوَ الْمَدُودُ^(٣) . وَهُوَ يُقَاسُ مِنْ كُلِّ نَاقِصٍ^(٤)
 تَطْرُدُ زِيَادَةَ الْآلِفِ قَبْلَ آخِرِهِ كَالْعِطَاءِ وَالِاسْتِقْصَاءِ .
 وَكُلُّ أُنْثَى لِأَفْعَلٍ لَوْنٍ وَنَحْوِهِ كَزُرْقَاءَ وَحَوْلَاءَ . وَغَيْرُ
 ذَلِكَ مِنْهَا سَاعِيٌّ لَا ضَابِطٌ لَهُ

(١) قيدنا هذا الباب بالاسم احترازاً عن الفعل كترضى ونشأ
فلا يقال له مقدور او محدود. وقيدنا الاسم بالمتكسر احترازاً
عن نمره ومثي. وقيدنا الالف باللازمة احترازاً عن نحو رايت
اخاك وقام اياك فان الالف فيها غير لازمة لانقلابها بحسب
مقتضى الاعراب

(٢) يدخل تحت هذا التعميم المصدر الميمي واسم المكان والزمان
وقد اجتمعت في ثمانية بالمرئى. وكذلك اسم المفعول كأصطفى.
والمصدر غير الميمي كترضى وصيغة التفضيل كالأتملى والأعنى
والأثنى. وجمع فعلة بالضم والكسر كالرثى والذرى. وكلها مبنية
على فتح ما قبل الهمزة لانه ينتهي بقلب لاينها الياً منصورة
(٣) قيدنا الف بالمدود بترتبة احترازاً عن نمره فان الف
منثناة عن اصل

(٤) يدخل تحت مصدر المشاركة كالرمة. والمزيد في اواء همزة
قطر كالاعطاء او همزة وصل كالاقنائة. والاستيفاء او تاء
كالنائة. وما كان من امثلة المبالغة على فعال او مفعال كيكاف
وميعطاء ونحو ذلك مما يجري هذا المجرى. وكل ذلك مبني على
فتح حرف العلة طرفاً بهد الا ان لان ذلك بقضي بقاء همزة
على الوجه الذي قلبت فيه عين اسم الفاعل من الاجوف كقائل
وبائع. وقولنا كل اثني في كل من المتصور والمدود اي من
النافص وغيره من سائر الابواب. وقيدناها في المتصور بكونها

لأفعل التفضيل وفي المدود لأفعل اللون ونحو لان الأولى
قياسها القصر والناية قياسها المذ. فاحترزنا في كل منها عن
الأخرى. والمراد بنحو اللون العيب كمرجاء والحاجة كوداية. وأما
السماعي فهو النقي والدعوى وانتمزلى والكساء والصحراء
والقاصعاء وغير ذلك مما لا يحصى

الفصل الثاني

في احكام حروف العلة

لا تكون الف أصلية في الاسماء المتمكة^(١) والافعال
مطلقاً^(٢). وإنما تكون زائدة كالف ضارب وكتاب. أو
مقلوبة كالف قال وغزا بخلاف الواو والياء فانها
تتعان كل موقع^(٣) على الاطلاق

واعلم ان حرف العلة اذا وقع مع أكثر من
حرفين من اصول الكلمة فهو زائد. والأف هو أصل^(٤)
كثوب. أو ملوب عن أصل كباب

(١) قيدنا الاسماء بالتمكة احترازاً عن نحو ذا وإذا فان
الالف أصلية فيها

(٢) اي المشتقة والجمامة كسسى وساء للذم
 (٣) اي ان كل واحدة منها تنفع اصلاً ككور وميل ومقلوبة
 عن اصل كوسير وميزان. وزائدة كصور وككرم
 (٤) اي وان لم يكن مع ثلاثة احرف فصاعداً من اصول
 الكلمة حكم باصالي لان وضع الكلمة لا يكون على اقل من ثلاثة
 احرف حرف يُبتدأ به وحرف وُقف عليه وحرف يتوسط بينها.
 فلو قدرنا حرف العلة زائداً في ما كان على ثلاثة احرف لزم ان
 يكون موضوعاً على حرفين بخلاف الوضع المفروض

الفصل الثالث

في احكام الحركة والسكون

لا يجتمع اربع حركات متوالية^(١) في كلمة واحدة او ما
 هو كاللغة الواحدة. فان عرض اجتماعها اعترض
 دونة بالسكون كما في يضرب وضربت ونحوها^(٢). ولا
 يُبتدأ بالساكن. فان عرض الابتداء به جي قبله بهزة
 الوصل كما في اضرب ونحوه^(٣). ولا يلتقي ساكنان في
 أثناء الكلام^(٤) ما لم يكن اولها حرف لين والثاني مدغماً
 في كلمة واحدة^(٥) كمادة ودوية. فان عرض التقاءهما في

غَيْرِ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ صَحِيحًا حُرُكٌ بِالْكَسْرِ
كَاضْرِبِ الْعَبْدِ^(١) مَا لَمْ يَكُنْ مَدْعَاً فَيُحْرَكُ الثَّانِي^(٢).
فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَضْمُومًا كَمَدٍّ جَازَتْ فِيهِ الْحَرَكَاتُ
الثَّلَاثُ^(٣). وَالْأَوَّلُ فَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ. وَإِنْ كَانَ مُعْتَلًّا فَإِنْ
دَلَّتْ عَلَيْهِ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهُ حُذِفَ كَقُلْ^(٤). وَالْأَوَّلُ حُرُكٌ
بِمَا يَجَاسُ كَاخْشَوْنَ. وَعَلَى ذَلِكَ يَجْرِي الْقِيَاسُ الْأَوَّلُ
فِي مَا نَدْرُ لِعَارِضٍ كَالِاتِّبَاسِ بِالْمَفْرَدِ فِي نَحْوِ اضْرِبَانِ^(٥).
وَأَعْلَمُ أَنَّ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ الْأَرْبَعَ لَا يُعْتَبَرُ فِي نَحْوِ
ضَرَبَكَ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ لَا يَتَّحِدُ بِالْفِعْلِ كَضَمِيرِ
الْفَاعِلِ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَفْعُولِ^(٦). وَالْحَرَكَةُ الْعَارِضَةُ
لَا تُعْتَبَرُ مُطْلَقًا فَلَا يَرُدُّ مَعَهَا الْمَحذُوفُ لِإِلْقَاءِ السَّاكِنِينَ
فِي نَحْوِ قُلِ الْحَقُّ لَعْدَمِ الْأَشْدَادِ بِهَا فَهِيَ فِي حُكْمِ
السَّكُونِ. وَقَسَّ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

(١) أَيُّ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ بَيْنَهَا

(٢) أَيُّ إِذَا عَرِضَ اجْتِمَاعُ الْحَرَكَاتِ الْأَرْبَعَ مُتَوَالِيَةً اعْتُرِضَ

دُونُ اجْتِمَاعِهَا بِالسَّكُونِ. وَذَلِكَ أَمَّا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ كَضَرْبٍ

او في ما هو كالكمة الواحدة كَصَرْتُ فان اصلها بفتح الصاد في الاول والباء في الثاني كما علت في ما مرّ. فالتزم السكون فيها فراراً من توالي الحركات الاربع

(٢) المراد بنحو اضرب ماضي ما فوق الثلاثي وامره ومصدره نحو اجتمع اجتماعاً واستخرج استخراجاً بصيغة الماضي والامر فان همزة الوصل تزداد في اولها للتوصل الى المطلق بالسكون. ومن ثمّ تحذف في المضارع ولا تزداد في الامر المصدر بمحرك كمّ وسافر ونحوهما

(٤) اي في الوصل احترازاً عن الوقف فان ذلك سائغ فيه. وقد علت ان حرف اللين يشمل ما كان قبله حركة تجاسة وقد مثلنا له بمادة. وما لا تجانه حركة ما قبله وقد مثلنا له بدوية تصغير دابة

(٥) احتراز عن نحو اضربون موكلاً بالنون وهي كلمة اخرى فيجب فيه حذف الواو فراراً من التفتاء الساكنين

(٦) اسيفة الامر فاء يُعتبر فيه الباء واللام ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها في اللفظ

(٧) اي يحرك الاول الصحيح بالكسر الا اذا كان مدغماً فيبقى على سكونه محافظة على الادغام ويحرك الثاني دفعاً للسكونين

(٨) اي اذا كان ما قبل الساكنين مضموماً كمّ بلنظ الامر ولم يمدّ جاز في الثاني الضم اتباعاً لما قبلها. وانفتح طلباً للتخفيف.

الكسر على اصل تحريك الساكن فان كان ما قبلها مفتوحاً
 كحَقَّقْ او مكسوراً كفَرَّ جاز الفتح والكسر على ما مرَّ في المضموم
 وامتنع الضم لفقد الاتباع

(٩) اي ان كان الساكن الاول معتلاً فان كان قبلة حركة
 نجاسة حذف اعتياداً على دلالة تلك الحركة عليه نحو قُلْ وخَفْ
 وبع. وان كانت الحركة التي قبلة لاجناسة لم يُحذف لان
 الحذف لا يكون بلا دليل. فيحرك بالحركة المجازية له نَأْخِشُونَ
 للجماعة تضم الواو واخشين للوننة بكسر الياء

(١٠) اي لا ياء آف القياس في حذف المعتل الذي يدل عليه
 حركة ما قبله الا في بنو اضربان امرأ اللاتين مؤكداً بالنون. فانه
 لو حذفت منه الالف على القياس عادت النون الى فتحها
 لسقوط الالف التي كان الكسر بمصاحبتهما فالتبس حينئذٍ بامر
 المفرد لاستوائهما في اللفظ. ولذلك يتبنون فيه الالف بخلاف
 القياس وهو نادر لا يبني عليه حكم. ومن هذا القبيل فعل
 جماعة الاماث الموكد بالنون نحو لا تضره ان فانهم يزيدون فيه
 الالف لتحمين اللفظ وان أدى ذلك الى مخالفة القياس

(١١) قَبَدْنَا الحركة بالعارضه احترازاً عن نحو قوموا فان
 الحركة كالوضعية في سائر بخلاف قل الحق فانها قد عرضت
 لالتقاء الساكنين فكانها لا حركة. ومن ثم لم تُرد الالف
 المحذوفة من رَمَتْ في قولك المرأتان رمزاً لان حركة التاء قد

عرضت لالتقاء الساكنين ايضاً فلم يُعتدَّ بها ولذلك تكون في
حكم السكون

الفصل الرابع

في ما يتفق لفظاً ويختلف خطاً

اذا كانت الالف المتطرفة ^(١) ثالثة مقابوة عن
الواو كُتِبَت الفاء كالعَصَا وَغَزَا. وَالْأَكُتِبَت يَاءٌ
كَالْفَتَى وَرَمَى وَالْحُبْلَى وَيَرْضَى مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا يَاءٌ
فَتُكْتَبُ الْفَاءُ كَالدُّنْيَا. وَإِذَا كَانَتِ الْهَمْزَةُ مُتَحَرِّكَةً فَإِنْ
وَقَعَتْ أَوَّلًا كُتِبَت بِصُورَةِ الْآلِفِ كَأَكْمَلٍ وَإِصْبَعٍ.
وَإِنْ تَوَسَّطَتْ فَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا الْفَتْحُ كُتِبَت بِحَرْفِ
حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا كَسُؤَالٍ وَضِيَالٍ. وَالْأَفْجَرُ حَرَكَتُهَا
كَلُومٍ وَيَسْأَلُ. وَإِنْ نَطَرَتْ فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مُتَحَرِّكًا
كُتِبَت بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ كَقَرَأَ وَظِيءٌ. وَالْأَكُتِبَت
بِصُورَةِ عَلَامَةِ الْقَطْعِ ^(٢) كَجَزْ وَضَوْءٌ وَشَيْءٌ. فَإِنْ كَانَتْ
سَاكِنَةً كُتِبَت بِحَرْفِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا مُطْلَقًا كَبُؤْسٍ
وَرَأْسٍ وَذَيْبٍ. وَإِذَا لَحِقَتْ تَاءُ التَّانِيثِ آخِرَ الْفِعْلِ

كُتِبَتْ بصورتها كقامت ويُقال لها المبسوطة. وإذا
لحقت آخر الاسم فإن كان مفردًا كُتِبَتْ هاءً منقوطةً
كقائمة ويُقال لها المربوطة. وإن كان جمعًا فإن كان
سالمًا كُتِبَتْ مبسوطة كقائمات. أو مكسرًا فمربوطة
كقضاة

واعلم أن الالف والهمزة متى كُتِبَتَا بصورة الياء
لا تُنْقَطان باعتبار لفظهما كما أن الناء متى كُتِبَتْ
بصورة الهاء تُنْقَطُ باعتبار لفظها

(١) فيما الالف بالمنطرفة احترازًا من نحو فتاك ورماء.
وبكونها ثالثة لأنها إذا كانت فوق الثالثة لم تُكْتَبْ بالالف
ولو كان أصلها الواو إلا في ما استثنيناه. ودخل تحت قولنا والاء
كُتِبَتْ إلى آخره الالف المقلوبة عن الياء كالنقى ورمى وعن
الواو كبرى والرائدة كالحبلى وأما إذا وقع قبلها ياء فيكتبونها الهاء
كرامة اجتماع ياءين في الخط. واستثنى بعضهم من ذلك ما كان
علمًا يحكى فيكتب بالياء تمييزًا للعلمية عن غيرها

(٢) أي علامة قطع الهمزة المرسومة في أول الكتاب على أول
حرف من قولنا أخطأ الهجاء. وفي رسم الهمزة تفاصيل شتى

لا موضع لاستيفائها هنا ومعظمها يرجع الى ما ذكرناه

الفصل الخامس

في ما يكتب ولا يُقرأ وما يُقرأ ولا يكتب

تُكتب الالف ولا تُقرأ بعد واو الجمع المتطرفة^(١)
 لازمة في الفعل كضربوا وجائزة في الاسم المشتق منه
 كجاء ضاربوا زيد. وبعد تنوين فتح^(٢) في غير ممدود ولا
 مؤنث بالتاء كرايت زيدا وهذه عصا ورخي وعلى
 ذلك همزة الوصل في الدرج كما علمت^(٣). وتقرأ الالف
 ولا تُكتب وجوبا بعد همزة بصورتها^(٤) في الكلمة
 كما رُب. والواو جوازا في مثل ذلك كرؤس^(٥)

واعلم ان من هذا القيل ما يقاس كما رايت وهو
 المراد في هذه الرسالة. ومنه ما يحفظ كزيادة الواو في
 عمرو غير منصوب^(٦) وحذف الالف من اسم الجلالة
 واجتماع الامرين في أولئك^(٧). وهو ما يطول استيفاءه
 لعدم الضابط فلا يطابق ما نحن عليه^(٨)

(١) قِيدَما واو المجمع بالمتطرفة احترازاً من نحو ضربه
ويضرون وجاء الضارون وضاروهم. وهي انما تلحق الفعل
والاسماء المشاركة له حملاً عليه كما رايت في التمثيل. فلا تكتب
في نحو جاء بنو نعيم

(٢) يشمل نموين الفخ ما كان فتحه اعرابياً كرايت زيداً او ثنائياً
نحو ايها وعصاً وفتى. واحترزنا بغير المدود والمونث بالهاء عن
نحو لبست رداء واشتريت جبة فلا تكتب الالف فيها

(٣) اي انها تكتب ايضاً ولا تقرأ في الدرَج وهو خلاف الابتداء
كما بينها على ذلك في اول الكتاب. ولا تُحذف في الخط ايضاً
الا في نحو قلت للرجل لئلا تلتبس اللام الاولى معها بلا المافية
(٤) اي بعد همزة مرسومة بصورة الالف كما رب وماك ونسأل.

وقيدما ذلك بكونها في الكلمة احترازاً عن نحو الرجلان قرأ
باثبات الالف خطأ بعد الهمزة لانها من كلمة اخرى

(٥) اي فيما اذا وقعت بعد همزة مرسومة بصورة الواو في
الكلمة ايضاً كما في نحو رؤس ومنوّد بخلاف نحو الرجال قُتِلُوا
اي صفروا وذلوا فان واو الجماعة فيه من كلمة اخرى

(٦) اي اذا كان مرفوعاً او مجروراً نحو جاء عمرو ومررت
بعمرى. فان كان منصوباً لم تُكتب نحو رايت عمراً

(٧) لان فيها واواً تُكتب ولا تقرأ والفاء تقرأ ولا تُكتب

(٨) لان ذلك كثير في الاستعمال. واكثره باسقاط الالف

خطاً كالرحمن والملائكة والسموات وهرون واسحق واسماعيل
 والحرث وثلاثة وثلاثين وهنا وهذه وهذان وهؤلاء
 وذلك ولكن وغيرها مما يُنفاد اليه ولا
 يُقاس عليه لانه اصطلاح
 لا ضابط
 له



كتاب النسي

في اعراب الكلام واحكامه وفرو عشرة اواب وخاتمة

البنيا الاول

في حقيقة النحر وجزاء الكلام وفرو نصلان

الاول ١٥٠

في حقيقة النحر وما يتركب منه

النوع علمه باصول اُترب بها احوال او اخر الكليم
اعرابا وبناء. وموضوع ما تركب من مفرداتها^(١) وهي
تنقسم الى ما يدل على معنى في نفسه وهو الاسم
والفعل^(٢) كما علمت. وما يدل على معنى في غيره وهو
الحرف كما ستعلم. وفي كل من ذلك كلام مستف عليه
بالتفصيل

واعلم ان المركب اذا افاد فائدة يصح السكوت

عليها فهو الكلام. وعليه مدار هذه الصناعة

(١) لان الكلم المنردة لا حظ لها من الاعراب قبل التركيب
لنقد العامل المنقضي له

(٢) اي ما يدل على معنى باعتباره في نفسه لا باعتبار امر
خارج. فتكون دلالة مستقلة من غير حاجة الى انضمام كلمة
اخرى اليه. ومن ثم قيل ان الحرف يدل على معنى في غيره اي
باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه لعدم استقلاله بالمفهومية

الفصل الثاني

في احكام التركيب

التركيب المفيد انما هو التركيب الاسنادي. وهو
ما دل على نسبة تامة^(١) بين الجزئين. واركانه الاسماء
والافعال دون الحروف. غير ان الاسم يسند ويسند
اليه كزيد قائم. والفعل يسند ولا يسند اليه كقام زيد.
واما الحرف فلا يسند ولا يسند اليه لكن يوتي به معها
لمعنى كالمصاحبة في نحو خرج زيد باهله^(٢)

(١) يخرج سائر المركبات الغير الاسنادية كالمركب الاضافي
 نحو عبد الله والزهري كعدي كريب والنفيدى كالحويان الناطق .
 فان كل هذه المركبات في حكم المفردات لعدم افادتها بدون
 انضمام غيرها اليها كقام عبد الله ونحو ذلك فتكون النسبة
 فيها ناقصة

(٢) اي ان الحرف انما يوثق مع الاسم والفعل

لمعنى كعنى المصاحبة المستفاد من الباء

في قولك خرج زيد باهله

اي خرج مصاحاً لهم

فلا يكون ركناً

للاسناد



الباب الثاني

في الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وفيه ستة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الاعراب والبناء واحكامها

الاعراب تغيير احوال او آخر الكلم لاخلاف
العوامل الداخلة عليها. غير انه قد يكون ظاهراً كقام
زيد ورايت زيدا ومررت بزيد. وقد يكون مقدراً كقام
الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى. وتقيض البناء
وهو لزوم آخر الكلمة حركة او سكوناً لغير عامل او
اعتلال^(١) كلزوم حيث للضم ولدن للسكون

واعلم ان العامل المقتضي للاعراب لا بد منه على
كل حال^(٢). فان لم يكن لفظاً كالفعل فهو معني
كالابتداء. وكله لا بد له من أثر. فان تعدد تأثيره في

لفظ المفعول ولو تقديرًا كما في المبني أثر في محله

(١) احتزنا يكون الازوم الذي ذكرناه لغير اعتلال من نحو
الغنى فان اخره يلزم السكون ولكن لاعتلاله بقلبه الفاء وهي
لا تقبل الحركة فليس ذلك من قبيل البناء
(٢) أي ان العامل الذي ينتضي هذا التغير لا بد منه سواء
كان التغير ظاهرًا ام مقدّرًا وكان المفعول معرّبًا ام مبنيًا. فان
لم يكن العامل لفظًا كالنعل في نحو قام زيد فلا بد ان يكون
معنى كالابتداء في نحو زيد قائم. وكل واحد منها لا بد ان
يكون له أثر في مفعوله ظاهرًا كما في قام زيد او مقدّرًا كما في
قام الغنى. فان تعدّد تأثيره على كلا الوجهين كما يتعدّد ذلك في
المبني نحو جئت من لدن زيد أثر في محله فيقال ان لدن في
محل الجزم لدخول عامل الجزم عليها

الفصل الثاني

في اوجه الاعراب والبناء وعلقاتها

الاعراب رفع ونصب وخفض وجزم وهو يجري
على الاسماء والافعال دون الحروف. غير ان الاولين
منه يشتركان بين القيلتين^(١). والخفض يختص

بالاسماء. والجزم يختص بالافعال. والبناء ضم وفتح وكسر وسكون. وهو يجري على الكلم الثلاث^(١). غير ان الضم والكسر يختصان بالاسماء والحروف. وغيرها يشترك بين الجميع

واعلم ان الضم والكسر في نحو ضربوا واضرب كما لو افعين حشوا لاتحاد الضمير بالفعل كما علمت فلا ينقضان حكم البناء^(٢). فان اتصلت بالفعل ياء المتكلم فصل بينها بنون ثقي آخره من الكسر لعدم الاتحاد كضربني ويضربني. ولذلك يقال لها نون الوقاية

(١) يريد بالاولين الرفع والنصب. والقيلتين الاسماء والافعال. اية ان الرفع والنصب يدخلان الاسم والفعل مشتركين بينهما نحو زيد يريد ان يضرب عمرا. وهذه الاربعة التي ذكرناها هي القاب الاعراب. واما في البناء فالضم يستعمل بازاء الرفع وكذلك الفتح بازاء النصب وهم جراً
(٢) اردنا بالكم الثلاث الاسم والفعل والحرف فان البناء

يكون في كلٍ منها غير ان الضم والكسر يختصان بالاسم بحيث
وامس وبالحرف كمد وجبر والفتح والسكون يشتركان في الجميع.
فيكونان في الاسم كآين ولدن وفي الفعل كقام وقم وفي الحرف
كرب وهل

(٢) استدراك على قولنا ان الضم والكسر يختصان بالاسم
والحرف. فنقول ان ضم الفعل في نحو ضربوا وكسره في نحو
اضربي لا ينفص هذا الاختصاص. لان المعبر انما هو بناء اخر
الفعل المجرد بنفسه وهو قد صار فيها بمنزلة الحشو لاتحادها
بالضمير كالكلمة الواحدة فضم الاول للمناسبة الواو وكسر الثاني
لمناسبة الياء. ثم استدركا على ذلك في عدم التزام المناسبة مطلقاً
بقولنا فان اتصلت بالفعل ياء المتكلم الى اخرو. اي ان الياء
لا تفقد بالفعل لكونها لا تنفع فاعلاً فلا يصح معها ما صح مع ياء
المخاطبة من الاعتبار. واذلك يفصل بينها وبين الفعل بالنون
ليلاً يلزم كسر اخرو حيث يُعتبر اخراً بالحقيقة

واعلم ان هذه النون يفصل بها ايضاً بين الياء وبعض
المحروف المتصلة بها نحو متي وعني وانتي وكأنتي ولكني ولينتي
ولعني. غير انها لازمة مع من وعن وغالبة مع ليت وقليلة مع
لعل ومجبر فيها مع البواني. وتلحق من الاسماء لدن وقد وقط
وما بمعنى حسب فيقال لدني وقدني وقطني. غير انها غالبة
مع لدن وقليلة مع ما يليها. وجاز تركها مع الافعال الخمسة

الرفوعة نحو يضرباني ويضربوني، فان كانت منصوبة أو مجزومة
وجبت النون كن يضرباني ولم يضربوني

الفصل الثالث

في احكام الاسم في الاعراب والبناء

الاصل في الاسم ان يكون معرباً^(١) لكنه قد يُبنى
على خلاف الاصل^(٢). والبناء فيه قد يكون لازماً في
كل حال كبناء الضمائر فانها لا تنفك عنه مطلقاً.
وقد يكون عارضاً في بعض الصور كبناء المنادى.
فانه اذا فارق النداء عاد الى الاعراب

(١) لانه لا يزال متردداً بين المعاني التركيبية كالمعالية والمفعولية
وغيرها فاحتاج الى الاعراب لبيان هذه المعاني بخلاف الفعل
والحرف لانها يلزمان موقعاً واحداً فلا ينتقلان الى الاعراب
(٢) انما يكون ذلك اذا شبه الحرف اما في الوضع كالموضوع
منه على حرف او حرفين مثل التاء والياء وهو وحي في الضمائر.
او في المعنى كالمشتمل منه معنى من معاني الحروف المستعملة مثل
اسماء الاستفهام نحو من واين. او من المعاني التي كان حتمها ان
تؤدى بالحروف كاسماء الاشارة نحو هذا وهولاء. او في عدم

الاستقلال كاللازم الافتقار الى غيره مثل الاسماء الموصولة نحو
الذي والتي. او غير ذلك مما لا موضع لاستيفائه في هذه الرسالة.
غير ان هذه المشابهة قد تكون لازمة له كما في الاسماء المذكورة
فيكون البناء لازماً. وقد تكون عارضة عليه كتضمن المادسة
معنى حرف الخطاب فيكون البناء عارضاً

الفصل الرابع

في احكام الفعل في البناء والاعراب

الاصل في الفعل ان يكون مبنياً لكثرة قد يُعرب
على خلاف الاصل. والاعراب فيه انما يكون في
المضارع. غير انه اذا اتصلت به نون الاناث او نون
التوكيد عَرَضَ عليه البناء معها. فاذا فارقهما عاد الى
الاعراب. واما الماضي والامر فالبناء لازم فيهما على
الاطلاق. غير ان صورة البناء قد يعرض عليها
الاختلاف^(١) كما علمت في تصريفها

واعلم ان المضارع اذا فصل بينه وبين نون التوكيد
ولو تقديراً كما في نحو هل تضربن^٢ للخطابة امتنع

بِنَاءُهُ. وَإِنَّمَا تُحَذَفُ نُونُ الْأَعْرَابِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ كَرَاهَةً
لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ

(١) أَيِ إِنْ بَاءَ الْمَاضِي يَمْحُولُ عَنِ الْفَتْحِ تَارَةً إِلَى الضَّمِّ كَضَرَبُوا
وَتَارَةً إِلَى السَّكُونِ كَسَرَتُ. وَبَاءَ الْأَمْرِ يَمْحُولُ أَيْضًا عَنْ
السَّكُونِ تَارَةً إِلَى الضَّمِّ كَاضْرِبُوا وَتَارَةً إِلَى الْفَتْحِ كَاضْرِبَا وَتَارَةً إِلَى
الْكَسْرِ كَاضْرِبِي. وَهِيَ فِي كُلِّ ذَلِكَ بِمُخْرَجَانِ عَنْ صُورَةٍ بِنَائِيَّةٍ
إِلَى أُخْرَى

(٢) أَيْ إِنْ الْمَضَارِعَ الْمُؤَكَّدَ بِالنُّونِ لَا يُبْنَى إِلَّا عِنْدَ انْتِصَالِ
بِهَا. فَإِنْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا لَفْظًا نَحْوَ هَلْ تَضْرِبَانِ أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوَ هَلْ
تَضْرِبِينَ امْتَنَعَ سَائِغُهُ فَكَانَ مُعَرَّبًا. وَالْوَجْهُ فِي الْعَاصِلِ الْمَقْدَرِ أَنَّ
الْأَصْلَ هَلْ تَضْرِبِينَ فَلَمَّا لَحِقَتْهُ النُّونُ صَارَ هَلْ تَضْرِبِينَ. فَاجْتَمَعَ
فِيهِ ثَلَاثُ نَوَاتٍ أَحَدَاهَا نُونُ الْأَعْرَابِ وَالثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ النُّونُ
الْمُدْغِمَةُ وَالنُّونُ الْمُدْغَمَةُ فِيهَا مِنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْمَشْدُودَةِ. فَحُذِفَتْ
نُونُ الْأَعْرَابِ اسْتِثْنَاءً لِتَوَالِي النَوَاتِ الَّتِي عَبَّرْنَا عَنْهَا بِالْأَمْثَالِ
فَصَارَ هَلْ تَضْرِبِينَ بِتَشْدِيدِ النُّونِ. وَحِينَئِذٍ لَمْ يَكُنْ سَاكِنًا بَيْنَ
بَاءِ الْمُخَاطَبَةِ وَالنُّونِ الْمُدْغِمَةِ فَحُذِفَتْ الْيَاءُ فَصَارَ هَلْ تَضْرِبِينَ.
فَكَانَتْ الْيَاءُ مَحْذُوفَةً لَفْظًا لَكِنَّمَا ثَابِتَةٌ تَقْدِيرًا لِأَنَّهَا ضَمِيرُ الْفَاعِلِ.
وَلِذَلِكَ امْتَنَعَ بِنَاءُ الْفِعْلِ. وَعَلَيْهِ يُقَاسُ هَلْ تَضْرِبِينَ لِلْجَمَاعَةِ. وَإِنَّمَا
هَلْ تَضْرِبَانِ فَقَدْ عُرِفَتِ الْوَجْهَ فِي اثْنَاتِ الْفِعْلِ مَا مَرَّ فِي أَحْكَامِ

الحركة والسكون. والوجه في حذف نون الاعراب منه بما ذكرناه هنا في مسألة هل تضربن. والفعل في كل هذه الصور معرب لا بناء فيه

الفصل الخامس

في التنوين واحكامه

من الاسماء ما يلحقه التنوين^(١) بعد الحركة. وهو نون ساكنة تزداد في آخره لفظاً لا خطأ فيعبر عنها بتكرار رسم الحركة المقترنة بها. والتنوين اقسام اشهرها تنوين التمكن. وهو يلحق الاسم الامكن مفرداً كرجل او جمع تكسير كرجال. دلالة على امكنته كما ستعلم. وتنوين المقابلة. وهو يلحق جمع المونث السالم كمونات مقابلة لنون مذكوره كمونين. وتنوين العوض. وهو يلحق صيغة منتهى الجموع المنقوصة رفعاً وجراً كجوار عوضاً عن الياء المحذوفة منها. وما سوى ذلك محفوظ او نادر^(٢)

واعلم ان هذه الصيغة تحذف منها الياء للتخفيف^(٣)

فَيَعْوِضُ عَنْهَا بِالتَّنْوِينِ. وَأَمَّا غَيْرُهَا مِنْ مَعْتَلٍ الْآخِرِ
فَإِذَا نُوِّنَ يُحْدَفُ حَرْفُ الْعِلَّةِ السَّاكِنِ مِنْ آخِرِهِ
لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّنْوِينِ ^(١) كَقَاضٍ وَفَتًى -
غَيْرَ أَنَّ الْيَاءَ تُحْدَفُ لَفْظًا وَخَطًّا بِخِلَافِ الْآلِفِ فَانْهَآ
تُحْدَفُ لَفْظًا لَا خَطًّا كَمَا عَلِمْتَ

(١) لِأَنَّ مِنْهَا مَا لَا يُنَوَّنُ كَالْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَةِ وَالْغَيْرِ الْمَصْرُفَةِ. وَارْدَنَا
بِالْأَسْمَاءِ الْإِمَّاكِئَةِ الْمَعْرُوفِ الْمَصْرُفَةِ كَمَا سَنَعَلِمُ. وَقَوْلُنَا رَفْعًا وَجَرًّا كَجَوَارٍ
لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا تَثْبِيَتْ بِآئِهِ مَفْتُوحَةٌ غَيْرُ مَنْوُوتَةٍ كَرَايَتِ جَوَارِيٍّ
(٢) ارْدَنَا بِالْمَحْفُوظِ نَحْوِ تَنْوِينِ كُلِّ وَبَعْضٍ عَوَضًا عَنِ الْمُضَافِ
إِلَيْهِ نَحْوِ كُلِّ يَمُوتُ أَيْ كُلِّ أَحَدٍ وَتَنْوِينِ بَعْضِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ
نَحْوِ صَمٍ وَمَهٍ فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. وَارْدَنَا بِالنَادِرِ
نَحْوِ تَنْوِينِ غَيْرِ الْمَنْصَرَفِ لِإِنْجَاسِهِ أَوْ لِحُضُورِ الشَّعْرَةِ فَانَّهُ لَا
يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي تَدْوِيرٍ

(٢) هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ. وَإِنَّمَا عَوِضَ عَنْ يَأْتِيهِ الْمَحْذُوفَةُ بِالتَّنْوِينِ
جَبْرًا لِمَا فَاتَهُ مِنَ صِغَةِ الْجَمْعِ بِحَذْفِهَا

(٤) أَيْ أَنَّ الْمَعْتَلَّ الْآخَرَ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الصِّغَةِ كَالْقَاضِي وَالْفَتَى
يُحْدَفُ مِنْهُ عِنْدَ تَنْوِينِهِ حَرْفُ الْعِلَّةِ الَّذِي لَزِمَهُ السُّكُونُ لِاسْتِغْنَالِ
الضَّمَّةِ أَوْ الْكُسْرَةِ عَلَيْهِ كَيَاءِ الْقَاضِي أَوْ لِعُدُّهِ الْحَرَكَةَ عَلَيْهِ كَالِفِ

التي فراراً من التفاء الساكنين بينة وبين التنوين . فيقال جاء
فاضٍ وفَتَى بتنوين الضاد والتاء . وقولنا كما علمت اشارة الى ما
مرّ في اخر كتاب التصريف من قرأنا ان الالف تكتب ولا
نُقرأ في نحو هذه عصاً وفَتَى فإِرجع اليه

الفصل السادس

في احوال الاسم من جهة الاعراب والبناء
الاسم إما متمكن في الاسمية وهو المعرب . وإما غير
متمكن فيها وهو المبني^(١) . والمتمكن إما أمكن وهو ما
يجري عليه جميع حركات الاعراب مُنَوَّنًا على الاصل
كما رابت ويقال له المنصرف . وإما غير امكن . وهو ما
لا يلحقه الكسر والتنوين^(٢) بخلاف الاصل كما ستري .
ويقال له الغير المنصرف

واعلم ان التنوين المُعْتَبَرُ هنا انما هو تنوين
التمكين^(٣) . وهو الذي به يكون الاسم منصرفاً . بخلاف
غيره فانه لا يمتنع في هذا الباب

- (١) لان المبني قد ضعف فيه جانب الاسمية لمشاينته المحرف
 كما مر فلم يبق له تمكّن فيها
 (٢) اي انه يقتصر فيه على الضم والفتح غير منون فلا يكسر
 ولا ينون كبقية الاسماء المعربة
 (٣) اي ان التنوين الذي لا يلحق الاسم الغير المصروف انما
 هو تنوين التمكين لانه يكون علامة الامكنية له في
 الاسمية . بخلاف تنوين العوض في نحو جوار
 وتنوين المقابلة في نحو عرفات فانه
 يلحق الاسم الغير المصروف
 اذ لا تعلق له
 بالامكنية .



الباب الثالث

في الاسم الذي لا ينصرف وفيه اربعة فصول

الفصل الاول

في موانع الصرف

يمنع الاسم من الصرف بالوصفية او العلمية اذا
صَحِبَ احداها العدل او وزن الفعل او زيادة الالف
والنون . او صَحِبَ العلمية التركيبُ او العجبة او
التأنيث بالناء . فان كان مؤنثا بالالف او مجموعا على
صبغة متتهى المجموع امتنع بكلٍ منها وحده

هنا نقسم هذه العلل المانعة الى ثلثة اقسام . الاول ما يصاحب
كل واحد من الوصفية والعلمية وهو العدل ووزن الفعل
وزيادة الالف والنون . والثاني ما يصاحب العلمية فقط وهو
التركيب والعجبة والتأنيث بالناء . وكل منها لا يمنع الا بانضمامه

الى صاحبه. والثالث ما لا يحتاج الى مصاحبة آخر وهو الف
 الثانية مقصورة او ممدودة وصيغة منتهى الجموع
 واعلم ان هذه الصيغة تناول كل ما بعد الف جمع حرقان
 او ثلثة احرف او سطرها بآ ساكنة. فيدخل تحت الاول نحو
 دراهم ومساجد وخوانم وجداول وصحائف واصابع وعذارى
 ومطايا وما اشبه ذلك. ويدخل تحت الثاني نحو بساين
 ومصايح وقوارير وطواويس واماطيل وقناديل ونظائر ذلك
 من الجموع الموازنة له

الفصل الثاني

في ما يصحب الوصفية والعلمية من المواضع

العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية دون
 معناها. وهو يقع في الصفة كأخر فانه معدول عن
 آخر افعل تفضيل^(١). وفي العلم كزحل فانه معدول
 عن زاحل. وكذلك وزن الفعل. وهو ان يكون الاسم
 موازنًا له مع احدى زوائده^(٢) او مع اختصاص الوزن
 به كأحمر صفة وشمع علمًا. فانها على وزن أكرم وقدم.
 وكذا زيادة الالف والنون مع فتح الفاء^(٣) في الصفة

كسكران وعثمان غير أنه يلزم الصفة مطلقاً ان تكون قد وُضِعَت للوصف. وان لا يكون مؤنثها بالناء كما رايت. فان لم تكن كذلك انصرفت كأربع ادا وُصِفَ به فانه موضوع للعدد. وكذا مان فان مؤنثه ندمانة

(١) اشرنا بقولنا افعل تفضيل الى ما سبق في تصريف الاسماء المشاركة للفعل من لزوم افعل التفضيل للافراد والتذكير وقد استوفينا الكلام عليه في الشرح هناك. وهذا الاستعمال مطرد فيه ما لم يكن مضافاً الى معرفة او مقترناً بال فيتصرف نحو زيد افضل الرجال وهذا فُضِلَ النساء وهو الرجل الافضل وهي المرأة الفضلى فكان القياس ان لا تستعمل اخرى مفردة ولا مجموعة الا باحد هذين الطرفين. ولما عُذِلَ عن هذا الاستعمال امتنع الصرف لاجتماع العدل والوصف

اقول وما يمتنع بالعدل والوصفية صيغة فُعال ومفعَل في العدد من واحد الى اربعة باتفاق النحاة. والى عشرة عند الكوفيين. فيقال جاءَ النومُ اُحاداً او مَوْحِداً وثُلاثاً او مَثْنى وهم جراً. والاصل جاءوا واحداً واحداً واثنين اثنين. فلما عُذِلَ عن هذا الاستعمال امتنع الصرف

(٢) قيدنا موازنة الفعل بكونها مع احدى زوائده احترازاً من

نحو حَسَنَ وجمعه فان مجرد موازنتها للفعل لا يؤثر في منع الصرف. والمراد بزوائد الفعل المحروف التي تزداد في اوله كالهزة والنَاءُ واليَاءُ في نحو اُحْمِدُ وَتَغْلِبُ وَيَشْكُرُ. وقد مثلنا لذلك باحمر في الصفة ومثلنا لاختصاص الوزن بشتر علماً لفرس وهو على صيغة خاصة بالفعل

(٢) قيدنا صيغة فعلاّن بفتح الناء في الصفة لانها لو لم تكن مفتوحة الناء لم تمتنع كخصان بخلاف العلم فانه يمتنع مع الضم كعثان ومع الكسر كهمران. وقولنا يلزم الصفة مطلقاً الى اخره اي يلزمها مع وزن الفعل او زيادة الالف والنون ان تكون من اصل وضعها صفة. فلا يمتنع نحو ارب وصفوان اذا وُصِفَ بها على اتخاذ الاول بمعنى ذليل والثاني بمعنى قاسٍ لان الاول موضوع للحيوان المعروف والثاني للصخر الاملس. ويلزمها ايضاً ان لا يكون مؤنثها بالناء فلا يمتنع نحو اُرمَلُ وُصَوَّحان اي بابس الظهر لان مؤنثها ارملة ووصوحانة

الفصل الثالث

في ما يختص بصاحبة العَلَمِيَّة

التركيب تأليف الاسم من كلمتين. وشرطه ان يكون مزجياً معرب الجزء الثاني كعَلَمِيَّ كَرِبٌ. وهو يستأثر بالاعلام دون الصفات. وكذلك العُجْمَةُ. وهي

ان يكون الاسم من غير الاوضاع العربية . وشرطها
 ان تكون علماً في الاصل زائداً على ثلثة احرف^(١)
 كيوسف . وكذا التانيث بالتاء ظاهرة كفاطمة وطلحة .
 او مقتدرة في ما زاد على الثلثة كزينب . او تحرك اوسطه
 من الثلاثي كسقر . فان سكن كمند جاز فيه الوجهان

(١) قيدنا التركيب بالمرجي ليخرج عنه الاضافي نحو عبد الله
 فانه منصرف . والاسنادي نحو تابط شراً فانه مجكي على اصوله .
 وقيدنا المرجي بكونه معرب الجزء الثاني احترازاً من نحو خمسة
 عشر وسبويه فان الجزء الثاني مبني في الاول على الفتح وفي
 الثاني على الكسر . فلم يبق الا نحو معدي كرب وحضرموت
 وتعلبك . وهذا يعرب جزؤه الثاني غير منصرف ويبني جزؤه
 الاول على الفتح ما لم يكن اخره ياء كما في معدي كرب فيبنى
 على السكون

(٢) لانما لو لم تكن علماً في لغة الاعجام ثم حدثت عليها العلمية
 عند العرب كبرجق اذا سمي به رجل لم تمنع . واختلفوا في الثلاثي
 المتحرك الوسط منها نحو شتر اسم حصن والاكثر على منعه .
 وفي الساكن الوسط منه كروح والاكثر على صرفه
 ومثلاً لمونث التاء بفاطمة اسم امرأه وطلحة اسم رجل تنيهاً

على منعه مطلقاً باعتبار تانيث الاسم دون اعتبار المسمى

الفصل الرابع

في ما يمنع بنفسه

تستقل بمنع الصرف الف التانيث حيثما وقعت^(١)
مقصورة كسكرى ومرضى. او ممدودة كخنساء
واصدقاء. وكذا صيغة منتهى الجموع كدراهم ودنانير.
ما لم تلحق مصحوبها التاء كصياقلة فلا يمنع
واعلم ان ما لا ينصرف اذا اُضيف او دخلته
الالف واللام جرّاً بالكسرة^(٢) كمررت بافضل العلماء
وقس عليه

(١) أي في كل اسم وقعت فيه نكرة كسكرى وصحراء او
معرفة كسلى وخنساء. مفرداً كما رايت او جمعاً كمرضى واصدقاء
(٢) بناءً على الخلاف الواقع فيه. لان منهم من يقول انه
حيثما يكون منصرفاً. ومنهم من يقول انه لا يزال باقياً على
امتناعه. وفي كل من المذهبين تعليل لا موضع له هنا. وقولنا
جرّاً بالكسرة يمشى على كليهما

الباب الرابع

في احكام الاعراب والمعربات وفيه اربعة فصول

الفصل الاول

في احكام الاعراب

الاعراب قد يكون بالحركات وهو الاصل. وقد يكون بالحروف وهو الفرع. والاصل في الاعراب بالحركات ان يرفع المعرب بالضممة. وينصب بالفتحة. ويخفض بالكسرة. ويجزم بالسكون. وما خرج عن ذلك مما ستراه فهو فرع عنه. وكل ما أعرب به على غير الاصل فهو يستعمل بطريق النيابة عن اصله^(١).

(١) هنا يشمل الحروف وهي الواو والالف والياء والنون. وما خرج عن اصل الاعراب بالحركات وهو النصب بالكسرة والخفض بالفتحة والجزم بالمحذف كما سيبي. وكل من ذلك

يستعمل بالنيابة عن اصله كناية الواو عن الضمة والكسرة عن الفتحة. وهكذا البواقي

الفصل الثاني

في مواطن الاعراب بالحركات

الاعراب بالحركات يكون في الاسم المفرد
 كالرجل. وجمع التكسير كالرجال. وجمع المؤنث
 السالم كالموثنيات. والفعل المضارع المجزئ عن الضمير
 البارز المرفوع كيضرب. فيرفع كل ذلك بالضمّة
 جميعاً. ويُنصب بالفتحة الأجمع المؤنث السالم
 فبالكسرة كرايت المومنيات. ويخفض الاسم بالكسرة
 إلا ما لا ينصرف فبالفتحة كمررت باحداً. ويجزئ الفعل
 بالسكون إلا المعتل الآخر فيحذف آخره كلم يدع
 واعلم ان هذا الحذف لا يعد من الاعراب
 بالحروف لان المحذوف من اصول الكلمة^(١). لكنه لها
 كان لا يظهر فيه اثر الجزم لفقد الحركة الظاهرة
 حذف للدلالة عليه

(١) لما كان هذا المحذف يوم انه من قبيل الاعراب بالحروف لان المحذوف حرف لا حركة دفعنا هذا الوم نقولاً لان المحذوف من اصول الكلمة. اي ان المحذوف للجزم ينبغي ان يكون علامة للرفع خارجة عن بنية الفعل كالضمة في نحو يضربُ والمون في نحو يضربان بخلاف اخر الفعل المعتل فاء من اصول الفعل وهو لم يكن علامة للرفع. لكنهم لما رأوا استواء صورته في حالة الرفع والجزم لعدم ظهور الضمة عليه فرقوا بينهما بمحذف آخر. وقيل على ان جرمة محذف الضمة المقدرة فيكون المحذف عند دخول الحازم لا و

الفصل الثالث

في مواطن الاعراب بالحروف

الاعراب بالحروف يكون في الاسماء الخمسة. وهي ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مال. فترفع بالواو كقام ابوك. وتنصب بالالف كرايت اباك. وتخفّض بالياء كمررت بابيك. وفي المثني. فترفع بالالف كقام الرجلان. وينصب ويخفّض بالياء كرايت الرجلين ومررت بالرجلين. وفي جمع

المذكر السالم. فيُرفع بالواو كقام المؤمنون. ويُنصب
ويُخَفَضُ بالياء ايضاً كرايت المؤمنين ومررت
بالمؤمنين. وفي الافعال الخمسة وهي يفعلان وتُفعلان
ويفعلون وتُفعلون وتُفعلين. فترُفعُ باثبات النون
كما رايت. وتُنصب وتُجزم بحذفها كلم يضربا ولن
تقوموا

واعلم ان الاسماء الخمسة لا تُعرَب هذا الاعراب
الا اذا كانت مفردة مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم^(١)
كما رايت. فان لم تكن كذلك أُعْرِيت كسائر الاسماء

(١) لانها اذا كانت مثناة كأتوبن او مجموعة جمعاً سالماً
كأئين او مكسراً كآماء او كانت مصغرة كأبي او مضافة الى
الياء كأبي أُعْرِيت. الحروف التي يُعرَب بها المثني والجمع
والحركات التي يُعرَب بها جمع الكسبر والمفردات ظاهرة او
مقدرة بحسب مقتضى الحال كبقية الاسماء

الفصل الرابع

في تقدير الاعراب

إذا كان آخر المعرب^(١) ألفاً كالفتي ويخني قدِّرت عليه الحركات بأسرها لتعذر ظهورها على الألف. وإذا كان واواً بعد ضمة كيدعو أو ياءً بعد كسرة كالقاضي ويرمي. قدِّرت الضمة والكسرة فقط^(٢) استثقالاً لهما. فإن حُذِفَ آخره كقاضٍ قدِّرت الحركة على المذوف كما تُندَر على الثابت^(٣). ولا تقدير في غير ذلك إلا لعارض^(٤) كالإضافة إلى ياء المتكلم في شو غلامٍ وضاربي مرفوعاً. فتقدَّر الحركة في الأول لا لتزام الكسرهناك^(٥). والواو في الثاني لقلبها ياءً. وقس على ما ذكرنا لم يذكر

(١) أطلقنا المعرب لشمول الاسم والفعل وقيدنا الواو بكونها بعد ضمة والياء بكونها بعد كسرة احترازاً من نحو دلي وظني فإن الاعراب بأسرها يظهر فيها كالصحيح

(٢) هذا مخرج للفتحة لانها تظهر فيها
 (٣) اي نُقَدِّر الضمة والكسرة على ياء قاضي المحذوفة كما
 نُقَدِّران على ياء القاضي الثانية
 (٤) قولنا الألعاصي يتل الاضافة التي ذكرناها في الاسماء.
 ودخول بون التوكيد في الافعال الخمسة نحو هل تضربان فانها
 نُقَدِّر فيها بون الرفع المحذوفة لتوالي الامثال كما مر. وارجو
 بقولنا صاربي تشديد الياء جمع ضارب سالها مضافا الى ياء
 المتكلم. وقيدناه كونه مرفوعا لانه حينئذ يكون بالواو فتُقَدَّر
 فيه كما سيجي *

(٥) اي لان كسر ما قبل الياء ملتمزم قبل دخول العامل
 فتُقَدَّر عليه جميع الحركات. وهو مذهب الجمهور
 (٦) اي نُقَدَّر الواو في صاربي المرفوع لان اصله صاربوي
 فقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم
 على قياس الاعلال الذي

عرفته في

ما



البنا الخالص

في تكبير الاسم وتعريفه وفيه ستة فصول

الفصل الاول

في حقيقة النكرة والمعرفة

الاسم اما نكرة وهي ما دلَّ على مسمًى شائع في جنسه^(١) كرجل. وهي الاصل^(٢) في الاسماء. واما معرفة وهي ما دلَّ على مسمًى بعينه كزيد. وهي فرع النكرة واعلم ان المعرفة تقتصر في الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمعرف بال^(٣) والمقصود بالنداء والمضاف الى معرفة. ولكل من ذلك احكام ستقف عليها

(١) اي على مسمًى مشترك بين افراد جنسه لا يختص به واحد دون اخر كرجل فانه يُطلق على كل ذكر بالغ من الناس

(٢) لان المسمى يكون نكرة في اول امره كإنسان مثلاً ثم يتعين بغيره يمنع الاشتراك كريد فيصير معرفة. وبهذا الاعتبار يقال انه فرع النكرة

(٣) خرج بقولنا المَعْرِفَ بِأَلْ نَحْوِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَالْعَبَّاسِ من الاعلام التي دخلت عليها أَلْ كما ذكرناه فانها من باب العلم لان باب المَعْرِفَ بِأَلْ لانها كانت معرفة قبل دخولها فلم تؤثر فيها تعريفه ومن هذا القبيل المقصود بالنداء نحو يا رجل مراداً به رجل معين. فانه قد صار معرفة بقصد المتكلم له وتخصيصه اياه دون غيره من الرجال بخلاف نحو يا زيد فان المنادى فيه كان معرفة قبل النداء فلم يتعرف به

الفصل الثاني

في الضمير واحكامه

الضمير ما وُضِعَ لمتكلم او مخاطب او غائب. وهو اما متصل بعامله كما علمت. واما منفصل عنه كما ستعلم. غير ان من المتصل ما يختص بالرفع. وهو ما لزم الاسناد اليه بارزاً او مستتراً ما مر في تصريف الافعال^(١). ومنه ما يشترك بين النصب والجر. وهو

يَاء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغيبة لمختبين
 بعلامات الفروع^(١) كضربني ومربك وكرمك وهلم
 جراً. ومنه ما يشترك بين الاحكام الثلاثة. وهو نا
 كعنا وزارنا ومررنا. واما المنفصل فمئة ما يلزم
 الرفع. وهو انا ونحن في التكلم. وانت وانتما
 وانتم وانتن في الخطاب. وهو وهي وهما وهم وهن في
 الغيبة. ومنه ما يلزم النصب وهو اياي واياك واياه
 وفروعها. وكلة لا يسوغ الا عند تعذر المتصل^(٢) نحو
 انت الحق واياك نعبد

واعلم ان المرفوع من الضمير المتصل يستتر في ما
 يرفعه من الاسماء ايضاً كالضارب والمضروب^(٣).
 وحكم الغائب مطلقاً ان يعود الى متقدم لفظاً نحو
 زيد في داره او رتبة نحو في داره زيد^(٤). والهاء منه اذا
 لم تلحقها الالف^(٥) تضم ما لم تقع بعد كسرة او ياء ساكنة
 فتكسر نحو مررت به وعليها ويرميهم. وقس عليه

(١) أي ما لا ينفك عن اسناد الفعل اليه. وهو يشمل ما وقع فاعلاً أو نائب فاعل كنه المتكلم وواو الجماعة ونون الأماث. وكذلك المستتر منه كيقوم وتُدعى. ومن في قولنا ما مر في نصريف الأفعال للبيان لا للتبعض لأننا لم نذكر غيره هناك

(٢) المراد بعلامات الفروع علامات التانيث والتثنية والجمع وهب الكسرة والالف كضربك ومر بها. والميم مع الالف كضربها. وبدونها كضربهم. والنون كضربهن. وأعلم أن في ضمير المؤنثة الغائبة خلافاً. فمنهم من يقول أن الضمير هو مجموع الهاء والالف. ومنهم من يقول أن الضمير هو الهاء مفتوحة والالف زائدة لتقوية الفتحة الفارقة بين المذكر والمؤنث. وعليه الجوهري في الصحاح حيث يقول أن الهاء تكون كناية عن الغائب والغائبة فتقول ضربة وضربها. وهو المختار. ولعله الأولى جرياً على الخطاب فإن له ضميراً واحداً للمذكر والمؤنث مفروقاً بعلامة خارجية

(٣) أي أن كلاً من الضمير المنفصل مرفوعاً ومنصوباً لا يسوغ الاتيان به إلا إذا لم يمكن الاتيان بالمتصل كما إذا وقع مبتدأ أو أريد تقديمه لغرض فإن المتصل لا يثبتاً به ولا يتقدم على عامله. وقد يفصل الضمير مع إمكان اتصاله في بعض الصور نحو اعطيتك آية مع إمكان اعطيتك. ولم تعرض له لفتة وكثرة التفصيل فيه كما هو دأبنا في هذا الكتاب

(٤) في هذا إشارة الى استنارو في الفعل كما ذكرنا في كتاب التصريف. والاسماء تتمل الصفات كما مثلنا والمصادر المائبة عن افعالها نحو حمدًا لله. واسماء الافعال نحو صة وحذار فان في كل من ذلك ضميرًا مرفوعًا به على الفاعلية كما في الضارب او على اليابة كما في المضروب ولذلك مثلنا بهما

(٥) اي ان الضمير عائد الى زيد وهو مناخر في اللفظ لكنه متقدم في الرتبة لانه مبتدأ كما ستعلم في ما به

(٦) احتراز من نحو مررت بهما. ومثلنا للياء الساكنة نقولنا عليها ويرميهم نسيها على ان المعتبر انما هو سكون الياء مع قطع النظر عن حركة ما قبلها

الفصل الثالث

في العلم

العلم ما وُضع لمعين لا يتناول غيره. وهو ينقسم باعتبار نفسه الى مفرد كريد. ومركب كعبد الله. وباعتبار مسماه الى شخصي كما رايت. وجنسي^(١) كاسامة للاسد. فان تصدر باب كابي بكر او أم كأم عامر فهو كنية. والا فان افاد رفعة كرين العابدين او ضعة كانف الناقة

فهو ثَقَبٌ. والألف هو اسم^(١). وإذا اجتمع أحدهما مع الاسم تقدمت الكنية كآبِي حَفْصٍ عُمَرُ. وتأخر اللقب كهرون الرشيد

واعلم أن العلم المركب قد يكون إضافياً كما بعد الله فيكون معرب الجزئين. وقد يكون مزجياً كما عِدِي كَرِب فيكون مبني الجزء الأول مطلقاً معرب الثاني^(٢) ما لم يكن اسم صوت^(٣) كما في سيبويه فيبني أيضاً

(١) العلم الجسدي ما وُضِعَ لماهية الجس الحاضرة في الذهن كأسماء للأسد وتعالى للثعلب. وهو في التعبيرين مثل اسم الجس المعروف بلام الحقيقة. فإذا قلت أسمية أجراً من تعالى كان بمنزلة قولك الأسد أجراً من الثعلب

(٢) وإذا اجتمع الاسم مع الكنية كان تابعاً لها في الأعراب. وإما مع اللقب فإن كانا مرددين كسعيد كُرْز جائر الاتباع والإضافة حيث لا مانع منها كما في الحرث كُرْز. ولا تعين الاتباع (٣) أي أنه يُعَرَّب غير مصرف كما علمت. والجزء الأول منه يُبْنَى على الفتح ما لم يكن آخره ياء كما في معدي كرب فيبني على السكون (٤) المراد باسم الصوت ويه وهو مبنى على الكسر فيقال

جاء سيويه بكسر الهاء

ومن مركبات الاعلام المركب الاسنادي وهو المقول عن
جملة كتاب بَطْ شَرًا. وحكمة ان لا يتغير لفظه عما نُقِلَ عنه فيقال
جاء تَابَطْ شَرًا ومررت بَتَابَطْ شَرًا لفظًا واحدًا. ولكن يكون في
عمل ذلك الاعرب الذي اقتضاه العامل كما في سائر المبنيات

الفصل الرابع

في اسم الاشارة

اسم الاشارة ما وُضِعَ لمشار اليه. فان كان قريباً^(١)
فهو ذا المذكر منه. وذاً لمثناه. وذو للموئنة. وتانٍ
لمثناها. وأولاءً لجمعها. وإن كان بعيداً فهو ذلك وتلك
لمفردية^(٢). وذانك وتانك لمثناها. وأولئك لجمعها.
فان أُريدَ المتوسط اشير اليه بما لحنته الكاف دون
اللام كذاك وتيك. وتدخلها التنبيه على ما للتقريب
من ذلك مطلقاً. وما للمتوسط مفرداً كذا وهاتيك
ونحوها

واعلم ان من اسماء الاشارة ما يختص بالمكان

وهو هنا للقريب وهناك وهناك لك لغيره^(١) وكل ذلك
مبنى في كل حال . غير ان ما وُضع للمثنى يكون
بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً كقام هذان ورايت
هاتين . وهو تغيير بناء^(٢) عند الجمهور كتغيير صيغ
الضمائر المنفصلة بحسب مواضعها من الاعراب

(١) اي فان كان المشار اليه قريباً فاسم الاشارة ذا للذكر منه
(٢) اي ان ذلك لمفرد المذكر وتلك لمفرد المؤنث
(٣) اي هناك للتوسط وهناك للبعيد . ويستعمل للبعد
ايضاً ثم يفتح التاء والميم المشددة

(٤) اي ان هذا التغيير الذي يقع فيه ليس تغيير اعراب كما
في نحو قام الرجلان ورايت الرجلين بل تغيير بناء كما تغيير
الضمائر المنفصلة فيقال ما في الرفع واياها في النصب . وانما قلنا
عند الجمهور لان في ذلك خلافاً . فان منهم من يقول انه معرب
لانتقاض البناء بما عارضة من التثنية التي هي من خواص الاسماء
ومذهب الجمهور انه ليس بمثنى حقيقة لان التثنية تقتضي
قبول التذكير وهو لا ينفك عن تعريفه . وانما جاء على صورة
المثنى فجعلوه بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً . ولذلك قلنا ما
وُضع للمثنى اي للاثنتين المشار اليهما ولم نقل المثنى لئلا تلزم

حقيقة التثنية والاعراب

الفصل الخامس

في الاسم الموصول

الموصول ما لا يتم جزءاً من الكلام إلا بصِلَةٍ وعائِدٍ^(١). وهو الذي للمذكر. واللذان لثَناء. والذين لجمع. والتي للمؤنثة. واللتان لثناها. واللواتي لجمعها. ومن وما وأي وأل للجمع^(٢). وكل ذلك مبني مطلقاً سوى أي فإنها تُبنى على الضم إذا أُضيفت وحُذِف صدر صلتها^(٣) نحو عجبتني أيهم قائم. وتعرب ان لم تكن كذلك^(٤). وحكم ما وُضع للثنى هنا حكمه في الإشارة^(٥). وأما الصِلَة فحكمها ان تكون صفةً محضةً مع أل كجاء الضارب والمضروب. وجملة خبرية مع غيرها مشتملة على ضمير يطابق الموصول كجاء الذي قام أبوه. أو شبه جملة وهو الظرف والمجرور كعرفت ما عند القوم. وقرأت ما في الكتاب. وقس عليه

(١) اي ما لا يصير جزءاً تاماً من الكلام كالمبتدأ والفاعل ونحوهما

(٢) اي ان هذه الموصولات مشتركة للفرد والمثنى والمجموع مذكراً وموثلاً بخلاف الذي وفروعه فان لكل مقام واحداً منها مختصاً به

(٣) اي ان كل هذه الاسماء مبنية في كل حال الا ما استثنينا منها وهو أي فانها تُبنى بشرط، والمراد بصدر صلها الضمير المصدرة به الصلة كما سترى

(٤) هنا يدخل تحته ثلث صور. احداها ان تُضاف ويُذكر صدر الصلة نحو يعجبي ايم هو قائم. والثانية ان لا تُضاف ولا يُذكر صدر الصلة نحو يعجبي اي قائم. والثالثة ان لا تُضاف ويُذكر صدر الصلة نحو يعجبي اي هو قائم. وفي تعرب في كل هذه الصور بخلاف الصورة التي ذكرناها

(٥) المراد حكمة في البناء كما مر في مثنى الاشارة. واما الذين فهي مبنية على الياء وقد دخلت تحت قولنا وكل ذلك مبني مطلقاً. وقيدنا صلة ال بالصفة احترازاً من الموصوف كالرجل وقيدنا الصفة بالهضة احترازاً ما غلبت عليه الاسمية كالتفاضي او دل على تفضيل كالاحسن فان ال فيها حرف تعريف. واختلف في الصفة المشبهة كالحسن فقيل ال فيها موصولة وقيل حرف تعريف ايضاً. وفي كلا المذهبين كلام لا موضع له هنا

وقيدنا صلة غير ال بالحجة احترازاً من المفرد نحو جاء
الذي فاعم. وقيدما الجملة بالحدية وهي المحملة الصدق والكذب
احترازاً من الانشائية نحو جاء الذي هل تحب. فان كل ذلك
لا يصلح ان يكون صلة

الفصل السادس

في المعروف بأن

اذا لم يكن مصحوباً بأن مما يقع صلة لها كما علمت
فان كان معهوداً كما في قولك اشتريت فرساً ثم بعته
الفرس فهي حرف لتعريف العهد. والّا فلتعريف
الجنس كما في قولك الرجل افضل من المرأة وهي في
جميع احوالها^(١) تعاقب التنوين^(٢) فلا يجتمعان في اسم
مطلقاً. واما المنادى والمضاف فسياتي الكلام على
كلٍ منها في مكانه

واعلم ان الاسم لا يستحق الاعراب الا بعد
التركيب^(٣). والواقع منه في التركيب اما عمدة^(٤) في
الكلام وهو الفاعل ونائبه والمبتدأ وخبره. وله من

الاعراب للرفع. واما فضلة وهو المفعول^(٥) والمستثنى
والحال والتمييز. وله النصب. واما بينهما وهو المضاف
اليه^(٦). وله الخفض. غير ان من ذلك ما يختلف
حكمة^(٧) لعارض كما ستري. وسياتي بسط الكلام على
كل ذلك بالتفصيل

(١) هذا يشمل الموصولة والمحرّفة وهي العهدة والجسبة كما ذكرنا.
والزائدة كالداخلة على التمييز في قوله
رايتك لما ان عرمت وجوها

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
والداخلة على بعض الاعلام المنقولة للبح ما نُقِلَتْ عَنَّا كَالْحَسَنِ
والعباس. ولم تتعرض لما للدور الاولى مع تذوذه فيها وخروج
الثانية عما نحن بصدد لان الكلام في المعرف نال وهي لا تنيد
تعريفًا

(٢) هنا ماخوذ من معاقبة الرجلين في السر على مطية واحدة
اذا كان يركب هذا نارة وذاك اخرى فلا يركبان معًا
(٣) اي ان الاسم بمفرده كريد لا يستحق اعرابًا لعقد العامل.
واما يستحق الاعراب بعد تركيبه كما اذا قيل قام ريد او ريد
فانم

(٤) المراد بالعمدة ما لا يتركب الكلام بدونها كالفاعل والحبر ونحوهما بخلاف الفضلة لأنها لا تكون ركناً للاسناد

(٥) يتناول المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه

(٦) اية ان المضاف اليه متوسط بين العمدة والفضلة لانه نارة يكمل العمدة نحو قام غلام زيد. ونارة يكمل الفضلة نحو رايت غلام زيد. ويقع في موضع عمدة كسرني قدوم الامير. وفي موضع فضلة كهذا راكب الفرس

(٧) المراد بذلك المبتدا والخبر لعروض الواح عليها وبعض المناعيل لعروض النيابة عن الفاعل عليه كما سترى. وانما اتينا بهذه العبارة هنا لانتاقد اشرفنا على ذكر المركبات فجللناها كالمقدمة لها



الباب الخامس

في مرفوعات الاسماء ومتعلقاتها وفيه تسعة فصول

الفصل الاول

في الفاعل

الفاعل ما أُسند اليه فعلٌ تامٌ معلومٌ مقدّمٌ عليه^(١) كقام زيدٌ. فان تأخر عنه خرج عن الفاعلية. وإذا كان الفاعل مؤنثاً لحقت فعله علامة التانيث كقامت الجارية. فان كان منفصلاً عنه أو مجازياً ظاهراً جاز تركها كحضر المجلس امرأةٌ وطلع الشمس^(٢). وإذا كان مثني أو مجبوعاً جرّى الفعل معه عند الجمهور كما يجري مع مفردٍ نحو جاء الرجالان وقامت المومنات^(٣). فان كان المجموع لمذكر مكسراً جاز تانيث فعله كقامت الرجال^(٤). والفاعل مقدّمٌ على ما سواه

من متعلقات الفعل ما لم يُفَضَّ تقديمه الى اخلال
كفصل الضمير مع امكان اتصاله فيجب تاخيرهُ
كضربني زيدٌ. فان لم يكن موجباً لتاخيرهِ كما مرّ ولا
مانعٌ كالتباسه بالمفعول في نحو ضرب الفتى يحيى
جاز التاخير^(١) كضرب عمراً زيدٌ. وقس على كل ذلك

(١) قيدنا الفعل بالتمام احترازاً من الافعال الناقصة ككان
واخوانها فان ما تُسند اليه لا يُعدُّ فاعلاً لها. وقيدنا التام
بالمعلوم احترازاً عن المجهول في نحو ضُرب زيدٌ فان المسند
اليه نائبٌ عن الفاعل لا فاعلٌ

(٢) ابي اذا قيل زيدٌ قام لم يكن فاعلاً بل مبتدأً والفعل
خبراً له. وقيد ما الموث المجازي بالظاهر لانه لو كان مضمراً
لزمته العلامة فيقال الشمس طلعت

(٣) اي لم تلحق علامة التثنية والجمع فيقال جاء الرجال
وقام المومنون وجاءت المرأتان وقامت المومنات كما يقال جاء
الرجل وجاءت المرأة. وانما قلنا عند الجمهور لان بعض العرب
يلحق العلامة نحو قاما اخواك وجاءوا بنوك. وهي لغة شاذة
لا معول عليها ويُعبّر عنها بلغة اكلوني البراغيث

(٤) اي ان جمع التكسير المذكور يجوز الحاق التألف لفعلا بخلاف

مفرد وكفاست الرجال وقالت العلماء

(٥) اي ان الفاعل يُقدَّم على غيره من متعلقات الفعل الا اذا ادى تقديمه الى اخلال من حيث اللفظ كفصل الضمير مع التمكن من وصله في نحو ضربني زيد او عودوه على ما تاخر لفظاً ورتبة في نحو باع العبد سيده فيجب تاخيرها كما رايت لانه لو قدَّم لزم ان يقال ضَرَبَ زيد اي اي وباع سيده العبد وكلاهما مردود. او من حيث المعنى كإرادة حصر الفاعل نحو انما ضَرَبَ عمراً زيد. فلو قيل انما ضرب زيد عمراً كان المحصر للمفعول وهو خلاف المقصود

(٦) اي يجوز تاخير الفاعل اذا لم يكن لذلك مانع لفظي كضربتُ زيداً. فانه لو أُخِّرَ لزم ان يقال ضرب زيداً انا فانفصل الضمير مع امكان اتصاله. او معنوي كإرادة حصر المفعول نحو انما ضرب زيد عمراً. فانه لو أُخِّرَ كان المحصر للفاعل. ومن ذلك التباس احدهما بالآخر عند فقد القرينة نحو ضرب هذا ذاك. فيجب حفظ الترتيب مدلولاً فيه على الفاعل بالتفكير. فان وُجِدَت قرينة لفظية نحو ضرب عمراً زيداً او معنوية نحو فهم المعنى موسى جاز التاخير لعدم الالتباس واعلم ان قولنا ما أسند اليه اعم من ان يكون المسند اليه ظاهراً كقام زيد او مضمراً كقمت. وهكذا في سائر الابواب المهمة وقوع المفعول فيها مضمراً في حالة الرفع وغيره. وذلك

يُستفاد من قولنا في الفصل السابق ان الاسم لا يستحق الاعراب
الى اخره ولا يخفى ان الاسم يتناول الظاهر والمصغر
ومجري مع الفاعل مجرى الفعل في جميع احكامه كل ما
تضمن معنى الفعل كاسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرها نحو زيدٌ
قائمٌ ابوءُ وحسنٌ وجههُ. وهكذا في سائر الابواب. وانما
اقتصرنا هنا على ذكر الفعل اعتماداً على ما سنذكره في باب
احكام الفعل واعماله. وهو يعم جميع معمولات الاسماء فيغني عن
التكرار في افرادها

الفصل الثاني

في نائب الفاعل

قد يُحذف الفاعل لامرٍ كالجمل به فينوب عنه
في جميع احكامه ^(١) المفعول به مسنداً اليه مجهول فعله ^(٢)
كضرب زيد. فان كان الفعل يتعدى الى اكثر
من مفعول رُفع الاول نائباً وجري ما يليه على نصبه
نحو اعطى زيد درهماً ^(٣)

واعلم انه اذا لم يكن في الكلام مفعول به ^(٤) ناب
عن الفاعل ما صح الاسناد اليه لفظاً ومعنى من

ظرف او مصدر كسهرت ليلة العيد وقيل قول
حسن^(٥). وقس عليه

(١) اي في الرفع والناخر عن العامل وبقيّة الاحكام التي
ذكرناها في باب الفاعل

(٢) اي مجهول فعل الفاعل كما في نحو ضرب زيد عمراً فانه
اذا حُذِفَ الفاعل منه أُسند مجهول فعله الى المفعول به فيقال
ضرب عمرو

(٣) اي استمر على تصيبه بالمفعولية التي كان منصوباً بها.
وهو يشمل ما كان المصوب فيه واحداً كما في اعطى زيد درهماً
او اثنين نحو اعلم زيد عمراً فادماً

(٤) هنا يؤذن بان المفعول به هو الاولى بالنسبة عن الفاعل.
فاذا وجد كان هو النائب على الاصح والا جاز ان ينوب غيره
ما ذكرناه بعد ذلك

ولا يخفى ان المفعول به أعم من ان يكون صريحاً نحو
ضربت زيداً او غير صريح نحو مرت بزيدي كما سيأتي في باب
فدخل فيه نحو مرّ بزيدي ولذلك لم يتعرض لافراده بالذكر
طلباً للاختصار .

(٥) هنا ضابط جرى عليه بعض المحققين . وهو احتراز عما
لا يصح الاسناد اليه اما من جهة اللفظ كالظروف والمصادر

الغير المنصرفه اي التي لا يقع الظرف منها الا مفعولاً فيه نحو
لَدَى ولا يقع المصدر الا مفعولاً مطلقاً نحو سبحان الله. فانها
لا تقبل الاسناد اليها لانه يستلزم اخراجها عما وُضِعَتْ عليه.
واما من جهة المعنى كالظروف والمصادر الغير المختصة بوصف
او اضافة فان الاسناد اليها لا يفيد كما اذا قيل جُلِسَ مكانٌ
وقُضِيَ قضاءً لان المكان الميَمَّ يستلزم الفعل والمصدر الميَمَّ
يستفاد من الفعل فلا يفيد الاسناد اليها زيادةً في المعنى

الفصل الثالث

في المبتدا والمجر

المبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
للاسناد. والخبر هو الجزء المتمم فائدته^(١) من مفرد كزيد
قائم. او جملة خبرية مرتبطة به كزيد قام ابوه. او شبه
جملة كزيد عندك او في الدار. وحكم المبتدا ان يكون
معرفةً مقدّمةً. وعكسه الخبر. فان تخصّصت النكرة^(٢)
جاز الابتداء بها لقربها من المعرفة نحو رجل عالم
زارنا. واذا أُريد الحكم بمعرفة جاز الاخبار بها لوقوعها
في مظنة الجهالة كالنكرة^(٣) نحو هذا عبد الله. وقد

يُعَكَّس الترتيب لعارضٍ كحصر المبتدأ فيؤخر نحو ما
 في الدار الازيد^١. ووقوع الخبر ظرفاً لنكرة فيقدم نحو
 عندي غلام^٢. فان لم يكن للعكس موجب كما مر^٣. ولا
 مانع^٤ كوقوع المبتدأ استفهاماً نحو من في الدار او وقوع
 الخبر فعلاً له نحو زيد^٥ قام. جاز فيها نحو قائم^٦ زيد^(٤)
 واعلم ان المبتدأ قد يكون موصوفاً^(٥) يُسند اليه
 الخبر كما مر^٦ وهو الاصل. وقد يكون صفة تُسند الى
 مرفوعها الظاهر^(٦) بعد نفي او استفهام فتستغني به عن
 الخبر. غير انها ان كانت لاتصلح خبراً نحو ما قائم^٧
 أخواك وهل مضروب^٨ بنوك تعين الابتداء بها. فان
 صلت لمفرد نحو ما قائم^٩ زيد^{١٠} جاز الوجهان^(٧). وقد
 يدخل على المبتدأ والخبر ما ينسخ حكمها لفظاً ومعنى^(٨).
 وهو كان وان وظن وما يجري مجراه^(٩) ويقال لهن
 النواسخ. وسيأتي الكلام عليهن بالتفصيل

(١) اي المتم فائدة المبتدأ. ومن في قولنا من مفرد لليباب.

وقد عرفت الجملة الخبرية في باب الموصول، وقولنا مرتبطة بـ
اي بالمبتدأ كارتباطها بالضمير في قولنا زيد قام ابوه او بالاشارة
في قولك عبد الله ذاك اميرٌ وغير ذلك مما يُذكر في المطولات.
والمراد بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور وقد جمعناها في
قوانا عندك او في النار

(٢) اي جُعِلَتْ اخصّ ما كانت كما اذا وُصِفَتْ نحو عبدٍ
مومنٌ خيرٌ من مشركٍ او اضيفت نحو عدلٌ ساعةٌ خيرٌ من
عبادة الف شهرٍ. ولما كان المراد بتخصيصها تقريبها من المعرفة
اعتبروا العموم فيها من التخصصات نحو مهرٌ افضلٌ من بعيرٍ
لانها حينئذٍ تكون كالعرف باللام الجنسية، واكثر ما يكون
ذلك بعد النفي نحو ما احدث في النار او الاستثناء نحو هل شيخٌ
في المدينة. ولذلك قالوا ان مسوغات الابتداء بالنكرة كلها
ترجع الى الخصوص والعموم

(٣) لان المراد بالخبر افادة المخاطب ما كان بجملة وذلك
من شان النكرات. فاذا وقعت المعرفة في هذا المقام جاز الاخبار
بها لانها حينئذٍ تكون بالنسبة الى المخاطب في حكم النكرة
واعلم ان وقوع الخبر معرفةً مشروطٌ بكون المبتدأ معرفةً
ايضاً فلا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة، ولم تتعرض لذكر
هذا الشرط لان بناء الكلام في عبارتنا على خروج الخبر بنفسه
عن الاصل فيتضمن كون ذلك مع بقاء المبتدأ على اصله

(٤) وقوع الخبر ظرفاً يتناول وقوعه جازاً ومجروراً ايضاً نحو لي غلامٌ لان حكمها واحد في جميع الابواب. وقيدناه بكونه لذكره لانه لو كان لمعرفه لم يكن تقديمه واجباً. وقيدناه الخبر الواقع فعلاً بكونه للمبتدا لانه لو كان لغيره نحو زيد قام ابوه لم يمتنع تقديمه واعلم ان ما يوجب تاخير المبتدا ان يشتمل على ضمير ما اشتمل عليه الخبر نحو في الدار صاحبها. وما يوجب تقديم الخبر ان يكون اسم استفهام نحو اين الطريق. وما يوجب حفظ الترتيب ان يستوي الطرفان في التعريف والتذكير مع فقد القرينة نحو اخي رفيقي وافضل منك افضل مني. وقد اهلنا كثيراً من احكام هذا الباب بعضها لكرامة التطويل الذي لا يحتمل هذا الكتاب. وبعضها للاعتداد على ما ذكرناه او سذكروه من القوانين الكلية التي يرجع اليها في موافعها. وهكذا فعلنا في سائر الابواب طلباً للاختصار والتسهيل على المبتدئ

(٥) المراد بالموصوف ما يقابل الصفة اي يكون اسماً يوصف بغيره كما هو شأن المبتدا فان الخبر وصف له في المعنى. وفي قولنا وهو الاصل تلويح اعتذار عن افتصارنا عليه في التعريف لان الاصول احق بالاعتبار. والصفة في قولنا وقد يكون صفة تشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. ومرفوعها يشتمل ما كان فاعلاً لها نحو ما قائم اخواك او نائب فاعل نحو هل مضروب بنوك كما مثلنا

(٦) قيدنا المرفوع بالظاهر احترازاً عن الضمير المستتر في نحو ما قائمان اخواك. فان الصفة فيه قد رفعت ضمير الاخوين المستتر فيها لانها مثناة. ولو رفعت لفظها لكانت مفردة كما علمت في باب الفاعل. ومن ثم وجب ان تكون خبراً مقدماً وما بعدها مبتداً مؤخراً. ولما كان الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر في استقلاله توسعوا في ادخاله هنا تحت الظاهر. فيدخل في المسئلة نحو ما قائم انتما. وكل ذلك مشروطٌ بوقوع الصفة بعد النفي او الاستفهام. فان لم تقع بعدها تعين كونها خبراً مقدماً مطابقاً لما بعدها في الاعداد

(٧) قولنا غير انها الى اخره تقسيمٌ للابتداء بها في الوجوب والجواز. وقولنا لا تصلح خبراً اي لا تطابق المرفوع في الاعداد نحو ما قائم اخواك او بنوك فانها منردة والمرفوع غير منرد فلا تصلح خبراً له. واما ان صلحت خبراً للمفرد نحو ما قائم زيدٌ فيجوز ان تكون مبتداً وما بعدها فاعلاً اغنى عن الخبر. وان تكون خبراً مقدماً وما بعدها مبتداً مؤخراً

(٨) اي يغير حكمها اللفظي من جهة الاعراب والمعنوي من جهة الزمان وغيره مما سترى

(٩) المراد به اخوانه والحروف العاملة عمل البعض منهن كما سيأتي. وهذه العبارة جعلناها توطئة لورود التواضع في باب المرفوعات

الفصل الرابع

في كان واخوانها

هي كان وصار واصبح واضمح وظل وامسى وبات
وما زال وما برح وما انفك وما قتي وما دام وليس .
ويقال لها الافعال الناقصة^(١) . وكلها ترفع المبتدأ على
انه اسمها وتنصب الخبر على انه خبرها . شو كان العالم
جاهلاً وليس الجاهل كريماً . وقس ما بينهما . غير ان من
هذه الافعال ما لا يتصرف اصلاً وهو دام^(٢) وليس .
ومنها ما يتصرف شيئاً وهو المنفي^(٣) فانه يستعمل منه
مضارع فقط . وكلاهما يمتنع تقديم خبره عليه^(٤) . ومنها
ما يتصرف تماماً وهو البواقى ولا يمتنع فيه ذلك نحو
قائماً كان زيد . واما الاسم فحكمه مع الفعل حكم الفاعل
ومع الخبر حكم المبتدأ كما علمت^(٥) في قياس عليها

(١) يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تكفي بمرفوعها

كالافعال الثامة

(٢) اي دام الواقعة في هذا التركيب نحو لا احببك ما دمت

حيًا. وما الداخلة عليها مصدرية زمانية أي مدة دوام حيًا
(٢) اسبغ لا يقال ما حيًا دمت ولا ما قائمًا زال زيد. وإما
على الاسم فلا يمنع نحو ما زال قائمًا زيد

(٤) أي ان الاسم في هذا الباب يجري مع الفعل المستند اليه
يجري الفاعل في التزام التأخير عنه وتانيث العامل له وإفراجه
معه وهلم جرا. ويجري مع الخبر مجرى المبتدأ مع خبره وفي
التعريف والتذكير والتقديم والتأخير وجوبًا وجوازًا وإمتناعًا كما
عرفت هناك فلا حاجة الى التكرار

واعلم ان هذه الافعال ما عدا زال وفنى وليس تستعمل
تامة كبقية الافعال فتستغني عن الخبر ويكون مرفوعين فاعلا
كقولو

قد كان ما كان منا والله خير وايض

ويتصرف في كان ما لا يتصرف في غيرها من اشوائها.
فتقع زائدة نحو ما كان احسن زيدًا. ويجوز حذفها مع اسمها بعد
ان ولو الشرطيتين كقولو قد تبيل ذلك ان صدقا وان كذبًا
وقولو لا بأمن الدهر ذو بغى ولو ملكًا أي ان كان المتول صدقًا
ولو كان ذو البغي ملكًا. وينفع خبرها فعلاً ماضياً مقترباً بقند نحو
كان زيد قد حضر. ويجوز حذف نون مضارعها الجزور نحو
لم يك زيد قائمًا. وكل ذلك لا يتأتى في غيرها

الفصل الخامس

في كاد واخواتها

هي كاد واوشك وعسى وشرع وانشأ وطَفِقَ
وعَلِقَ واخذ وجعل في المشهور^(١). ويقال لها افعال
المقاربة. وهي تعمل عمل كان غير ان خبرها لا يكون
الافعالاً مضارعاً رافعاً ضميراً اسمها^(٢) نحو كاد الفارس
يسقط وجعل الشاعر يُنشد. والاكثر في عسى
واوشك اقتران خبرها بأن المصدرية نحو عسى الله
ان ياتي بالفتح. وعكسها كاد. وأما شرع واخواتها
فيمتنع ذلك في اخبارهنّ البتة. ولا يشتق من هذه
الافعال الامضارع ككاد واوشك^(٣). وكلها يحفظ
الترتيب معها على الاطلاق^(٤)

(١) من هذه الافعال كاد واوشك للمقاربة. وعسى للرجاء.
وشرع وما يليها للشروع. ولكن قيل لها افعال المقاربة تغليباً.
وانما قلنا في المشهور لان من افعال المقاربة كَرِبَ وهلّل ايضاً.
ومن افعال الرجاء حَرَى واخْلَوْنِي. ومن افعال الشروع

هَبْ واتدأ وقام وغير ذلك. ولكن المشهور منها ما ذكرناه
فاقتصرنا عليه

(١) لانه لا يجوز ان يرفع غدره فلا يقال كاد العارس يسقط
رحمة

(٢) هذا هو المشهور في الاستعمال. وتدرجي اسم فاعلي لاوتك
وايدر منه مجبة لكاد

(٤) اي ان جميع هذا الباب يتقدم الفعل فيه على الاسم والاسم
على المحر فلا يجوز الاخلال بالترتيب

الفصل السادس

في ما ولا المجازيتين

تُحَلُّ ما النافية على ليس عند اهل الحجاز^(١) فتعمل هذا
العمل بشرط حفظ النفي والترتيب. نحو ما زيد قائماً.
فان اتمقض النفي او اختلف الترتيب أهلت نحو
ما زيد الشاعر^(٢) وما قائم زيد^(٣). واما لا فان اريد
بها نفي الواحد^(٤) ألحقت بها في العمل. غير انه يشترط
فيها ان يكون معمولاً نكرتين نحو لا رجل حاضرًا.
وان اريد بها نفي الجنس فلها حكم اخر كما ستعلم

(١) قيدنا هذه اللغة باهل الحجاز لان التميميين يهلونها فلا
تعمل عندهم شيئا

(٢) اي بشرط بقاء معنى اللفظ. وقد فسرناه بقولنا فان انتقض
اللفظ ومثله بقولنا ما زيد الا شاعر فانه يقتضي اثبات
الشاعرية لزيد لا نفيها عنه

(٣) قولنا ما قائم زيد يجوز ان يكون زيد فيه مبتدأ مؤخرًا
او فاء لا اغنى عن الخبر كما علمت في باب المبتدأ

(٤) اي هي الواحد فقط من افراد الجنس. فاذا قيل لا
رجل في الدار كان اللفظ لوحود رجل واحد فيها واحتمل ان
يكون فيها رجلان او اكثر بخلاف التي يراد بها هي الجنس
فانها نفي الجنس بأسره حتى لا يرد معها هذا الاحتمال

الفصل السابع

في ان واخواتها

هي ان وان وكان ولكن وليت ولعل. ونسأل
لها المحررف المشبهة بالافعال. وهي تعمل عكس عمل
كان فتنصب الاسم وترفع الخبر نحو ان زيدًا قائم
ولعل الله غافر. وقس عليه. لكن ان المفتوحة المهمة
لا بد لها من عامل يتسلط عليها^(١) فتأول مع خبرها

بمصدرٍ وهو الضابط فيها^(١) نحو بلغني أن زيداً قادمٌ.
أي بلغني قدومُ زيدٍ. ويلزم الخبر التأخير في هذا
الباب ما لم يكن ظرفاً أو مجروراً فيجوز توسطه نحو أن
عندك أو في الدار زيداً. وقد تلحق هذه الحروف ما
الزائدة فتكتفينا عن العمل^(٢) نحو انما زيد قائمٌ. وتدخل
لام الابتداء على ما تأخر من معمولي^(٣) إن المكسورة^(٤) فلا
تُغير شيئاً من حكمه^(٥) نحو ان زيداً قائمٌ. وإن في الدار
الزيراً. وقس على كل ذلك

(١) هذا يشتمل العامل اللغوي نحو علت أنك محسنٌ والمعنوي
نحو عندي أنك فاضلٌ. فإن حاملها في الأول الفعل وفي الثاني
الابتداء. وفيدنا العامل بكونه يتسلط عليها احترازاً من نحو
قلت إن زيداً قائمٌ. فإن العامل معلقٌ عنها باللام الداخلة
على خبرها كما سنذكره في باب ظن فلا يتسلط عليها. ومن ثم
تكون مكسورة الهزة

(٢) أي إن تأويلها بالمصدر هو الضابط الذي تُعرف به
لها إن لم قبل التأويل كانت هي المكسورة الهزة. فإن اختلفت
التأويل وعدمه نحو أول ما أقول أني أحمد الله جاز الفتح على

نقدبر اول ما اقوله حمد الله . والكسر على تقدير اول ما اقوله
هذه العبارة التي هي اني احمد الله

(٢) قيدنا ما الداخلة على هذه الحروف بالزائدة احترازاً عن
الموصولة نحو ان ما عندك حسن اي ان الذي عندك حسن
والمصدرية نحو ان ما تحسن مشكور اي ان احسانك مشكور .
فانها لا تكفان عن العمل وانما تكف الزائدة نحو انما زيد قائم .
غير انهم اجازوا افعال ليست في هذه الحالة فقالوا ليما زيداً قادم
بالنصب

(٣) قيدنا المفعول بالمناخر اما كان او خبراً كما ملأنا لامتناع
دخولها على ما تقدم فلا يقال ان لزيداً في الدار
(٤) اي لا توتر فيه شيئاً لانها غير عاملة

واما بقية احكام هذا الباب فلم نتعرض لها لانها تقتضي
كلاماً طويلاً وقد تُقضى الى غرابة ليست من شان هذا الكتاب

الفصل الثامن

في لا النافية للجنس

نعمل لا النافية للجنس هذا العمل في النكرات
المتصلة بها . غير ان اسمها ان كان مضافاً او مشبهاً
بالمضاف نصب لفظاً نحو لا غلام سفر حاضر ولا

راكباً فرساً في الطريق . وإن كان مفرداً^(١) بُني على ما
 كان يُنصب به قبلها نحو لا رجل في الدار بالفتح^(٢) . ولا
 مسلمين في الجاهلية بالياء . غير أن جمع المونث السالم
 يجوز فيه البناء على الفتح أيضاً نحو لا طبيبات في البلد .
 فإن كان اسمها معرفة أو منفصلاً عنها أُلغيت^(٣) مكررة
 نحو لا زيد عندنا ولا عمرو . ولا في الدار رجل ولا
 امرأة^(٤) . فإن تكررت على حكمها^(٥) نحو لا حول ولا قوة
 إلا بالله جانرا أعمال المكررين^(٦) والغاؤها جميعاً .
 وأعمال أحداها والغاء الأخرى

واعلم أن المشبهة بالمضاف هو ما اتصل به شيء من
 تمام معناه معمولاً له كما رايت . أو لمتعلق به كالناطق
 بخير وما جرى مجراه^(٧)

(١) المراد بالمفرد ما ليس بـ ذاني ولا مسببة . فيدخل فيه
 المثنى والمجموع . وذلك يستفاد من ذكرنا له في مقابلة المضاف
 (٢) أي بيني المفرد وجمع التكسير على الفتح . والمثنى وجمع
 المذكر السالم على الياء . وجمع المونث السالم على الكسرة . وقد

نصصنا على الترتيبين الاولين حيث قلنا لا رجل بالفتح ولا مسلمين بالياء. واشرنا الى بناء جمع المؤنث على الكسرة بقولنا يجوز فيه البناء على الفتح ايضا. فيكون نصب المبني في هذا الباب محالاً كما هو شأن المبنيات الذي نهينا عليه في اول الكتاب

(٢) اي تطل عملها لفظاً ومملاً فيرفع الاسم بعدها بالابتداء

(٣) اي اذا تكررت مع كون اسمها نكرة متصلة بها

(٤) اي اعمال المكررة وهي الاولى والمكررها وهي الثانية

كقولهم المتضامنين للمضاف والمضاف اليه والمتعاطفين للمعطوف والمعطوف عليه. فيقال لا حول ولا قوة بفتح الاسمين. ولا حول ولا قوة برفعها. ولا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني. ولا حول ولا قوة برفع الاول وفتح الثاني. وفي المسئلة وجه آخر وهو نصب الثاني مع فتح الاول. ولم نعتد به لضعفه فان قوماً خصوه بالضرورة كتنوين المأدى المبني. وجعله بعضهم منصوباً باضمار فعل. واما اذا لم تتكرر لا في هذه الصورة فيتين بناء الاول. ويجوز في الثاني الرفع والنصب. فيقال لا حول وقوة بفتح الاول ورفع الثاني او نصيه

(٥) اي ان ما اتصل بالمشبه بالمضاف قد يكون معمولاً له كالفرس في قولنا لا راكباً فرساً فانه معمول الراكب. وقد يكون معمولاً لما تعلق به نحو لا ناطقاً بخير عندنا فان الخير معمول للباء التي تعلق بالناطق. وكلا هذين المعمولين لا

يتم معنى المشبه بالمضاف الأيهما. والمراد بقولنا ما جرى مجراه
نحو لا حسناً وجهته في الدار ولا عشرين درهماً عندي. وكذلك
لا نازلاً في الحج ولا صاعداً فوق المنبر وهلم جراً

الفصل التاسع

في ظنٍّ وإخوانها

هي ظنٌّ وحسبٌ وخالٌ وزعمٌ ورأى وعلمٌ ووَجَدَ
وما جرء مجراها^(١) ويقال لها أفعال القلوب. وهي
تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فتنصبها
جميعاً على أنها مفعولان لها. نحو ظننت زيدا صادقاً
ووجدت العلم نافعا وقس عليه. وقد توسط بينهما
أو تأخر عنها فيجوز أفعالها والغاؤها. غير أنه بخنار
الأعمال في المتوسطة نحو زيدا ظننت صادقاً والالغاء
في المتأخرة^(٢) نحو زيدٌ صادقٌ ظننت

واعلم أن كل ما تصرف من الأفعال الناسخة^(٣)
يعمل عمل الماضي منها فيجري مجراه في جميع الأبواب

(١) ابي ما دل على شك او يقين نحو نوسم وعد ودرى وجعل بمعنى اعتقد ونحو ذلك

(٢) اي ان المجزئين برفعان مبتدأ وخبراً ويكون الفعل في معنى الظرف فاذا قيل زيد صادق ظننت كان معناه زيد صادق في ظني . وحيث لا يكون له مفعول . وهكذا القول في الغاء المتوسطة

واعلم ان من احكام هذه الافعال التلبيق وهو ابطال العمل لفظاً لا معنى . وذلك انما يكون اذا اعترض دونها ماله صدر الكلام مثل لام الابتداء نحو علت لزيد قائم . وما النافية نحو ظننت ما زيد صادق واداة الاستنهام نحو ما علت آزيد عندك ام عمرو ما ارفع لفظاً في الجمع والمصب محلاً . ولم تتعرض له لدخوله تحت التنبيه الذي ذكره في اخر الباب التالي

ومن خصائصها جواز وقوع فاعلها ومفعولها ضميرين لواحد نحو علتني فاصراً بضم الياء اي علت نفسي بخلاف نية الافعال وقد تدخل همزة النفل على رأسه وعلم فتريدها مفعولاً ثالثاً نحو ارى الله الناس ايوب صابراً واعلم اياه صديقاً

(٣) هذا يشمل كان وكل ما يليها من الافعال . فيقال لا تكن بخيلاً . واعجبني كونك صادقاً . ولا يكاد الخيل بجود . واظن زيدا اميناً . وزيد مظنون شجاعاً . وهم جراً في البواقي



البنا السابع

في مصوبات الاسماء وفيه تسعة فصول

الفصل الاول

في المفعول المطلق

المفعول المطلق هو ما فَعَلَهُ الفاعل^(١) كضربة ضرباً. فان ساوے معناه معنى فعله كما رايت قبل لهُ المؤكّد. وان زاد عليه بافاده عدد كضربة ضربتين او نوع كضربة ضرب الظالم فهو المبيّن^(٢) واعلم ان كل ما دلّ على المصدر^(٣) الواقع في هذا الباب ينوب عنه فينتصب انتصابه كجلست قعوداً. وضربة ثلث ضربات. وقعدت القرصاء. وقس عليه^(٤)

(١) اي هو نفس الامر الصادر عن الفاعل. وذلك يستلزم

كونه مصدرًا كالضرب في المثال الذي ذكرناه فإنه هو نفس الامر الصادر عن الضارب

(٢) هذا تقسيم لهذا المعول فإنه قد يكون مساويًا للمعلول في المعنى كالضرب بالسنة الى صَرْب فإنه لا يزيد على معناه شيئاً ولكن يؤكد فقط ولذلك يقال له المؤكّد. وقد يكون زائداً عليه بدلالة على عدده لوقوعه كضربته ضربتين او ضربات او على نوعية له كضربته ضرب الظالم او ضرب المؤذّب. فإنه مع نصّه معنى الفعل بعيد بيان العدد او النوع ولذلك يقال له المبيّن

(٣) هذا يثبّل ما دلّ على حقيقته او عدده او نوعه. وقد مثّلنا للاول بما برادف في المعنى وللتاني بما يدلّ على عدده. وللتالث بما يدلّ على نوعه كما مرّ. وما يدلّ عليه ايضاً اسم الاشارة كضربته ذلك الضرب. واسم الآلة كضربته سوطاً. والصيغة كضربته اسدّ الضرب. وكذلك ما دلّ على كميته له او جزائره منه كضربته كلّ الصرب وعرفته بعض المعرفة ونحو ذلك واما نصرف المعول المطلق في التنبيه والجمع فقد مرّ الكلام عليه في نصريف الاسماء المشاركة للفعل فاعى عن التكرار

الفصل الثاني

في المفعول و

المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت
 زيداً. غير أن الفعل يصل إليه تارة بنفسه فيُنصب كما
 رايت ويُقال له الصريح. وتارة بواسطة الحرف فيجوز
 لفظاً وينصب محلاً^(١) كذهبت بزيد ويُقال له غير
 الصريح. وهو قد يكون واحداً كما مر. وقد يكون
 متعدداً كما عطيته زيدا درهماً وأرسلته عمراً فاضلاً
 وأعلم أن من المفعول به المُنَادَى^(٢) معوضاً فيه
 بحرف النداء عن فعله المذوف. غير أنه إن كان
 مفرداً معرفة يشي على ما كان يُرفع به قبل النداء نحو
 يا زيدُ ويا رجلُ لمعينٍ بالضم^(٣). وكذلك يا زيدون
 ويا مومنون بالواو والآخرى على نصبه نحو يا عبد الله
 ويا رجلاً لغير معين^(٤). فإن كان معرفاً باللام امتنع
 دخول حرف النداء عليه. فجعل تابِعاً لآي^(٥) تُنادَى
 مبنية على الضم ملحق بها التنبيه. فيُرفع اتباعاً للفظها

نحو يا أيها الرجل. وقس عليه

(١) اي انه يجر لفظاً بالحرف ولكمة يُصَبّ محلاً بالمعنى لان
معناه اذهبت زينا

(٢) اي ان المادى شعبة من المنعول به لان اصل يا عبد الله
مثلاً انادي عبد الله. تحريف فعل الداء وعوض عنه بحرفه.
وحروف الداء خمسة وهي يا وآيا وهيا وأي والهمزة

(٣) المراد بالمفرد ما يقابل المضاف والمشبّه به قد دخل فيه
المثنى والمجموع كما مر في باب لا النافية للجنس. وهو يثنى على ما
كان برقع به قبل الداء. فيبى الاسم المفرد وجمع التكسير
وجمع المؤنث السالم على لضم نحو يا زيد ويا رجال ويا مومات.
والمثنى على الالف وجمع المذكر السالم على الواو نحو يا رجلان
ويا مؤنثون. وكله في محل النصب على المنعولية

(٤) اية وان لم يكن مفرداً معرفة جرى على النصب الذي
هو شان المنعول به نحو يا عبد الله ويا رجلاً لغير معين بنصب
الاول لانه غير مفرد وان كان معرفة والثاني لانه غير معرفة
وان كان مفرداً

(٥) اي انها تكون هي المادى ويكون هو تابعا لما. فان كان
مشتقاً نحو يا ايها الفاضل فهو نعت. وان كان جامداً نحو يا ايها
الرجل فهو عطف بيان. وتلحقها علامة التانيث دون التثنية

والجمع فيقال يا ابنتها المرأة ويا ايها الرجلان والرجال
ولا يخفى ان هذا الباب متسع الاطراف لا سبيل الى استيفاء
الكلام عليه في مثل هذا الكتاب فاقصرنا على ما بجولة المقام

الفصل الثالث

في المفعول فيه

المفعول فيه هو ما وقع فيه الفعل من اسم زمان
او مكان مبهم كهمت يوماً ومشيت ميلاً ويقال له
الظرف. فان لم يكن اسم المكان مبهماً امتنع انتصابه
ظرفاً فحزباً بالحرف كجلست في الدار. بخلاف اسم
الزمان فانه يُنصب مبهماً كما رايت. او مختصاً كهمت
يوم الجمعة. غير ان من الظروف ما يخرج تارة عن
الظرفية كهذا يوم العيد ويقال له المتصرف. ومنها ما
يلزم الظرفية ونحوها "كجلست عند زيد وجئت من
عنده ويقال له الغير المتصرف

واعلم ان من الظروف الغير المتصرفة ما يلزم
الاضافة الى الجملة كجئت اذ جاء زيد وجلست

حَيْثُ جَلَسَ الامير فيلزم البناء^(٢). ومنها ما يلزم
الاضافة الى المفرد كجئْتُ قبل الصبح وجلست فوق
المنبر فيُعرب ما لم يُحذف المضاف اليه منوي المعنى
كجئْتُ قبلُ وجلست فوقُ فيعرض عليه البناء^(٣)

(١) المراد بنحو الظرفية الجزء بالحرف كما في قولنا جئت من
عنده فان عند لا تستعمل الا ظرفاً كما في المثال الاول او
مجرورة كما في الثاني

(٢) اي بضاف اليها وجوباً فينبى بآء لازماً بخلاف ما يضاف
اليها جوازاً كروم وحين ونحوهما فانه يجوز فيه الاعراب والبناء
غير ان المنار بناؤه اذا اُضيف الى الجملة المصدرية بماضي
واعرابه اذا اُضيف الى المصدرية بمضارع او اسم. فينبى على
الفتح في نحو دخلت على حين غفل المحاجب. ويُعرب في نحو
هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم

(٣) اي ان هذا الظرف يكون معرباً الا اذا حُرِف المضاف
اليه ونوي معناه دون لفظه فينبى على الضم كجئْتُ قبلُ وانصرفت
بعدُ اي قبل القوم مثلاً وبعدم. وكذا جلست فوقُ او تحتُ.
فان نوي لفظ المضاف اليه ايضاً أُعرب غير مُنَوَّن كالمضاف
مع ذكر المضاف اليه فيقال جئْتُ من قبل مكسوراً بلا تنوين.

فان لم يُؤَ لفظه ولا معناه أُعرب منوماً كسائر الاسماء فيقال
جثت قبلاً ومن بعد

واعلم ان ما يُصَب على الظرفية اسم المكان المستق من
لفظ عامله كجلست مجلس الثوم. وقد ينوب المصدر عن
الظرف وهو نادر في المكان كجلست قرب الأمير وكثير في
الزمان كجثت طلوع الشمس

الفصل الرابع

في المفعول له

المفعول له هو ما وقع الفعل لاجله من مصدر
يشاركه في الزمان والفاعل كهربت خوفاً. فان لم
يكن كذلك وجب جره بحرف التعليل كقصده
لفائدة منه. على ان ما كان على حكمه يجوز فيه الجر
ايضاً كهربت لخوف. فان اقترنت بأل ترجح جره
كهربت للخوف. وان أضيف استوى الامر ان كهربت
خوف القتل او الخوفه. وقس عليه

اي يجب جر المفعول له بحرف التعليل اذا لم يكن

مصدرًا متشاركًا للفعل في الزمان والفاعل. كما اذا كان غير مصدرٍ نحو جيتك للماء. او كان مصدرًا غير مشتركٍ للفعل في الزمان نحو زرتك اليوم لاكرامك لي امس. او غير مشتركٍ له في الفاعل نحو زرتك لاكرام قومك لي. وقد جمعنا الثلاثة في قولنا قصدته لفائدة منه. فان الفائدة ليست بمصدر. ولا تشارك الفصد في الزمان لانها متاخرة عنه. ولا في الفاعل لان المعيد غير الفاصد وحرف التعليل يشمل اللام كما في الامثلة. والياء كقُتِلَ فلان بذئبه. ومن كسبر زيد من الخمر. وفي كقُتِلَ كليب في ناقة. واعلم ان المصدر الواقع منفعولًا لا يكون الا قليًا كالخوف ونحوه فلا يقال زرتك درسا للكتاب

الفصل الخامس

في المفعول معه

المفعول معه هو ما وقع الفعل بمصاحبه مذكورًا بعد الواو المعية كمشي زيد والطريق^(١). اي مع الطريق. وحكمة ان لا يصح عطفه بالواو. اما من جهة المعنى كما رايت^(٢). واما من جهة اللفظ كمشيتُ وزيدًا لما ستعلم^(٣). فان صح العطف كجاء الامير والجيش ضعف النصب

(١) قولنا مذكوراً حال من الماء في مصاحبه والمعية نسبة
الى مع اي بعد الواو التي تفيد معنى مع وهو المصاحبة
(٢) اي كما رايت في المثال لان العطف فيه يقتضي
التشريك في الحكم فيستلزم نسبة المشي الى الطريق ايضاً وهو
باطل

(٢) اي لان العطف على الضمير المنصل لا يجوز الا بعد
تاكيد الضمير المنصل فيقال مثبت انا وزيد كما سذكر
في باب العطف

الفصل السادس

في المستثنى

المُستثنى ما أُخْرِجَ مِنْ حُكْمٍ مَا قَبْلَهُ بِأَحَدِ
أَدَوَاتِ الِاسْتِثْنَاءِ وَهِيَ إِلَّا وَغَيْرُ وَسْوَى وَعَدَا وَخِلَا
وَحَاشَا. غَيْرَ أَنَّ الْمُسْتَثْنَى بِالْأَنْ كَانَ الْكَلَامُ قَبْلَهَا
مُوجِباً نَصِبٍ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ نَحْوَ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا.
وَالْأَتْرَجُّ اتِّبَاعُهُ مُبَدَلًا مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ^(١) نَحْوَ مَا قَامَ
أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ. فَإِنْ لَمْ يُذَكَّرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ تَفَرُّغَ الْعَامِلُ
لَهُ فَجَرَى عَلَى مُقْتَضَاهُ أَبَدًا نَحْوَ مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ. وَمَا

رايت الازيداً. واما المستثنى باخواتها فان استثنى
 بغير وسوى جرّاً بالاضافة وجرى عليهما ما كان
 يستحقّه مع الأمن النصب والاتباع والجرى على
 مقتضى العامل^(١) كما علمت. وان استثنى بعداً وخلا
 وحاشا فان قُدِّرَت افعالاً نُصِبَ مفعولاً به^(٢) كجاء
 القوم عدا زيداً. وان قُدِّرَت حروفاً جرُّ بها^(٣) كقامت
 الجماعة حاشا زيد. فان تقدّمَتها ما المصدرية تعيّنَت
 فعليّتها فتعيّن النصب^(٤)

(١) اي وان لم يكن الكلام موجِباً ترجيح اتباع المُستثنى على
 نصبه. ويدخل تحت غير الموجب المنفي كما في المثال. والواقع
 في سياق الاستفهام او النهي نحو هل قام احد الازيد ولا يقيم
 احد الا بكر

(٢) اي جرى على غير وسوى ما كان يستحقّه المستثنى بالأ
 من الاعراب. فيقال قام القوم غير زيد بنصب غير وجوباً.
 وما قام احد غير زيد بنصبها على الاستثناء جوازاً ورفعها على
 البدلية مرجحاً. وما قام غير زيد وما رايت غير زيد باجرائها

على مقتضى العامل . وهكذا القول في سوى

(٢) هذا مستثنى على ان عدا بمعنى جاوز وفاعلها ضمير يعود الى شيء من المستثنى منه ابي جاوز القدم منهم او بعضهم زيدا . وكذا القول في خلا وحاشا على تضمين الاولى . معنى المجاوزة والثانية معنى المجابة

(٤) لان هذه الادوات اثلاث تُعد من حروف الجر فيجزم ما بعدها بها

(٥) قيدنا ما بالمصدرية احترازاً من تقديرها زائدة كما ذهب بعضهم فيجوز الجر معها على تقديره من حروفاً بخلاف المصدرية فانها تختص بالافعال فلا سبيل معها الى تقدير الحرفية ولذلك يتعين النصب

واعلم ان الاستثناء الذي يُذكر فيه المستثنى منه ينقسم الى متصل وهو ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى منه كما في نحو قام القوم الا زيدا . ومقطع وهو ما ليس كذلك . وهذا يتعين فيه النصب على كل حال نحو قام القوم الا جملاً وما قام احد الا بغيراً . وقد يُستثنى بليس ولا يكون فيضمّر فيها الاسم على ما مرّ في عدا ويُنصب ما بعدها خبراً لها نحو قام القوم ليس زيدا او لا يكون زيدا . وكل ذلك مآدر في الاستعمال

الفصل السابع

في الحال

الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به ^(١) كجاء زيد ركباً وركبت الفرس مسرجاً. وحكمها ان تكون نكرة مشتقة وصاحبها معرفة كما رايت. فان وقعت المعرفة في تأويل النكرة او الجامد في تأويل المشتق جاز وقوعها حالاً كجاء الامير وحده اي منفرداً. وطلع القمر يدراً اي كاملاً. وان تخصصت النكرة ^(٢) جاز محيئ الحال عنها كجاءني رجل عالم ركباً

واعلم ان الحال قد تقع حلة خبرية ^(٣) مرتبطة بضمير صاحبها كجاء زيد يركض. فان خلت منه رُبِطَت بالواو كجاء والشمس طالمة. وقد تُربط بهما جميعاً كجاء ويده على راسه. فان صدرت بماضٍ مثبت لَزِمَتْ قد مع الواو مطلقاً ^(٤) كجاء وقد ركب. وذهب وقد طلع الفجر

(١) أي الصفة التي وُجد أحدهما عليها في حال مباشرة الفعل كالركوب والجلوس ونحو ذلك. وهما ينملان ما كان فاعلاً أو مفعولاً في اللفظ كما في المنابن. أو في المعنى كما عجبني قيام زيد مسرعاً. وسأني ضرب الأسير مغلولاً. ومررت بهند جالسة. وضرب اللص مجرداً

(٢) المراد بتخصيصها تقديمها من المعرفة نحو الوصف والاضافة والتعميم وغير ذلك كما مر في باب: ايها فان لم تخصص شيء من ذلك وجب تقديم الحال عليها نحو حاتي راكباً رحل

(٣) قيدنا الجملة بالبحرية احترازاً عن الاسمية كما مر في خبر المبتدأ لان الحال حكم على صاحبها كالبحر بالنسبة الى المبتدأ. ولذلك اشترطوا ارتباطها بما كما اتت: يا أيها هاك. وكما يأتي في الجملة: هاك انتبها ايضاً نحو جأ ردت على فرسه واقبل الاميرة. رايته

(٤) قيدنا الماضي بالماضي لان لو كان معاً لم تدنل على قد نحو جاء زيدا وما ركب. ودولنا مع الواو. والقاء ابي مرتبطة بالتصير كما في قولنا جاء وقد ركب او الواو كما في قولنا ذهب وقد طلع الفجر

وربما جاء الماضي المثنى بدون الواو وقد كقولنا
واني لتعروني لذكر الكهزة كما انتفض العصفور بللة الفطار
كما جاءت الجملة الاسمية بدون الواو كقولنا

اذا نكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد
فان قول الاول بللة الفطر وقول الثاني علي سواد حالان
مجردتان من كل ما ذكر وهو نادر في الاستعمال

الفصل الثامن

في التمييز

التمييز ما يبين ايهام ذات^(١) او اجمال نسبة^(٢). وحكمة
ان يكون نكرة جامدة. غير ان ما يبين ايهام الذات
يكون مفسراً لمفرد باعتبار جنسه. فيكون في الغالب
موزوناً كعندي مثقال ذهباً. او مكيلاً كاشتريت
صاعين تمرًا. او معدوداً كاخذت عشرين درهماً^(٣).
وما يبين اجمال النسبة يكون مفسراً للجملة باعتبار جهة
تعلق النسبة الواقعة فيها. فيكون في الغالب منقولاً^(٤)
عن الفاعل كطاب زيد نفساً. اي طابت نفس زيد.
او عن المفعول كرفعت الشيخ قدراً. اي رفعت قدراً
الشيخ. او عن المبتدأ كزيد اكثر منك مالاً. اي مال
زيد اكثر من مالك. وكل ذلك يكون بعد تمام ما

يفسره كما رايت^(٥). ما لم يكن المفسر اسم عددٍ لعشرة فما دون^(٦) او مائة فما فوق^(٧) فيجب اسقاط ما به التام من تنوين ونحوه^(٨) مضافاً الى المعداد كعشرة دراهم ومائتي دينار. فان كان لغير عددٍ من المفردات جاز ذلك فيه كثقال ذهب ونحوه.

واعلم ان اسم العدد من ثلاثة الى عشرة^(٩) يخالف المعداد في التذكير والتانيث. فيقال ثلاثة رجال وعشر نساء. فان اجتمعت العشرة مع ما دونها طابقت المعداد بنفسها^(١٠). فيقال ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة. غير انها تركب مع ما قبلها فثنيان على الفتح ما لم يكن مثني فيجرب بنفسه كما انما ف^(١١). فيقال جاءني اثنا عشر عبداً وملكنت اثنتي عشرة أمة. وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

(١) اي ته وعي يميث لا تُعرف من اي الاجناس هي كالرطل فانه يصلح لكل موزون. فاذا قيل رطل ٥ مثلاً علم

انه من جنس العسل فارتفع الابهام

(٢) المراد النسبة الواقعة بين امرين على سبيل الاجمال
كسبة الطيب الى زيد في قولك طاب زيد. فان الطيب
يحمل ان يكون من جهة نفسه او داره او مولده او غير ذلك
فاذا قيل طاب زيد نفساً تعين ان يكون من جهة نفسه
فاندفع الاجمال

(٣) لانه قد يكون مسوحاً نحو لي جريب نخلاً. وقد يكون
شبه المسوح ايضاً نحو ما في الماء موضع راحة سحاباً. او شبه
الموزون نحو ليس عدي ثقل خردلة ذهباً. او شبه المكمل
نحو عدي خاية عسلاً

(٤) لانه قد يكون غير مستعمل عن شيء نحو امتلاً الاماء ماء
(٥) هذا يشمل التام اللفظي بالتنوين ونون التثنية والجمع في
المفرد. والتام التركيبي في الجملة

(٦) اي الى الثلاثة لان الواحد والاثنين لا يميزها

(٧) اي الى الالاف لانه منتهى اصول الاعداد

(٨) هذا بيان لما هو التام احترزاً به عن التام التركيبي اي اذا
كان المنسراً سم عدده كما ذكرنا بحسب اسقاط التنوين ونحوه
منه. ولا يخفى ان المراد بنحو التنوين نون التثنية والجمع وهما
تسقطان مثله عند الاضافة

(٩) تدخل تحت الاحاد الواقعة في العقود من واحد وعشرين

الى تسعة وتسعين فيقال واحد وعشرون رجلاً واحدى
وعشرون امرأة وهكذا الى تسعة وتسعين نعياً وتسع وتسعين
مائة

(١٠) هذه إشارة الى استمرار ما يصحبها من الآحاد على محالته
للعُدود. وقد اوضحنا ذلك بقولنا ثلثة عشر رجلاً وثلث عشرة
امراً

(١١) اي ان الحزب يُبين على الفتح ما لم يكن الحزب الواقع
قبل العشرة متي فيعرب وحده مجرداً من مون التثنية
كالضاف وتبقى العشرة على ساكنها

واعلم ان شين العشرة مفتوحة كيما وقعت الا في المركبة
لمؤنث نحو خمس عشرة امرأة فيجوز فيها الفتح والسكون

الفصل التاسع في احكام آخر الكلام

كل ما استغنى الكلام عنه جار حذفه كالمبتدأ في
نحو سورة انزلناها^(١) والخبر في نحو زيد قائم وعمرو^(٢)
وكل ما احتاج اليه وجب اثباته ولو كان فضلة كالحال
في نحو لا تمشي في الارض مَرَحاً. والتمييز في نحو عندي
عشرون درهماً. وكل ماله صدر الكلام وجب تقديمه

ولو كان حقُّ التأخير كاسم الاستفهام الواقع خبراً في
 نحو اين الطريق. واسم الشرط الواقع مفعولاً به في
 نحو أياً تضرب تضرب. وكل ما استعمل محصوراً
 وجب تأخيرهُ ولو كان حقُّ التقديم كالفاعل في نحو
 انما ضرب عمر أزيد. والمبتدا في نحو ما في الدار الازيد.
 وكل ذلك مطردٌ في جميع الانواع فقس عليه
 بالاستقراء.

واعلم ان المراد بماله صدر الكلام هو ما دلَّ على
 معنى في كلام كالاستفهام والنفي والتوكيد ونحو ذلك.
 وكلُّهُ لا يتخطأُ العامل الى ما بعده او قبله^(١). فلا
 يُقال زيداً هل ضربت. ولا علتُ ما زيداً عندك
 بالصب فيها فتنبه

(١) اي هذه سورة

(٢) اي وعمرؤ قائمٌ او كذلك. ومن هذا الثبيل حذف فاعل
 المصدر في نحو سرني قتل الطالم للاستغناء عنه
 ومن قبيل اسم الاستفهام الواقع خبراً ما يقع منه حالاً نحو

كيف جئت . او ظرفاً نحو متى اتيت . او مفعولاً به نحو من رايت
او مفعولاً له نحو لماذا قمت . وهكذا حكم المضاف الى اسم الاستفهام
نحو اين من انت و غلام من رايت ولاية حاجة جئت
(٢) اي ان الذي يستحق التصدير في الكلام الذي دخل عليه
هو ما يدل على معنى من معاني الحروف مستفاد منه في الكلام
كالاستفهام والفي والشرط والتمني والترخي والتوكيد وهم
معنى ان المكسورة ولام الابتداء . وكل ذلك لا يعمل ما قبله في
ما بعده ولذلك يجب الرفع نحو علت لزيد قائم . ولا ما بعد
في ما قبله فلا يقال عدك ان زيدا جالس . وقد جمعناها بقوله
لا يخطأه العامل . وعلى ذلك يجري كل ما اتى من هذا القبيل
او سيأتي بطريق الاجال ففس عليه بالاستفراء



الباء الثمنا

في المحركات وفيه ثمانية فصول

الفصل الاول

في حروف الخفض واحكامها

يُخَفِّضُ الاسم بدخول حرفٍ عليه او اضافة اسمٍ
اليه. غير ان من الحرف ما يشترك بين الظاهر
والمضمرة^(١). وهو من والى وعن وعلى وفي واللام
والباء. كخرجت من الدار الى السوق ورحلت عنه
وقس عليه. ومنه ما يختص بالظاهر. وهو رُبَّ ومُذُّ
ومُنْذُ وحَتَّى والكاف وواو القسم وآوُ. غير ان رُبَّ
تختص بالنكرة موصوفة^(٢) بخورُبَّ رجلٍ كريمٍ لقبته.
ومذ ومُنْذ بالزمان نحو ما رايتُه مذ يومين او منذ يوم
الجمعة. وحتى بالآخر نحو صُمْتُ حتى المغرب. والتاء

باسم الجلالة فيقال تالله لا غير. واما الاضافة فسيأتي
الكلام عليها

(١) اي ان الحرف يدخل على كلٍ منهما كما مثلنا غير ان الى
وعلى نقل الهمزة مع المنصهر ماسر. واللام تُكسر مع الظاهر
وباء المتكلم وتفتح مع نية الضمائر نحو آما ولم وهم جرًا واما الباء
فهي مكسورة مع الجميع ظاهراً ومضمراً

(٢) فيدنا المكرة مع رُبْتُ بكونها موصوفة لانها عدد المحققين
مبتدأ ردت عليها رُبْتُ لامادة التثنية في محاجة الى
التخصيص بالوصف. والمضارع في جوابها ان يكون ماضياً كما
مثلنا. وكثير حذمها بعد الواو مع نفاء عملها كقولهم ليل كموج البحر
ارحى سدولة اية ورُبْتُ ليل. وبعضهم يجعل الهمزة للواو على
المباينة عنها وتلقفها ما الزائدة فتكتمها عن العمل. وتدخل حينئذ
على المحل الاسمية والعلمية نحو رُبْتُ ازيد قائم ورُبْتُما قام ريد

واما مذ ومذ فقد تكونان ظرفين فيرفع الاسم بعدها
بالابتداء مجزأ عنه بها نحو ما رايت مذ يومان. وتدخلان
الافعال نحو ما رايت مذ رحل القوم

واما حتى فلا بد ان يكون مجرورها آخرًا كالمعرب بالنسبة
الى النهار. او متصلاً بالآخر نحو سهرت حتى مطلع الفجر فلا
يقال سهرت حتى نصف الليل. وفي كل هذه الاحرف تفاصيل

شئ لا تلتزم بهذا المختصر

الفصل الثاني

في الاضافة ومتعلقاتها

الاضافة نسبة اسم الى آخر على معنى حرف جرٍّ
مقدّر. وحكمها ان يُجرّد المضاف من التنوين ونون
التثنية والجمع جارياً على مقتضى العوامل. ويجرّ
المضاف اليه ابداً. فان كان ظرفاً للمضاف كعرب
الحجاز فالاضافة بمعنى في. او جنساً له كخاتم فضة فهي
بمعنى من. والافبعنى اللام مطلقاً^(١) وهي تفيد المضاف
تعريفاً ان كان المضاف اليه معرفة. او تخصيصاً ان
كان نكرة كما رايت ولا تصحب أل في مضاف على
الاطلاق. ولا تكون في التحقيق الا بين المفردات^(٢).
فان اضيف الى جملة كقمت حين قام زيد فهو
مقدّر بالمفرد اية حين قيامه ولذلك جازت
الاضافة اليها^(٣)

واعلم ان من الاضافة ما يكون فيها المضاف صفةً
 والمضاف اليه معمولاً لها^(١)، فلا يُعتبر فيها تقدير المحرف^(٢)
 ولا تفيد الا تخفيفاً في اللفظ بجذف التنوين ونحوه
 كضارب زيد وحسن الوجه ومعمور الدار. وهي
 تصحب أل في المضاف الى مصحوبها كالضارب
 الرجل. فان تجرد منها المضاف اليه امتنعت المسئلة
 ما لم يكن المضاف مثني او مجموعاً بالنون^(٣) فتجوز كجاء
 الصارب زيد والصاربوه. وتُعرف الاولى بالمعنوية
 وهذه باللفظية^(٤)

(١) اي كيفما كان لان ذلك قد يكون تحقيقاً كغلام زيد اي
 غلام لزيد. وقد يكون تقديرًا كذي مال وعد زيد فان اللام
 لا يمكن التصريح بها فيها ولكن يُقدر لها مرادفٌ بصرح معه
 باللام كصاحب ومكان ونحو ذلك

(٢) هذه اشارة الى قولنا عرب المجاز وختم فضة فانها
 افادت الاول تعريفاً والثاني تخصيصاً

(٣) هذا تطبيق لها على ما نقرر في تعريفها من كونها نسبة
 اسم الى اسم اخر. وذلك انما يكون في بعض الظروف نحو

قمت حين قام زيدٌ وجلست حيث جلس الأمير. فان الظرف فيها مضافٌ الى الجملة اعطًا ولكمة مضافٌ الى المفرد تقديرًا اي قمت حين قيام زيدٍ وجلست مكان جلوس الأمير

(٤) هذا تفريعٌ على ما ذكرناه منها اي ان من الاضافة اضافة يكون فيها المضاف صفةً والمضاف اليه معمولاً لتلك الصفة. وذلك يستلزم كون الصفة اسم فاعلٍ او معمولٍ او صفةً مشبهة كما افاد تثنيتا لان هُنَّ حتى العمل. وكونها بمعنى الحال او الاستقبال لانه شرطٌ في عملها كما سنعلم. فان كانت الصفة بمعنى الماضي كقاتل الحسين او المضاف اليه ليس معمولاً لها كافضل القوم كنت الاضافة معنويةً

(٥) اي لا يُنظر فيها الى معنى حرف مجرّ المقدّر في الاضافة المعنوية لانها لا تدلّ على ما تدلّ عليه تلك من النسبة المتقضية لمعنى الحرف. واما يراد بها تحذف اللفظ بحذف التوئين او نون التثنية والجمع او غير ذلك مما يدكر في المطولات. لان ضارب زيد مثلاً أصله ضاربٌ زيداً فتُحذف نونه ماقياً على تكثيره. واذلك صحّ وصف المكرة بنحو مررت برجلٍ ضاربٍ زيدٍ بخلاف ما في المعنوية

(٦) اي اذا تحرّد المضاف اليه من آل مع اقتران المضاف بها امتنعت الاضافة لعدم التخصيف فلا يقال الضارب زيدٌ اذ لم يكن الضارب موصوفاً فحذف نويته للاضامة. فان كان المتضاف

مثنى أو مجموعاً بالنون جازت الإضافة لحصول التخفيف بحذف
 نون كجاء الضار ما زيد والصار بن عمرو
 (٧) لأن الإضافة الأولى تعيد أمراً معنوياً وهو التعريف أو
 التخصيص. والثانية تعيد أمراً لفظياً وهو التخفيف فتسمى كل
 واحدة بما يستفاد منها

الفصل الثالث

في ما يلزم الإضافة

إذا كان الاسم ناقص الدلالة بنفسه^(١) ككُلٌّ وبعض
 وجبت إضافته إلى ما تتم دلالة به. نحو جاءني كل
 القوم ورايت بعض الحجارة. فإن لم يُضَفْ لفظاً كما
 رايت أضيف معنى^(٢) نحو كل يوم أي كل أحد
 واعلم أن من هذه الأسماء ما لا يُعرَفُ بإضافته
 إلى معرفة لتوَعَّلْ في الأبيار^(٣) فهو جاءني رجل غير
 زيد ورايت رجلاً مثله. ولذلك جاز أن توصف به
 التكرة كما رايت

(١) أي لا يدل على معنى تام. وقد نزل نحو كل وبعض

وغير ومثل وقبل وبعد وفوق وتحت وإمام ووراء وعند ولدى
وحيث وبين وفي كثيرة. فان معناها لا يتم إلا بذكر ما تضاف
اليه بخلاف رجل وقرس ونحوهما

(٢) لان التنوين فيه عوض عن المضاف اليه فيكون منقطعاً
عن الاضافة في اللفظ ولكنه مضاف في المعنى

(٣) اي لشدة ابهامه فانه اذا قيل جاء رجل غير زيد ورايت
رجلاً مثل بكر يتناول كثيراً من الرجال فلا يستفيد شيئاً
من التعريف باضافته الى المعرفة

واعلم ان اسما المجاهات الست وغير ودون وأول وحسب
اذا قطعت عن الاضافة لفظاً ونوي معنى المضاف اليه تبنى
على الضم كجلست فوق وعندى درهم لا غير. وحينئذ يقال
لها الغابات



الباب التاسع

في التواضع وفيه سنة موصول

الفصل الاول

في حقيقة التواضع وامرارها

التابع ما جرى عليه اعراب ما قبله من جهة واحدة^(١) وهو ينقسم الى نعت وتوكيد وبدل وعطف. والعطف ينقسم ايضا الى عطف بيان وعطف نسق. وفي كل من ذلك تفصيل سيذكر

(١) احتراز عن نحو ريد قائم. فان الثاني قد جرى عليه اعراب الاول ولكن لا من جهة واحدة لان الاول مرفوع بالانشاء والثاني بالحرية. وكذا لقيت زيدا راكبا واشتريت صاعا قمرا. فان كل ثان فيها قد جرى عليه اعراب ما قبله ولكن ليس من جهة واحدة كما ترى

الفصل الثاني

في العت

العت تابعٌ يدلُّ على معنى في المتبوع أو متعلِّقهِ
مطلقاً^(١) كجاء الرجلُ الكريمُ، أو الكريمُ أبوهُ، وحكمةُ
ان يكون مشتقاً كما رايت، أو في تأويل المشتق كجاءني
رجلٌ ذو مالٍ، أي صاحب مالٍ، وهو يتبع ما قبله
في الاعراب والتعريف والتذكير والتأنيث والافراد
في المعنى^(٢) تبعه ايضاً في التذكير والتأنيث والافراد
والثنائية والجمع. كجاء الرجلُ الفاضلُ، ورايت الرجلين
الفاضلين، ومررت بامرأةٍ فاضلةٍ، وهلمَّ جرّاً، ويقال
له الحقيقى، وإن كان لما بعده تبعه في ما سوى الثنائية
والجمع كجاء الرجلُ الفاضلُ أبوهُ، أو أبواهُ، أو آباؤهُ،
والفاضلةُ امه، أو آبشاهُ، أو نساؤهُ، ويقال له السببي
واعلم ان العت لا يجري الا على الاسماء الظاهرة
فيوضح المعرفة منها ويخصص النكرة^(٣)، غير انه قد
يكون مفرداً فيشترك بينهما كما رايت، وقد يكون جملة

خبرية^(٤) فيخص بالنكرة مرتبطاً بضميرها كجاءني غلامٌ
وجهه حسنٌ. ورايت رجلاً يحب العلماء. وقس على
كل ذلك

(١) اي بدل على معنى في متبوعه كالكرم في نحو جاء الرجل
الكرم او في ما له علاقة بمتبوعه كايه في نحو جاء الرجل الكريم
ابوه كما مثلاً. واحترزوا بقولها مطلقاً عن نحو ضرت اللص
مجرداً فان مجرداً يدل على معنى في اللص ولكن لا مطلقاً بل
مفيداً بحال الضرب

(٢) اي ان كان نعتاً لما قبله في المعنى لا لما بعده تبع ما قبله
من كل جهة. واما ان كان نعتاً لمتعلق في المعنى فانه يتبع
المتعلق في التذكير والتانيث والافراد دون التثنية والجمع لانه
عامل له وهو مرفوع به فيجب افراده معه كما يجب افراد
الفعل مع مرفوعه. فيقال جاء الرجل العاقل ابوه والكريم
آبائه ولا يقال العاقلان ابواه والكريمون آباؤه. فان كان
الجمع مكسراً جاز فيه بخلاف السالم فيقال الفضلاء آباؤه ولا
يقال الفاضلون الاعلى لغة اكلوني البراعم^٥

(٣) اي برفع الاشتراك العارض في المعارف كجاء زيد الناجر.
ويقلل الاشتراك الحاصل في المكرات نحو جاءني رجلٌ نهمي.
وهذا هو الاصل فيه. واتي ايضاً لمجرد المدح نحو سم الله

الرحمن الرحيم او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم .
او التوكيد نحو ضربته ضربة واحدة

(٤) اية بين المعرفة والمكرة نحو جاء الرجل الكريم . وهذا
رجل كريم

(٥) قيد ما الجملة بالخبرة لان المعت حكم على المنعوت
والحكم خاص بالخبر . فلا يقال جاءني رجل هل تعرفه . والمعت
بالجملة خاص بالمكرة . فان وقعت بعد المعرفة نحو جاء زيد
وجهه عاس كانت حالاً

الفصل الثالث

في التوكيد

التوكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او
الشمول^(١) . وهو اما لفظي ويكون لتوكيد النسبة بتكرار
اللفظ مطلقاً^(٢) على طريق القياس . كجاء الامير الامير
وقام قام زيد ونعم نعم . واما معنوي ويكون لتوكيد
النسبة بالنفس والعين مضافتين الى ضمير المؤكّد
كجاء الامير نفسه . ولتوكيد الشمول بكلّ وكلا وكلّنا
مضافات اليه ايضاً واجمع مفردة^(٣) . كجاء القوم كلهم

ولقيت الجيش اجمع. وكله يختص بمعارف الاسماء^(١)
 محفوظاً في الفاظه معلومة كما رايت
 واعلم ان كلا وكلتا توكدان المثني معربين اعرابه
 كجاء الرجلان كلاهما ورايت المرأتين كليهما. وكل
 واجمع توكدان المفرد والجمع^(٢) كما رايت

(١) اي يقرر نسبة شيء الى المتبوع نحو جاء الامير الامير. او
 نسبة المتبوع الى شيء نحو انت الامير الامير. فان الاول يقرر
 نسبة المهيء الى الامير حقيقة بحيث لا يتوهم فيه المجاز بانه قد جاء
 غلامه او كتابه ونحو ذلك. والثاني يقرر نسبة الامارة الى
 مخاطب حقيقة بحيث لا يتوهم فيه المجاز بانها على سبيل التعظيم
 او التشبيه ونحو ذلك. او يقرر تمول المتبوع لجميع افراد
 نحو جاء القوم كلهم وهو ظاهر^(٢) اي اسما كان
 او فعلاً او حرفاً ولذلك مثلنا له بالامثلة الثلاثة

(٢) اي غير مضافة كما في المثالين

(٤) اي كل التوكيد المعوي نسبة وتمولاً يختص بالمعارف
 من الاسماء وهذا هو الاصل. وقيل بل توكد المكرة اذا افادت
 كقولهم باليت عذة حول كل رجس. وهو نادر
 (٥) اي لا يوكد بهما المتني. وانما يوكد بكلا وكلتا. والغالب

في القياس ان يؤكّد باجمع بعد كلّ لتستغني عن الاضافة الى
صمير المؤكّد باضافة كل اليه فيقال جاء الجيش كنه اجمع .
وكثر افرادها كقولوه قد صرّت البكرة يوماً اجمعا على نيّة
اضافتها الى الصمير وهو الاشهر في الاستعمال

واعلم ان الاكثر في توكيد المثنى بالنفس والعين جمعها
مئة على أفعل كما مع الجمع . فيقال جاء الزيدان انفسهما كما
يقال جاء الزيدون انفسهم . ويجب في توكيد ضمير الرفع المتصل
بها ان يؤكّد قبلها بالمفصل نحو قام هو نفسه . وجار جرّهما
بالباء الزائدة نحو جاء الامير نفسه

الفصل الرابع

في البدل

البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه^(١) غير
ان المتبوع^(٢) قد يذكر توطئة له فيكون تارة عين متبوعه
كقوام اخوك زيد . ويقال له بدل الكل . وتارة جزءه
كبعث الدار نصفها . ويقال له بدل البعض . وتارة
ملايسة بغير ذلك^(٣) كما عجبني زيد كلامه . ويقال له بدل
الاشتمال . وقد يذكر خطأ باللسان ويقال له بدل
الغلط . او بالفكر ويقال له بدل النسيان كقولك

ركبت الفرس الناقة اذا غلظت او نسيت
واعلم ان البدل يقع بين المعرفة والنكرة والظاهر
والمضمّر مطلقاً^(١) ما لم يكن بدل كليّ فيشترط تخصيص
النكرة بالمبدلة كجاء زيد رجل ثمّي. وغيبة الضمير
المبدل منه كرايته زيداً. ويقع بين الفعل ومثله^(٢)
كقمت صليت وبجي يزورنا. وقس عليه

- (١) ابي ان البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه.
فاذا قيل قام اخوك زيد فالمقصود بنسبة القيام اليه هو زيد.
واما الاخ فقد ذكر تمهيداً له لا لقصد بالنسبة
- (٢) هذا تقسيم لذكر المبدل منه. فانه تارة يذكر عمداً وهو
الثلاثة الابدال الاولى. وتارة يذكر خطأ وهو البدلان الاخيران
(٣) اي وتارة يكون له علاقة معه بغير الكليّة والجزئية كعليه
او كلامه او غير ذلك من مشتلاته. ولا بد في بدل البعض
والاشتغال من اضافته الى ضمير المبدل منه كما رايت في مثاليهما
- (٤) اي يقع بين هذه المذكورات من غير تعيين ولا قيد.
فتبدل المعرفة من النكرة نحو جاءني رجل غلام زيد. وبالعكس
نحو جاء زيد رجل من العرب. ويبدل الظاهر من المضمّر نحو
رايته زيداً. وبالعكس نحو ضربت زيداً اياه. وكل ذلك مجري

على اطلاقه في جميع الابدال الا ما استثنينا في بدل الكل فانه
يُشترط فيه تخصيص النكرة المبدلة من المعرفة ليكون معها
زيادة بيان نترجمها من المبدل منه بخلاف غيره من الابدال فانه
لا يلزمه ذلك نحو اشتريت الدار جزاً منها. ويُشترط فيه ايضاً
ان يكون الضمير الذي يُبدل منه الظاهر ضمير غائب لانه اقرب
اليه من ضمير المتكلم والمخاطب في رتبة التعريف. ولا يلزم ذلك
في غيره من الابدال نحو اُتجيتني كلامك. وقد اجازوا ذلك
في بدل الكل اذا افاد معنى الشمول كالتركيد نحو ركبنا البعير
اثنا كما. وهو نادر.

(٥) اي بين الفعل ونظيره في الماضوية وغيرها. فيبدل الماضي من
الماضي. والمضارع والامر من مثلها. ولا يجوز اخلافها في ذلك

الفصل الخامس

في عطف البيان

عطف البيان تابع اشهر من متبوعه. وحكمة
ان يكون جامداً لا ياءً أول بالمشتق كجاء صاحبك زيد.
وهو لا يقع الا بين الاسماء الظاهرة^(١) موضحاً للمعارف كما
رايت او مخصصاً للنكرات كلبست ثوباً جبةً. ولا بد
فيه من مطابقة المتبوع في جميع احواله على الاطلاق

واعلم ان عطف البيان ان جاز حلولة محل متبوعه^(١) كما في نحو جاء صاحبك زيد جاز ان يكون بدلاً منه. وإلا فلا نحو يا زيد الحارث

(١) لانه بالنسبة الى متبوعه كالنعت بالنسبة الى المفعول. ولذلك قالوا انه يوضع المعارف وبخصص الكرات (٢) لان المبدل منه في نية السقوط اذ المقعود بالنسبة هو البدل بخلاف عطف البيان فان المقصود فيه هو المتبوع والتابع موضح له او مخصص. فان جاز اسقاط المتبوع واحلال التابع محله جاز ان يكون بدل كل منه كما في نحو جاء صاحبك زيد فانه يجوز ان يقال فيه جاء زيد. وان لم يصح فيه ذلك تعين ان يكون عطف بيان كما في نحو يا زيد الحارث. فانه لا يجوز فيه اسقاط زيد لانه يستلزم دخول حرف الداء على الحارث وهو ممنوع لان حرف الداء لا يدخل على مصحوب الالف واللام

الفصل السادس

في عطف النسق

عطف النسق تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العاطفة. وهي الواو والفاء وثم وحتى وأو وأم ولا وبل ولكن. وهو يجري في جميع الاسماء

والأفعال كجاء زيد وعمرؤ. وقام زيد وقعد. غير أنه
إذا عطف على المضمر المتصل وجب تأكيد المرفوع
منه بالمنفصل كجئت أنا وزيد وإعادة غامل المحرور^(١)
كمررت بك وبزيد. وإذا عطف على الفعل وجب
اتحاد الزمان بين الطرفين كقام وقعد. ويقوم ويقعد.
وقس على كل ذلك

واعلم أن حكم التابع^(٢) أن يتبع لفظ المعرب كما
رايت. ومحل المبنى نحو جاء ذلك الرجل ما لم يكن
البناء عارضاً فحكمه جواز الأمرين نحو يا زيد الكرم
بالرفع والنصب^(٣). وما خرج عن ذلك^(٤) فعلى تأويل
أو بعارض

(١) ذكرنا حروف العطف المتفق عليها ولم نذكر إنا لما فيها
من الخلاف (٢) هذا يشمل مجرور الحرف كما مثلنا

ومجرور الإضافة نحو جلست بينك وبين زيد

(٣) هذا يشمل كل النواع فنجري كلها عليه

(٤) لأن المادى المبني منصوب المحل فيرفع تامة باعتبار لفظه
وينصب باعتبار محله. وكذلك تابع اسم لا المافية للجنس نحو

لا رجل كرم عندنا. فانه يجوز رفعه باعتبار محل منبوعه مع لا من الابتداء. ونصبه باعتبار لفظه

(٥) هذا يشمل تابع العرب والبيتي جميعاً. اي ان ما لا يجري هذا الجرى من كل ذلك اما ان يكون على تأويل نحو سرتي فدوم الرجل الكرم وقتل الظالم الخبيث. فانه يجوز فيه رفع الكرم على تأويل ان الرجل فأنل في المعنى ونصب الخبيث على ان الظالم مفعول به في المعنى ايضاً فيراعى شملها في الاتباع. ونحو يا ايها الرجل ويا هؤلاء القوم. فان التابع يتعين رفعه فيها اتباعاً للضمه الطاهرة في المنادى الاول والمتدرة في الثاني على انه هو المقصود بالمداء والمادى قد جعل وسيلة للتوصل الى ندائهم بسبب الالف واللام كما علمت. واما ان يكون لعارضي نحو ما جاءني من احب الأ زيد ويا زيد زيد الأعمال. فانه يتعين فيها اتباع المحل دون الالف لروض زيادة الحرف في الاول والاضافة في الثاني

واعلم ان التابع قد يخرج عن كل ذلك نحو يا عبد الله وزيد في النسق ويا ابا الحسن علي في البدل. فان التابع فيها يبنى على الضم بناءً على ان حرف العطف يائه عن حرف النداء والبدل في نية تكرار العامل فيكون التابع في حكم المادى المستقل. وكلاهما يدل تحت تولنا على تأويل. والى هذه الاحكام يرجع كل ما كان من هذا القبيل ما نص

الباب العاشر

في احوال الفعل واعرابه وفيه سبعة فصول

الفصل الاول

في احكام الفعل واعماله

الفعل اما متصرف وهو ما اختلفت بنيته
لاختلاف زمانه كما مر. واما جامد وهو ما لزم بناء
واحدًا كما سيجي. وكلة لا بد له من عمل في مذكور او
مقدر^(١). غير ان المتصرف منه اقوى على العمل فهو
يعمل محذوفًا ومؤخرًا. بخلاف الجامد^(٢). ومن المتصرف
ما يثاثر بالعوامل^(٣) كالاسماء فيرفع اذا تجرد عن
النواصب والجوازم. وينصب ويجزم اذا تعاقبت
عليه كما ستري

واعلم ان ما تضمن معنى الفعل من الاسماء

كالصدر واسم الفاعل والمفعول يعمل عمل فعله إذا
 وقع موقعة رفعاً ونصباً بحسب مقتضاه ويقال له
 شبه الفعل^(١). غير ان الصفة لا بد من اعتمادها على
 صاحبها نحو زيد ضارب أخوه عمراً. ما لم يتقدمها نفي
 او استفهام فتستغني عنه. فان وقعت صلة لآل عملت
 كيفما وقعت على الاطلاق^(٢). وكل ذلك مطرد له
 في جميع معمولات الافعال^(٣) فقس عليه بالاستقراء

(١) اي كل فعل لا بد له من عمل في معمول ملووظ به نحو
 قاتل زيد ورايت زيدا. او مقدّر قد حُذِف نحو جاء الذي
 ضربت اي ضربته او قد استأنف نحو قم اي است
 (٢) اي ان العمل المنصرف يبقى عمله ولو كان محذوفاً نحو
 حمداً لله اية احمد حمداً. وموتراً نحو زيدا ضربت. بخلاف
 الجامد فانه لا بد من ذكره وتقدمه على المفعول نحو ما احسن
 زيدا

(٣) المراد بالمفسار ان العوامل تؤثر في الاسماء.
 فيرفع بالتجرد عن العوامل كما يرفع المنها. وينصب او يحزم
 بتنضي عن ملو كما يتغير الاسم بتنضي العوامل الداخلة عليه

(٤) اي ان كل ذلك اذا وقع موقع فعله الذي شاركه في الاشتقاق يعمل عل ذلك الفعل رفعاً ونصباً بحسب مقتضاه من اللزوم والتعدي. اما المصدر فانما يقع موقع فعله اذا قصد به ما يقصد بالفعل من الحدوث والنسبة الى ما يخبر به عنه مقدراً بالماضي والمستقبل منه مع ان المصدرية وبالحال مع ما المصدرية نحو عجبت من ضربك زيداً اي من ان ضربت او تضرب غداً او ما تضرب الآن. غير انه اكثر ما يستعمل مضافاً الى الفاعل فيرفع محلاً وينصب المفعول لفظاً كما رايت. او الى المفعول فينصبه محلاً ويرفع الفاعل لفظاً نحو عجبت من شرب الخمر زيد. والاول كثير في الاستعمال والثاني مادر

واما أما الفاعل والمفعول فيفعلان موقع فعلهما وهو المضارع المعلوم للاول والمجهول للثاني اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال نحو زيد ضارب ابوه عمراً وبكر مضرروب غلامه اي الان او غداً فيها. فان الضارب قد رفع فاعلاً ونصب مفعولاً كبضرب لوقوعه موقعه. والمضروب قد رفع نائباً كبضرب لوقوعه موقعه ايضاً. ويلحق باسم الفاعل الصفة المشبهة به فانها ترفع الفاعل نحو زيد حسن وجهه. وكذلك افعال التفضيل فانه يرفع الضمير المستتر فيه نحو زيد احسن من عمرو. واما الظاهر فلا يرفع الا في نحو قولهم ما رايت رجلاً احسن في عينه الكل منه في عين زيد. لانه في هذه الصورة دون غيرها يقع موقع

الفعل اي ما رايت رجلاً يحسن في عينه الكل كحسنه في عين
زيد. وكلاهما لا يكون الا بمعنى الحال

وما يعمل عمل الفعل اسم الفعل فانه يرفع الفاعل نحو
مهمات العتيق ابيه بعد. وينصب المفعول به نحو دراك زيدا
اي أدركه

(٥) احترزنا بالصفة عن المصدر واسم الفعل فانها يعلان
من غير اعتماد على نية. واما الصفة فلا تعمل الا اذا اعتمدت
على صاحبها. وهو اما المبتدأ نحو زيد ضارب عمراً. او ذو الحال
نحو جاء زيد ركباً فرساً. او الموصوف مذكوراً نحو مررت برجل
ضارب زيدا. او مقدراً نحو يا طالماً جلاً اي يا رجلاً طالماً.
هذا اذا لم تقع بعد النفي او الاستنهام نحو ما قائم اخواك وهل
مضروب بنوك فانها تعتمد عليها فتستغني بها عن معتد آخر.
وهذا اذا لم تقترن مأل. فان اقترنت بها استغنت عن مراعاة
الزمان والاعتماد على ما قبلها نحو جاء الصارب زيدا امس او
اليوم او غداً

(٦) اي ان كل ما ذكر من العمل لشبه الفعل مطرد له في
جميع معمولات الافعال من الماعل ومائبه والمفعول باطرافه
وبقية معمولات حسبها يقتضي المقام فيقاس ما لم يذكر على ما
ذكر

الفصل الثاني

في اشتغال الفعل عن معموله

اذا اشتغل الفعل عن مفعوله السابق بضميره
فان تقدمه ما يختص بالافعال نُصِبَ باضمار فعل
محذوف يفسره الفعل المذكور نحو ان زيدا ضربته
ضربك. وان تقدمه ما يختص بالاسماء رُفِعَ بالابتداء
نحو خرجت فاذا زيد يضربونه. فان لم يتقدمه شيء
جاز فيه الوجهان غير انه يترجح الرفع لاستغنايه عن
تكلف اضمار الفعل^(١)

واعلم ان الاشتغال يقع في الفاعل ايضا بعد ما
يختص بالافعال^(٢) نحو ان زيد قام اكرمه على ما
علت في المنعول

(١) اي اذا تقدم المعنول و على الفعل الذي كان يستحق العمل
فيه لو سُلِطَ عليه لكمة اشتغل عن العمل فهو بالفعل في ضميره
فان وقع ذلك بعد اداة تختص بالدخول على الافعال كاداة
الشرط وجب نصبه بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده

نحو ان زيدا ضربته ضربك اي ان ضربت زيدا ضربته. غير
ان الفعل المقدّر لا يجوز التلظّض به وانما يقدر لتصحح العبارة.
ومن ذلك يُعلم انه اذا تقدّم ما يغلب دخوله على الافعال
كاداء الاستنهام كان نصبه غالبا لا واجبا نحو هل زيدا ضربته.
واما ان تقدّم ما يخصّ بالاسماء كاداء الفجائية فيجب الرفع
بالابتداء كما مثلنا. فان لم يتقدّم شيء جاز الرفع بالابتداء
والنصب بتقدير فعل محذوف الا ان الرفع اولى لاستغنائه عن
تقدير الفعل المحذوف. واعلم ان ذلك يجري في المفعول
الغير الصريح ايضا. فيقدّر الفعل المحذوف من معنى الفعل
المذكور نحو ان زيدا سلّم عليه اكرمك اي ان حبّيت زيدا
(٢) قيد ما ذلك بوقوعه بعد ما يخصّ بالافعال لان الاسم
لا يقع هناك فيجب تقدير الفعل وحيث قد يكون الاسم فاعلا
لتعذر الابتداء به نحو ان زيدا اناك فاكرمه اي ان اناك زيدا
اناك على ما مرّ في المفعول. فان كان بعد ما يغلب دخوله على
الفعل نحو هل زيدا قام ترجمت الماعية على الابتداء فاعرف
كل ذلك وقس عليه

الفصل الثالث

في تنازع الفعلين في العمل

قد يطلب كل من الفعلين ظاهرا بعدهما نحو

قام وقعد زيدٌ فيتنار عنه . لانه لا يمكن ان يكون
معمولاً لكلٍ منهما . فيتعين لاحدهما وهو الاول في
اختيار الكوفيين لانه السابق . والثاني في اختيار
البصريين لانه الاقرب . واما الآخر فان اقتضى
المرفوع اُضْمِرَ فيه كقام وقعد اخواك على اعمال الاول .
وقاما وقعد اخواك على اعمال الثاني . وان اقتضى
غيره فان اُعْمِلَ الاول اُضْمِرَ في الثاني كقام وضرته
زيدٌ . وان اُعْمِلَ الثاني لم يُضْمَر في الاول كضربت وقام
زيدٌ . وقس عليه المجرور

اي قد يطلب كلٌ منها اما ظاهراً واقعاً بعدها فيجذب
الى المعمول له لانه لا يمكن تسلط عاملين على معمول واحد . فلا
بد ان يكون معمولاً لاحدهما على غير تعيين فيها باتفاق الجمهور
ولكن الخلاف على اختيار احدهما كما ذكرنا . وعلى ذلك يُعْمَلُ
احدهما في الظاهر ويُهْمَلُ الاخر عنه . فان اقتضى المهل مرفوعاً
اُعْمِلَ في ضمير ذلك الظاهر . فيقال على اعمال الاول قام وقعد
اخواك . وعلى اعمال الثاني قاما وقعد اخواك . وان اقتضى
منصوباً او مجروراً فان اُعْمِلَ الاول في الظاهر اُعْمِلَ الثاني في

ضمير كقام وضرت زيد ومرو وان اعمل
 الثاني جرد الاول عن ضمير كضرت وقام زيد ومرو
 في عمرو. وقس على كل ذلك

الفصل الرابع

في افعال المدح والذم

هي نِعْمٌ وَحَبْذاً في المدح وَبِئْسَ وَسَاءٌ في الذم. وهي
 افعال جامدة بلفظ الماضي مخبر بها عن المخصوص
 باحدها مبتدأ مؤخراً عنها^(١). غير ان حبذا مركبة من
 الفعل واسم الاشارة فاعلاً لها بلفظ واحد مع
 الجميع. فيقال حبذا زيد وهند. وحبذا الرجلان
 والمرأتان وهلم جرا. واخواتها مفردة تسند الى مقترن
 بلام الجنس او مضاف اليه طبق للمخصوص في
 التذكير والتانيث والاعداد فيقال نِعْمَ الرجلُ زيدٌ.
 وَبِئْسَ غلامُ الرجلِ عمرو. ونعم الرجلان اخواك.
 وقس على كل ذلك^(٢)

(١) اي تجعل هذه الافعال مع ما تسند اليه خبراً عن المخصوص

بالمذح او الدم حال كونه مبتدأ مؤخرًا. فاذا قيل نعم الرجل زيد كانت جملة نعم الرجل خبرًا مقدمًا وزيد مبتدأ مؤخرًا وهو مذهب الاكثرون. وهكنا بقية اخواتها

(٢) اي ان حبنا مركبة من حب وهو فعل ماضي وذا وهو اسم اشاره وهو فاعلها الا انه لا يتغير عن لفظه مطلقًا. فيقال حبنا زيد. وحبنا هند. وحبنا الرجلان. وحبنا المؤمنون. وحبنا المومسات. بخلاف نعم واخواتها فانها افعال مفردة تُسند الى اسم مقترن باللام الجنسية نحو نعم الرجل. او الى مضاف الى المقترن بهذه اللام نحو نعم غلام الرجل كما مثلنا ولا بد من مطابقة هذا الاسم للخصوص بالمذح او الدم في التذكير والافراد وفروعها. فيقال نعم الرجل زيد ونعم الرجلان اخواك. ونعم الرجال بنو تميم. ونعم المرأة هند. ونعم المرأتان ابتاك. ونعم الجواري الزينيات. بتجريد الفعل عن تاء التانيث كما رايت او الحاقها بها نحو نعمت المرأة هند. وهكنا في بس وساء

واعلم ان الرابط بين المبتدأ والخبر في هذه الجمل هو الاشارة في حبنا. والعموم المستفاد من اللام الجنسية في اخواتها لان الخصوص من جنس الفاعل فهو مرتبط به. ويمتنع تقديم المبتدأ على حبنا ويجوز تقديمه على غيرها قليلاً

الفصل الخامس

في فعل التعجب

يُنَى فعل التعجب ما بُنِيَ مِنْهُ اسم التفضيل^(١)
 قياساً. غير ان مِنْهُ ما يكون على صيغة أَفْعَل بلفظ
 الماضي. وهو يقع بعد ما التَّعْجِيبُ مبتدأً بها. فيخبر به
 عنها مسنداً الى ضمير عائِدٍ اليها ناصباً ما تُعْجِبُ مِنْهُ
 مفعولاً به نحو ما أَحْسَنَ زيداً. وَمِنْهُ ما يكون على
 صيغة أَفْعِلْ بلفظ الامر. وهو يُسند الى الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ
 مجروراً بباء زائدة^(٢) نحو أَحْسِنْ يزيد. وكلاهما جامد
 لا يتصرف

واعلم ان الجمود في الافعال كالبناء في الاسماء.
 فيكون تارة لازماً كما في نَعَمْ وَبَسْ. وتارة عارضاً كما في
 هاتين الصيغتين. وكله يتجرد الفعل معه عن معنى
 الحَدَث والزمان^(٣)

(١) اي من ثلاثي ليس بذي لون ولا عيب كما علمت هناك
 فان أريد التعجب من غيره تُوصَل اليه بما يُتوصَل به الى

التفضيل نحو ما اشدَّ انطلاقةً وأنىَّ يياضةً. وكذلك أحسن
بأقباله وأحبَّ بشئروه ونحو ذلك

(٢) أي ان الماضي مئة يقع خبراً عن ما الدالة على معنى
التعجب مستنداً الى ضميرها المستتر فيه. وهي اسمٌ في محلِّ الرفع
بالابتداء. والجملة بعدها خبرٌ عنها. واما الذي على صيغة أفعل
فهو بلفظ الامر دون معناه لان المراد به التعجب لا الطلب.
وفاعله المتعجب منه اذ لا ضمير فيه. فهو مجرورٌ لفظاً بالباء
ومرفوعٌ محلاً بالفاعلية. وقيل فيها غير ذلك مما لا موضع له هنا
(٣) المشار بذلك الى سبب الجمود وحالته. فانه يكون في
الفعل لمشابهته الحرف في تضمينه معنى من معاني الحروف
المستعملة كتضمن ليس معنى ما النافية وعسى معنى لعل. او من
المعاني التي كان حتمها ان تودس بالحروف كالمندح والذم
والتعجب مثلاً يبنى الاسم لمشابهته الحرف كما عرفت في محله. وكما
يكون البناء لازماً في الاسماء كبناء الضمائر والموصولات
والاشارات. وعارضاً كبناء المنادى واسم لا النافية للجنس يكون
الجمود لازماً في الافعال كجمود ليس وعسى ونعم وتسن.
وعارضاً كجمود هذين الفعلين. ولما كانت هذه الافعال قد
حصلت كالحروف في عدم التصرف تجردت عن معنى الحدث
الذي تقتضيه الافعال. وانلخت عن الزمان الموضوع له في
اصلها

الفصل السادس

في نواصب المضارع

تنصب المضارع أن المصدرية نحو أريد أن
 ازورك. ولن نحولن بجود الخيل. وإذن مُصدرة^(١)
 متصلة به كقولك إذن تدخل الجنة جواباً لمن قال
 آمنت بالله. وكي مسبقة بلام التعليل^(٢) نحو تعلموا
 لكي تعلموا. وأقوى هذه النواصب أن فهي تعمل ظاهرة
 كما رأت. ومضرة جوازاً^(٣) بعد لام كي نحو تب ليغفر
 لك الله. وبعد عاطف على اسم صريح^(٤) نحو ارضى
 بالفرار واسلم. ووجوباً بعد كي اذا تجردت من اللام
 نحو ساني كي اجيبك. وبعد حتى اذا كانت حرف
 جر^(٥) نحو اضرب اللص حتى يتوب. وبعد او اذا
 اريد بها معنى الانتهاء او الاستثناء نحو اجلس او
 يقوم الأمير. وبعد لام الحمد^(٦) الزائدة في خبر كان
 المنفية نحو ما كان الله ليعذب الصالحين. وبعد فاء
 السبب واول المصاحبة في جواب النفي. نحو لا اعرف

داس زيد فازورة^(١) او الطلب وهو الامر نحو زورني
 فاكرمك. والنهي نحو لا تخاطر فتسلم. والاستفهام نحو
 هل تسمع فأحدثك. والتمني نحو ليت لي عبداً فاعتقه
 والترجي نحو لعلّ احج فازورك. والعرض نحو
 ألا تصيفنا فنشكرك. والتخصيص نحو هلاً تدرس
 فتحفظ. وقس على ذلك مع الواو نحو زورني واكرمك
 وهلمّ جراً. واعلم ان الفعل لا يُنصب الا مستقبلاً.
 فان ارد به الحال نحو مريض زيد حتى لا يرجونه
 امتنع النصب^(٢)

(١) اي واقعة في صدر الكلام الذي هي فيه فلا يكون ما
 بعدها معتمداً على ما قبلها كما في قولنا اذن تدخل الجنة. فلو
 قيل اذن تدخل الجنة او اذن است تدخل امتنع النصب
 لفقد المصدر في الاول واعتراض العاقل في الثاني. واجازوا
 الصل بلا النافية والبداء والتسم نحو اذن لا ازورك واذن
 يا زيد اكرمك. واختلف في كتابتها فمنهم من يكتبها بالنون
 ومنهم بالالف متونة وقال بعضهم ان عملت تكتب بالالف
 والاف بالنون

(٢) قيدنا كي بكونها مسبقة بلام التعليل لانها لو كانت بدون اللام كانت حرف جرّ وكان النصب بأن مضمرة بعدها كما سندكرة

(٣) اي ان شئت اخمرتها او اظهرتها. فان اقترنت بلا النافية نعين الاظهار نحو زرتك لئلا تعتب اي لأن لا فادغمت النون في اللام

(٤) اي خالص غير مقصود به معنى الفعل كالفراس المذكور في المثال بخلاف غير الصريح كالضارب في قولك الضارب فيؤلم زيد فانه يجب رفع المملوف عليه لانه في تاويل الفعل اي الذي يضرب فيؤلم هو زيد

(٥) هذا احتراز عن العاطفة والابتدائية. وهي تكون تارة بمعنى كي وتارة بمعنى الى. وقد جمعها قولنا اضرب الناص حتى يتوب اي لكي يتوب او الى ان يتوب

(٦) المراد بالانتهاء مضي الى وبالاستثناء معنى الا. واد جمعها ايضا قولنا اجلس او يقوم الاميراي الى ان يقوم الامير او الا ان يقوم. واما لام المحذوف فهي لام مكسورة تزداد لتوكيد النفي في خبر كان المنة نصيغة الماضي لفظا كما مثلنا او معنى نحولم يكن زيد يشرب الخمر

(٧) المراد او في جواب الملب. وموجس تحنة الانواع التي ذكرناها من الامر والنهي وما يليها

(٨) اية حتى لا يرجون سلامة في ذلك الوقت، فيمتنع
النصب لتعذر اضرار أن بعد حتى لانها تقتضي الاستقبال. ومن
ثم تكون حتى ابتداءية فيرفع الفعل بعدها للتجرد. وكذلك
قولك لمن يحدثك إذن اظلمك صادقاً، فانه يمتنع النصب
فيه لارادة الحال

واعلم انه لا بد من سبك أن مع الفعل الواقع بعدها
بمصدر ظاهرة او مضمرة. فيكون التقدير في نحو اريد ان ازورك
وارضى بالفرار واسلم اريد زيارتك وارضى بالفرار والسلامة.
ومثلها كي عند اقترانها باللام

الفصل السابع

في الجواز

من الجواز ما يجزم فعلاً واحداً وهو لم ولما ولما
الامر ولا النهي. "نحو لم يتم زيد. وجاء ولما يطلع
الفجر. وليطب قلبك. ولا تخف. ومنها ما يجزم فعلين
شرطاً وجواباً. وهو إن ومن وما ومهما وأي ومتى وأين
وأيان وأنى وإذما وحيثما وكيفما. نحو ان تعجل تدمر
وكيفما تكن تكن. وقس ما بينهما. فان لم يكن كلا

الفعلين مضارعاً^(١) وجب جزم المضارع ان كان
 شرطاً نحو ان تصبرَ ظفرت. وجاز ان كان جواباً نحو
 ان صبرت تظفر

واعلم ان الجواب ان كان لا يصلح ان يقع شرطاً
 وجب ربطه بالفاء نحو ان صبرت فستظفر. فان
 صلح فان كان ماضياً امتنعت الفاء وان كان
 مضارعاً مثبتاً او منفياً بلا جازت^(٢). وحيثما دخلت
 امتنع الجزم معها بالاجمال^(٣). وجواب الطلب^(٤)
 المنصوب بعد فاء السبب اذا تجرد منها على قصد
 الجزاء^(٥) يجزم على تقدير الشرط نحو زُرني اكرمك.
 اي ان تزرنني اكرمك. وقس عليه

(١) لم تذكر، ألم وألماً لأنها في الحقيقة لم ولما زيدت عليها
 همزة التقرير. ولا اللام ولا في الدعاء لان ذلك يقال فيها تأدياً.
 ولا اثر لكل ذلك من حيث العمل الذي هو المقصود. وكذلك
 لم تذكر اذا في جوارم الفعلين لان الجزم بها خاص بالشعر
 (٢) اي اذا كان احد الفعلين ماضياً والاخر مضارعاً فان

كان المضارع فعل الشرط وجب جزئته. وان كان جوابه جاز
فيه الجزم والرفع. وقولنا ان كان لا يصلح ان يقع شرطاً يدخل
تحته الفعل الجامد نحو ان ضربت زيداً فليس يضربني. والطلبي
نحو ان زارك زيداً فأكرمته. وان سألك فلا تبخل عليه. والمفرون
بالسين او سوف نحو ان زرتني فساوورك او فسوف ازورك. او
بقد نحو ان صبرت فقد ظفرت. والمثني بما او لن نحو اتاني زيد
فما طرده او فلن أردّه. ومن هذا القليل ما وقع جملة اسمية نحو
ان فعلت فانت ظالم

(٢) اي اذا كان الجواب يصلح ان يقع شرطاً فان كان ماضياً
بدون قد امتنع دخول الفاء عليه نحو ان زرتني أكرمتك. وان
كان مضارعاً مثبتاً او منثياً بلا جاز دخول الفاء عليه

(٤) هذا يشمل ما دخلت عليه وجوباً نحو ان أكرمتني فساوورك.
او جوازاً نحو ان صبرت فتظفر ومن يؤمن به يره فلا يخاف
بمساً. فان كل ذلك يرفع للتجرد خبراً عن مبتدأ محذوف اي
فا. ساوورك وانت تظفر وهو لا يخاف. وحينئذ تكون الجملة
في محل الجزم لانها جواب الشرط

(٥) اية جواب الامر والنهي والاستفهام والتعني والترجي
والعرض والتخصيص

(٦) اي على قصد كون الجواب جزءاً لما قبله. احترزنا بذلك
عن نحو زرتني برحمتك الله فانه مرفوع اقصد الدعاء فيه دون

الجزء. وإذا وقع الفعل في هذه الاجوة على هذا القصد يُجزم
 بالتقدير شرط بعد الطلب. فيقال زرتني أكرمك بالجزم.
 والتقدير زرتني فان تزرتني أكرمك. وهكذا في البواقي. وأما
 جواب النهي فلا يصلح في هذا الباب ولذلك لم تذكره
 واعلم انه يُستَـرَط في جواب النهي صحة تقدير حرف
 الشرط قبل حرف النهي نحو لا تخاطر نسلم. اي
 ان لا تخاطر نسلم. فلا يقال لا تمس
 البار تخترق لعدم صحة
 التقدير المذكور

الخاتمة

في احكام الجمل والظرف والمجرور والوقف وفيها اربعة
فصول

الفصل الاول

في احكام الجملة

الجملة ما تضمن اسناداً من المركبات^(١). كالمبتدا
والنخبر. والفعل والفاعل. فهي اعم من الكلام^(٢)
لاشتمالها على غير المفيد ايضاً كجملة الشرط. فان كان
صدرها اسماً كزيد قائم فهي اسمية. او فعلاً كقام زيد
فهي فعلية. ولا عبرة بما دخل عليها من الحروف
نحو ان زيداً قائم او عرض من اخلاف الترتيب
نحو زيداً ضربت فانه لا يغير نسبتها الى ما اتسبت
اليه في الاصل^(٣)

واعلم ان الجملة ان احتملت الصدق والكذب^(٤)

كما رايت فهي الخبرية. والأفهي انشائية كم ولا تفعد
ونحو ذلك^(٥)

(١) اي ما اشتمل على المُسند والمُسند اليه. واحترزنا بالمركبات
عن نحو الضارب فانه قد اشتمل على المسند والمسند اليه وهو
الضمير المستتر فيه ولكنه لا يُعد جملة. ويدخل تحت المركبات ما
كان تركيبه لفظاً كقام زيد أو نقد براكم. وهي تنحصر في المبتدأ
والخبر والفعل والفاعل. وما كان بمنزلة احدها نحو ما قائم
اخواك وقُتل الخارجي وكان زيد قائماً ونحو ذلك

(٢) لانه يختص بالمفيد افادة يحسن السكوت عليها والجملة
نعم غير المفيد المذكور ايضاً كجملة الشرط والجواب والصلة.
فكل كلام جملة ولا يعكس

(٣) اي ان الحروف لا تغير نسبة الجملة الى الاسم او الفعل
فلا يقال جملة حرفية. ولكن لا تزال جملة ان زيداً قائم اسمية
وجملة هل قام زيد فعلية. والمعتبر في ذلك انما هو اصل
التركيب فاذا عرض اختلاف في الترتيب لم يُعتبر. فيقال
ان جملة زيداً ضرت فعلية. وجملة قام ابوه زيد اسمية

(٤) اي باعتبارها في نفسها مع قطع النظر عن سجية المتكلم
في الصدق او الكذب

(٥) اي وان لم تحمل الصدق والكذب فهي انشائية كجملة الامر

والنهي والاستفهام ونحو ذلك . وانما ذكرنا هذه العبارة هنا وان لم تكن من مباحث هذا الكتاب لان الجملة الخبرية قد ذكرت في باب الموصول والمبتدا والحال والنعت فاردنا ان نفسرها هنا لاتمام الفائدة

واعلم ان الجملة اما كبرى وهي الاسمية الواقع خبرها جملة . واما صغرى وهي الواقعة خبراً نحو زيد قام ابوه . فان مجموع العبارة جملة كبرى لوقوع الخبر فيها جملة . وقام ابوه جملة صغرى لوقوعها خبراً . وقد تكون كبرى وصغرى معاً نحو زيد ابوه غلامه منطلق . فان جملة ابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار وقوع خبرها جملة وصغرى باعتبار وقوعها خبراً . فان خرجت عن ذلك نحو زيد قائم لم تكن كبرى ولا صغرى لان خبرها مفرد وهي لم تقع خبراً

الفصل الثاني

في عمل الجملة من الاعراب

اذا وقعت الجملة خبراً نحو زيد يقوم^(١) . او مفعولاً به نحو قل الحمد لله^(٢) . او حالاً نحو جاء زيد يركض . او اضيف اليها^(٣) نحو قمت حين قام زيد . او اجيب بها شرط جازم مقترنة بالفاء^(٤) نحو ان حكمت فاعذل .

او تَبِعَتْ مفرداً نحو مررت برجلٍ يصلي . او جملةً لها محلّ من الاعراب نحو الله بحبي وميت فهي في محلّ الاعراب الذي يقتضيه ذلك المقام . والا فلا محلّ لها من الاعراب

(١) هنا يشمل خبر المبتدأ كما مثلنا واخبار النواسخ . وهي في الاول في محلّ الرفع . وفي ما يليه تارة في محلّ الرفع ايضاً كخبر انّ ولا النافية للجنس نحو ان زيدا يقوم ولا غلام سفير يوجد وتارة في محلّ النصب كخبر كان وكاد والاحرف المشبهة بليس نحو كان زيدا يزورنا وكادت الشمس تغيب وما عمرو ينظم الشعر . وهكذا في اخوان

(٢) هنا يشمل حكاية القول كما مثلنا . والمنفعل الثاني في باب ثلث نحو وجدت العلم ينفع . او الثالث في باب اُرى نحو اُريت زيدا اخاه محبةً وهي في محلّ النصب كالحالية

(٣) هذا يجري على الفعالية كما مثلنا والاسمية نحو قمت حين زيد قائماً . وكأما في محلّ الجر

(٤) لانها لو كانت بدونها نحو ان قمت فما كان محلّ المجرم للفعل وحده لا للجملة بأسرها

واما التابعة للفرد فهي ما وقعت صفةً لذكره كما رايت . فان

كان ما قبلها معرفة نحو مررت بزيد بصلي فهي حال لا صلة .
واما التابعة للجملة فهي ما كانت معطوفة على جملة كما رايت ، او
بدلاً منها نحو زيد يقوم يذهب . وكل واحدة منها في محل
الاعراب الذي يقتضيه متبوعها

وما خرج عن ذلك من الجمل فلا محل له من الاعراب .
وهو الجملة الابتدائية نحو قام زيد . وجملة الصلة نحو جاء الذي
تعرفه والمعنضة بين متلازمين نحو زيد أيديك الله شاعر .
والمسرة نحو زيدا ضربته . والواقعة جواباً للقسم نحو والله لا فعلن
والواقعة جواباً لشرط غير جازم نحو لو زارني زيد لا كرمته او
لشرطي جازم بدون الناء نحو ان قام زيد قتت كما مر . والتامة
لجملة لا محل لها من الاعراب نحو جاء زيد وذبح غلامه . وكل
واحدة من الطائفتين سبع جمل كما ترى

واعلم ان جملة الجواب الاسمية قد ترتبط باذا الفجائية خلفاً
ع. الناء نحو ان غرقت القوم ادا هم يهدون . وهي نادرة في
الاستعمال ولذلك لم تنعرض لذكرها في المتن

الفصل الثالث

في احكام الظرف وشبهه

لا بد من تعلق الظرف وحرف الجر بالفعل وما
يجري مجراه^(١) . غير ان متعلقها ان دل على حصول

مطلق في صلة نحو رايت الذي عندك. او صلة نحو
مررت برجل من العرب. او خبر نحو الخطيب فوق
المنبر. او حال نحو جاء الامير في موكبهِ. وجب حذفه
مقدراً في الصلة بالفعل كحَصَلَ. وفي غيرها به او
بالصفة كحاصل. والّا فلا بد من ذكره مطلقاً^(٢)
واعلم ان حرف الجر انما يتعلق اذا أدّى معنى
الفعل ونحوه الى مجروره. والّا فلا يتعلق له كالباء
الزائدة^(٣) في نحو ليس زيد بقائم. وقيس عليه.

(١) المراد بما يجري مجرى الفعل اسم الفاعل نحو زيد جالس
فوق البساط وكانت بالقلم. واسم المفعول نحو زيد مطروح لدى
الامير ومضروب بالسياط. والصفة المبهمة نحو زيد تباع
وتنت الحبوب وتفتح بالحماسة. واذ لم التنفيل نحو زيد اكرم
عد الناس واحسن من اخيه والمصدر نحو تبسبت من جلوسك
وراء القبة وذهابك في الصحراء. واسم الفعل نحو همة اليهم
وحذار من الاسد

(٢) اي ان ما يتعلق به الظرف او الحرف ان دل على مجرد
الحصول من غير اعتبار صورته وجب حذفه. غير ان ذلك

المحذوف ان كان صلة نحو رايت الذي عندك وجب تقديره
بالفعل اي رايت الذي حصل عندك او استقر ونحو ذلك .
وان كان صفة او خبراً او حالاً جاز تقديره بالفعل او بالصفة
المشتقة من الفعل . فاذا قبل الخطيب فوق المنبر جاز ان يكون
التقدير بمحصل فوق المنبر او حاصل فوقه . واما ان دل ما
يتعلقان به على حصول مقيد باحدى الصور كالوقوف
والجلوس وغيرها وجب ذكره . فيقال زيد واقف تحت الخيمة
وبكر جالس في الحجرة

(٢) لان حرف الجر يستعمل واسطة لايصال معنى الفعل الى
الاسم كاستعمال الباء لايصال المرور الى زيد في قولك مررت
بزيد ولذلك يتعلق به . فان لم يكن كذلك لم يكن له سبيل
الى التعلق بالحرف الزائد في نحو ليس زيد بفائم وهل اناك
من احده . وحرف الاستثناء نحو قام القوم حاشا زيد . فان
الاول يصل معنى الفعل الى الاسم بدونه والثاني بصرف معنى
الفعل عن مجروره بخلاف الوضع فلا يتعلق لها . وكلاهما يخرج
بقولنا اذا أدى معنى الفعل الى مجروره



الفصل الرابع

في الوقف واحكامه

الوقف قطع الكلمة^(١) عما بعدها . فان كان

الموقوف عليه مخنوماً بتاء التانيث المربوطة أبدلت
هَاءً نحو جاءت فاطمة^(١). والافان كان منوناً بعد فتح
أبدل تنوينه الاءاً نحو رايت زيداً^(٢). والاء وقف عليه
بالسكون^(٣) في المشهور^(٤) نحو جاء الرجل. والحمد لله
رب العالمين.

انتهى

(١) اي الكلمة الواقعة في اخر الجملة حيث ينفذ المتكلم.
(٢) قيد ما تاء التانيث بالمربوطة احترازاً عن المبسوطة في نحو
جاءت المومنات فانه يوقف عليها ما لتاء
(٣) ذلك يكون لفظاً وخطاً كما رايت. وقد يكون لفظاً لا
خطاً كسرت ما وفعلته خطاً

(٤) اي وان لم يكن مخنوماً بالتاء المربوطة ولا منوناً بعد فتح
وقف عليه بالسكون. وهو يشمل ما كان مخنوماً بالتاء المبسوطة
كما مر وما كان منوناً بعد الضم او الكسر كجاء زيد ومررت
زيداً وجاءني قاضي. وما لا تنوين فيه كرايت الرجل وانبت
احمد. فان كل ذلك يوقف عليه بالسكون

(٥) هنا اشارة الى ما ورد على خلاف ذلك من نوادر

في احكام الجمل والظرف والمجرور والوقف

الاستعمال كقولهم هذا قاضي باثبات الياء والكبير المصالح
بحذفها وغير ذلك مما يطول استيفاءه

قال الفقير اليه تعالى ناصيف بن عبد الله
البارجي اللبناي هذا ما اردت تعليقه في هذا الكتاب
متناً وشرحاً من اصول هذه الصناعة والله المستعان
بمنه وكرمه وهو اعلم
بالصواب

وكان الفراغ من تبويضه بقلم مؤلفه في شهر اذار
سنة سبع واربعين وثمانماية والاف من التاريخ المسيحي
والحمد لله اولاً
وآخرأ

وقد أضفنت الى شرحه بعض زيادات لاجل توسيع الفائدة

طبع ثانية في بيروت سنة ١٨٦٦ مسيحية